CBD/NP/CC/5/4/Add.1-CBD/NP/CB-IAC/2026/1/3-CBD/SBI/7/7/Add.1

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

Distr.: General
4 May 2026
Arabic
Original: English

لجنة الامتثال بموجب بروتوكول ناغويا بشأن الحصول وتقاسم المنافع
الاجتماع الخامس
مونتريال، كندا، 27–29 مايو/أيار 2026
البند 5 من جدول الأعمال المؤقت*
مدخلات للتقييم والاستعراض الثاني لفعالية بروتوكول ناغويا

اللجنة الاستشارية غير الرسمية المعنية ببناء القدرات لتنفيذ بروتوكول ناغويا
الاجتماع السادس
مونتريال، كندا، 1–4 يونيو/حزيران 2026
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت**
مدخلات للتقييم والاستعراض الثاني لفعالية بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الاجتماع السابع
نيروبي، 4–12 أغسطس/آب 2026
البند 7 من جدول الأعمال المؤقت***
التقييم والاستعراض الثاني لفعالية بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها

تحليل المعلومات من أجل التقييم والاستعراض الثاني لفعالية بروتوكول ناغويا

مذكرة من الأمانة

* CBD/NP/CC/5/1.
** CBD/NP/CB-IAC/2026/1/1.
*** CBD/SBI/7/1.

المحتويات

أولا- مقدمة 3

ثانيا- بيانات المؤشرات المُحدَّثة.....4

ثالثا- تحليل المعلومات 5

ألف- مدى تنفيذ أحكام بروتوكول ناغويا والتزامات الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك تقييم التقدم الذي أحرزته الأطراف في وضع الهياكل المؤسسية وتدابير الحصول وتقاسم المنافع لتنفيذ البروتوكول 5

باء- تقييم الفعالية.....25

جيم- تقييم الدعم المتاح للتنفيذ 34

دال- تقييم فعالية المادة 18 (مدى التنفيذ).....42

هاء- تقييم تنفيذ المادة 16 في ضوء التطورات في المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك المنظمة العالمية للملكية الفكرية 43

واو- تقييم استخدام البنود التعاقدية النموذجية، ومدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير، فضلا عن القوانين العرفية والبروتوكولات والإجراءات المجتمعية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية 45

زاي- استعراض تنفيذ وتشغيل غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع 49

حاء- التقدم المحرز في تنفيذ المادة 10، بشأن آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع.....58

طاء- التقدم المحرز في تنفيذ المادة 23، بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون.....59

أولا- مقدمة

1- في المقرر NP-3/1، قرر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، إجراء التقييم والاستعراض الثاني لفعالية البروتوكول في اجتماعه السادس. وفي المقرر NP-5/5، اتفق مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا على منهجية لإجراء التقييم والاستعراض الثاني استنادا إلى العناصر ومصادر المعلومات المدرجة في مرفق ذلك المقرر. وتناولت تلك العناصر جوانب مختلفة من تنفيذ البروتوكول.

2- وفي المقرر NP-5/5 أيضا، طُلب إلى الأمينة التنفيذية تحليل وتجميع المعلومات المتعلقة بتنفيذ بروتوكول ناغويا باستخدام مصادر المعلومات المدرجة في مرفق ذلك المقرر، وقياس المؤشرات الواردة في إطار المؤشرات المعروض في المرفق الثاني للمقرر NP-3/1، وإتاحة تلك المعلومات للجنة الاستشارية غير الرسمية المعنية ببناء القدرات من أجل تنفيذ بروتوكول ناغويا، ولجنة الامتثال بموجب بروتوكول ناغويا بشأن الحصول وتقاسم المنافع، والهيئة الفرعية للتنفيذ.

3- وطُلب إلى اللجنة الاستشارية غير الرسمية المعنية ببناء القدرات من أجل تنفيذ بروتوكول ناغويا ولجنة الامتثال بموجب بروتوكول ناغويا العمل بطريقة تكميلية وغير ازدواجية، للمساهمة في التقييم والاستعراض الثاني وتقديم استنتاجاتهما لكي تنظر فيها الهيئة الفرعية للتنفيذ.

4- وفي الفقرة الفرعية 18 (أ) من المقرر NP-3/1، طُلب إلى الأمينة التنفيذية إجراء مسوحات موجَّهة لنقاط الاتصال الوطنية المعنية بالحصول وتقاسم المنافع، والسلطات الوطنية المختصة، ومستخدمي ومقدمي الموارد الجينية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بها بشأن التحديات المتعلقة بتنفيذ البروتوكول، لتوفير مصدر إضافي للمعلومات في العمليات المستقبلية لتقييم واستعراض فعالية البروتوكول.

5- وعلى النحو الذي طُلب في الفقرة الفرعية 7 (ب) من المقرر NP-5/5، كلَّفت الأمينة التنفيذية بإجراء دراسة لتحديد النطاق بشأن الأسباب المحتملة والأسباب الجذرية الكامنة وراء التحديات التي تعترض التنفيذ والامتثال الفعالين لبروتوكول ناغويا وبشأن السبل الممكنة لتعزيز تنفيذه، مع مراعاة التحديات المحددة التي تواجهها الأطراف من البلدان النامية، بما في ذلك تلك المتعلقة بوسائل التنفيذ. وتُدرَج الاستنتاجات الرئيسية للدراسة في سياق العناصر قيد الاستعراض كمصدر تكميلي للمعلومات، حسب الاقتضاء. وقد أُجريت المسوحات الموجَّهة المشار إليها في الفقرة 4 أعلاه وحُلِّلت في سياق دراسة تحديد النطاق.

6- وتتضمن هذه الوثيقة المعلومات التالية بالنسبة للعناصر من (أ) إلى (ط) الواردة في مرفق المقرر NP-5/5:

(أ) التقدم المحرز في التنفيذ وبيانات المؤشرات المُحدَّثة (إطار المؤشرات الوارد في المرفق الثاني للمقرر NP-3/1)؛

(ب) التحديات والأسباب الجذرية والسبل الممكنة لتعزيز تنفيذ بروتوكول ناغويا.

7- وترتكز هذه الوثيقة على مصادر مختلفة للمعلومات كما جرى تقديمه وتحليله في وثائق المعلومات التكميلية المختلفة المدرجة أدناه مباشرة:

(أ) تحليل المعلومات المستقاة من التقارير الوطنية وغيرها من المصادر لإجراء التقييم والاستعراض الثاني لفعالية بروتوكول ناغويا؛[1]

(ب) دراسة تحديد النطاق بشأن الأسباب المحتملة والأسباب الجذرية الكامنة وراء التحديات التي تعترض التنفيذ والامتثال الفعالين لبروتوكول ناغويا وبشأن السبل الممكنة لتعزيز التنفيذ؛[2]

(ج) تحليل المعلومات المنشورة في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع؛[3]

(د) تحليل الردود على المسح الموجَّه الخاص بغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع؛[4]

(هـ) تحليل الدعم المتاح لبناء القدرات من أجل تنفيذ بروتوكول ناغويا؛[5]

(و) تحليل الموارد المالية وحشد الموارد لدعم تنفيذ بروتوكول ناغويا.[6]

8- وترد المعلومات والاستنتاجات المستخلصة من الوثائق المذكورة أعلاه في القسم التالي ضمن العناصر ذات الصلة. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن مصادر المعلومات المستخدمة والمنهجيات والتحليل الذي أُجري لكل عنصر من العناصر في الوثائق ذات الصلة، وقد حُددت مصادر المعلومات لكل عنصر وعنصر فرعي.

ثانيا- بيانات المؤشرات المُحدَّثة

9- يتضمن المرفق الثاني للمقرر NP-3/1 إطارا للمؤشرات ونقاطا مرجعية لقياس التقدم. وقد استندت المؤشرات الواردة في الإطار بدرجة كبيرة إلى أسئلة تتبع نموذج التقرير الوطني المؤقت.

10- وقد أُدرجت نقاط مرجعية لمعظم المؤشرات، وعُبِّر عنها في الغالب بالأرقام والنسب المئوية المحسوبة بناء على إجمالي عدد الأطراف (105) في وقت إجراء تحليل عام 2018. وحددت هذه النقاط المرجعية خط الأساس الذي يمكن أن يُقاس عليه ما يُحرز من تقدم في المستقبل لكل مؤشر من المؤشرات. ومع ذلك، هناك حالات لم يتسنَّ فيها استخلاص معلومات قاطعة من الردود على التقرير الوطني المؤقت، وبالتالي اقتُرِح نص جديد لتلك المؤشرات، وأُدرج النص في نموذج التقرير الوطني الأول بشأن تنفيذ البروتوكول. وتضمنت تلك المؤشرات العبارة التالية كنقطة مرجعية: "بيانات غير قاطعة".

11- وتستند البيانات المُحدَّثة للمؤشرات حتى 9 مارس/آذار 2026 إلى المعلومات المتاحة من المصادر المُحدَّدة. وتُعرَض هذه المعلومات في شكل أرقام ونسب مئوية حُسبت بناء على عدد الأطراف (142).

12- واعتُمد الإطار كأداة مرنة يمكن تكييفها كلما أُحرز مزيد من التقدم في التنفيذ. لذلك قُدِّمت بعض المقترحات لإجراء تعديلات على المؤشرات في ضوء التغييرات التي طرأت على أسئلة نموذج الإبلاغ أو على المنهجيات، أو بهدف توفير

[1] CBD/SBI/7/INF/2.
[2] CBD/SBI/7/INF/3.
[3] CBD/SBI/7/INF/4.
[4] CBD/SBI/7/INF/5.
[5] CBD/SBI/7/INF/6.
[6] CBD/SBI/7/INF/7.

مزيد من الوضوح فيما يتعلق بالمؤشرات. وقد أُضيفت حواشي حسب الضرورة لزيادة توضيح التغييرات المقترح إدخالها على إطار المؤشرات.

ثالثا- تحليل المعلومات

ألف- مدى تنفيذ أحكام بروتوكول ناغويا والتزامات الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك تقييم التقدم الذي أحرزته الأطراف في وضع الهياكل المؤسسية وتدابير الحصول وتقاسم المنافع لتنفيذ البروتوكول

1- التصديق على البروتوكول

13- منذ فبراير/شباط 2018، صدَّق 37 بلدا على بروتوكول ناغويا؛ وأشارت 6 بلدان إلى أنها تتخذ خطوات ملموسة نحو التصديق على البروتوكول؛ وأعلن 12 بلدا عن نيتها التصديق على البروتوكول.

الجدول 1

مؤشرات قياس التقدم المحرز في التصديق على بروتوكول ناغويا

إطار المؤشرات	*النقطة المرجعية (حتى 22 فبراير/شباط 2018)*	*التقدم المحرز حتى 9 مارس/آذار 2026*
عدد الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي صدّقت على بروتوكول ناغويا	105 (54 في المائة)	142 (72 في المائة)

2- الهياكل المؤسسية وتدابير الحصول وتقاسم المنافع لتنفيذ البروتوكول[7]

(أ) التقدم المحرز في التنفيذ وبيانات المؤشرات المُحدَّثة

14- يحدد بروتوكول ناغويا التزامات الأطراف بصفتها مقدِّمة ومستخدمة للموارد الجينية على حد سواء. وفي حين أن الأطراف قد تقرر عدم تنظيم الحصول على مواردها الجينية، إلا أن جميع البلدان مُلزَمة بأن تعتمد التدابير اللازمة لضمان احترام المستخدمين الخاضعين لولايتها القضائية للمتطلبات الوطنية للحصول وتقاسم المنافع للبلدان المقدمة للموارد الجينية.

15- وعلى النحو المبيَّن في الجدول 2 أدناه، فقد أُحرز تقدم ملحوظ منذ فبراير/شباط 2018 في تعيين السلطات المكلَّفة بتنفيذ البروتوكول، مثل السلطات الوطنية المختصة ونقاط التفتيش، وكذلك تقدم معقول في وضع التدابير التشريعية والإدارية والسياساتية اللازمة للحصول وتقاسم المنافع. وقد عيَّنت جميع الأطراف تقريبا نقاط اتصال وطنية.

16- ومن الواضح أن العديد من الأطراف لا تزال بحاجة إلى اعتماد نوع من أنواع تدابير الحصول وتقاسم المنافع لتفعيل بروتوكول ناغويا بشكل كامل، وترجمة تدابير ومبادئ الحصول وتقاسم المنافع إلى واقع عملي. وفي كثير من الأحيان، تتطلب عملية تعيين السلطات الوطنية المختصة ونقاط التفتيش انتظار اعتماد تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية متعلقة بالحصول وتقاسم المنافع.

[7] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-ألف-2؛ والوثيقة CBD/SBI/7/INF/3؛ والوثيقة CBD/SBI/7/INF/4.

17- وعلى وجه الخصوص، بلغت نسبة الأطراف التي عيَّنت نقطة تفتيش واحدة أو أكثر 46 في المائة فقط. وفيما يتعلق بالتقدم المحرز حسب المنطقة، فقد كان معظم التقدم الذي أُحرز في تعيين نقاط التفتيش في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، بينما لم تحدد 74 في المائة من الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ و65 في المائة من الأطراف في أفريقيا أي نقطة تفتيش حتى الآن.

18- وقد اعتمدت الأطراف نُهجا متنوعة لوضع تدابير الحصول وتقاسم المنافع والهياكل المؤسسية اللازمة لتنفيذ البروتوكول، وفقا لظروفها وأولوياتها الوطنية.[8]

19- وعلى الرغم من إحراز تقدم في نشر المعلومات الوطنية المتاحة في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، إلا أنه لا يزال يتعين توجيه المزيد من الجهود نحو ضمان أن تكون جميع المعلومات المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع متاحة وموثوقة ومحدَّثة.

الجدول 2

مؤشرات قياس التقدم المحرز في وضع الهياكل وتدابير الحصول وتقاسم المنافع اللازمة لتنفيذ البروتوكول

إطار المؤشرات	*النقطة المرجعية (حتى 22 فبراير/شباط 2018)*	*التقدم المحرز حتى 9 مارس/آذار 2026*
عدد ونسبة الأطراف التي لديها نقاط اتصال وطنية معنية بالحصول وتقاسم المنافع	103 (98 في المائة)	138 (97 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي لديها سلطة أو أكثر من السلطات الوطنية المختصة	57 (54 في المائة)	105 (74 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي لديها نقطة تفتيش واحدة أو أكثر	29 (27 في المائة)	65 (46 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي لديها تدابير تشريعية وإدارية وسياساتية بشأن الحصول وتقاسم المنافع	75 (71 في المائة)	110 (78 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي أتاحت معلومات لغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع عن السلطات الوطنية المختصة، ونقاط التفتيش، وتدابير الحصول وتقاسم المنافع، وشهادات الامتثال المعترف بها دوليا	54 (51 في المائة)	93 (66 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي لديها معلومات عن السلطات الوطنية المختصة، ونقاط التفتيش، وتدابير الحصول وتقاسم المنافع، والتصاريح لم تُتح بعد لغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع	46 (44 في المائة)	68 (48 في المائة)

(ب) التحديات التي تعترض التنفيذ وأسبابها الجذرية

20- لا تزال العديد من الأطراف بحاجة إلى اعتماد نوع من أنواع تدابير الحصول وتقاسم المنافع لتفعيل بروتوكول ناغويا بشكل كامل. وبالنسبة لبعض هذه الأطراف، تمثل تلك الخطوة تحديا لأسباب مختلفة، من بينها عدم الاستقرار السياسي وتغيير الحكومات. وبالنسبة للعديد من الأطراف التي اعتمدت هذه التدابير، فإن ترجمة تلك التدابير ومبادئ الحصول وتقاسم المنافع إلى واقع عملي ليست عملية بسيطة.

[8] تتضمن الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2 ملخصات وأمثلة لبعض هذه النُهج. وتحتوي الوثيقة CBD/SBI/7/INF/4 على تحليل للمعلومات المتاحة عن غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع فيما يتعلق بأنواع نقاط الاتصال الوطنية، والسلطات الوطنية المختصة، ونقاط التفتيش، وتدابير الحصول وتقاسم المنافع القائمة.

21- وتواجه الحكومات عددا من التحديات التي أخرت التنفيذ الوطني. وتشمل تلك التحديات: محدودية الموارد المالية أو القيود المفروضة على الميزانيات؛ ومحدودية الموارد البشرية والخبرات التقنية على المستوى الحكومي؛ ومحدودية فهم قيمة الموارد الجينية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بها؛ ومحدودية وعي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة، كالأوساط التجارية والعلمية، بمفهوم الحصول وتقاسم المنافع، فضلا عن غياب الإرادة السياسية وعدم الاستقرار السياسي.[9] ويُعدّ معدل دوران الموظفين تحديا كبيرا أيضا، لا سيما في ظل النقص العام في الموارد البشرية.

22- ووفقا للمستخدمين الذين شملهم المسح،[10] كانت التحديات الرئيسية التي تم تحديدها متعلقة بالحصول على الموارد الجينية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بها. ووجد المستخدمون أن نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالحصول وتقاسم المنافع، أو السلطات الوطنية المختصة، غالبا ما كانت غير متجاوبة أو يصعب الوصول إليها، وأن المعلومات المتعلقة بالسلطات الوطنية المعنية بالحصول وتقاسم المنافع و/أو المتطلبات الوطنية للحصول وتقاسم المنافع لم تكن متاحة دائما أو كانت غير واضحة في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع.[11]

23- وعيَّنت أطراف عديدة شخصا يعمل في وزارة البيئة أو مؤسسة ذات صلة بها ليكون نقطة الاتصال الوطنية. أما في بعض الأطراف الأخرى، ترتبط نقطة الاتصال الوطنية بوزارة العلاقات الخارجية أو وزارة الشؤون الخارجية. وتشير البيانات إلى أنه في بعض البلدان لا تقتصر مهام نقطة الاتصال الوطنية على العمل المتعلق بالحصول وتقاسم المنافع فقط. فعند معالجة الحالات، قد تواجه نقطة الاتصال تحديا يتمثل في عملها كحلقة وصل وحيدة مع أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومتابعتها المفاوضات الدولية، مع بقائها مسؤولة عن التنفيذ الوطني لبروتوكول ناغويا واتفاقات الحصول وتقاسم المنافع. ونتيجة لاضطلاعها ببعض هذه الوظائف، تتمتع نقاط الاتصال الوطنية في بعض الأطراف بمكانة عالية.[12] وقد يكون لهذا التداخل في الأدوار آثار على القدرات، بما في ذلك القدرة على تحديث المعلومات ونشر السجلات في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع.

24- وفي بعض البلدان، تؤدي نقاط الاتصال الوطنية دورا إداريا، وبالتالي قد تفتقر إلى صلاحية اتخاذ القرارات أو الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بنطاق المتطلبات القانونية للحصول وتقاسم المنافع. وقد يحول هذا الافتقار إلى الصلاحية

[9] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/3، القسم 2-1. ونوقشت بعض الأسباب الجذرية للتحديات المذكورة في الفقرة 21 أعلاه ضمن العنصر "باء" المتعلق بالفعالية.

[10] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-ألف-2.

[11] أشار عدد من المستخدمين من قطاع الأعمال التجارية، في ردودهم على المسح الموجَّه، إلى أن المشروعات المُخطَط لها كانت غالبا ما تُلغى بسبب نقص الردود أو تأخرها أو تضاربها من جانب نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالحصول وتقاسم المنافع فيما يتعلق بنطاق الأنشطة المُغطاة. فمن غير المتوقع أن تبدأ الشركات إجراء البحوث في غياب اليقين القانوني، خشية مخالفتها للقانون. وأشارت عدة جامعات ومؤسسات بحثية أخرى في البلدان المستخدمة إلى رفضها طلبات باحثي ما بعد الدكتوراه، أو توقفها عن التعاون الدولي مع باحثين أجانب من البلدان المقدمة للموارد الجينية ممن يرغبون في دراسة كائنات حية من بلدانهم الأصلية، نظرا لصعوبة حصولهم على تصاريح الحصول على الموارد الجينية. ويؤثر هذا الأمر على المصالح البحثية لتلك الجامعات والمؤسسات، وكذلك على فرص العلماء في البلدان النامية، حيث يفقد كل من مستخدمي ومقدمي الموارد منافع علمية ومجتمعية محتملة. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/3، القسم 2-1-1.

[12] من المُرجَّح أن تكون نقاط الاتصال الوطنية الموجودة خارج مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لديها تعيينات إضافية. فعند فحص مستوى أقدمية نقاط الاتصال الوطنية استنادا إلى المعلومات المقدمة بشأن مهامها الرسمية، لوحظ أن حوالي 13 في المائة من المُعيَّنين كنقطة اتصال يشغلون مناصب وزارية/على مستوى مدير عام، ونحو 40 في المائة يشغلون منصب مدير/رئيس. وللاطلاع على مزيد المعلومات عن نقاط الاتصال الوطنية، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/4، القسم الثاني-ألف-1.

ومحدودية المهارات دون القدرة على تفسير المتطلبات الوطنية للحصول وتقاسم المنافع واتخاذ القرارات بشأن قابليتها للتطبيق.[13]

25- ولا يزال تعيين نقاط التفتيش وتفعيلها تحديا كبيرا بالنسبة للعديد من الأطراف.[14]

26- وفي أحيان كثيرة تفيد الأطراف بأنها واجهت تحديات فيما يتعلق بالتنسيق الداخلي بين مختلف السلطات أو الوزارات، أو بين السلطات الوطنية المختصة ونقاط التفتيش. وحُدِّدت صعوبة إسناد الولايات إلى مؤسسات لا تتبع لوزارة البيئة والقيود التي تفرضها محدودية الموارد، التي تؤثر على التنسيق بين الوكالات، كإحدى العقبات الرئيسية أمام إنشاء نقطة تفتيش واحدة أو أكثر.

(ج) السبل الممكنة لتعزيز وضع الهياكل المؤسسية وتدابير الحصول وتقاسم المنافع لتنفيذ البروتوكول

27- يمكن أن يؤدي دمج وتعميم مفهوم الحصول وتقاسم المنافع في النُهج السياساتية الأوسع نطاقا (مثل خطط التنمية الوطنية، واستراتيجيات الحد من الفقر، وسياسات الابتكار) إلى زيادة الأهمية السياسية للحصول وتقاسم المنافع، وأن يساعد في الحصول على تمويل ودمج الحصول وتقاسم المنافع في أطر الحوكمة الأوسع نطاقا.

28- وقد وُجِد أن وضع رؤية سياساتية واضحة قبل صياغة التشريعات يدعم تطوير إطار قانوني أقوى وأكثر تماسكا. ويمكن أن يساعد وجود إطار متين، يتمتع أيضا بالمرونة الكافية للتكيف مع مختلف الظروف، على تطور نظم الحصول وتقاسم المنافع، مع اكتساب المزيد من الخبرة في التنفيذ. ويمكن للتدابير المؤقتة أن تساعد الأطراف على اكتساب تلك الخبرة.

29- وفي حين أن تنفيذ نظام الحصول وتقاسم المنافع يقع عموما ضمن مسؤوليات وزارة البيئة، إلا أنه قد يتطلب أيضا إشراك وزارات أخرى ذات صلة، مثل وزارات الزراعة والغابات والتجارة. وعلى الرغم من أهمية مشاركة الوزارات الأخرى، فإن إرساء قيادة واضحة لسلطة وطنية واحدة في عملية وضع وتنفيذ التدابير الوطنية للحصول وتقاسم المنافع يُسهّل هذا التنفيذ.

30- ويمكن أن يكون التنسيق الوطني بين الوزارات والهيئات المعنية، من خلال لجنة معنية بالحصول وتقاسم المنافع على سبيل المثال، أمرا داعما في هذا الصدد. وقد حُدِّدت المشاركة المبكرة مع الهيئات المعنية، وضمان وضوح الأدوار والمسؤوليات، ووضع بروتوكولات وإجراءات داخلية، كوسائل ممكنة لمعالجة التحديات المذكورة آنفا.

31- وتلعب نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالحصول وتقاسم المنافع، والسلطات الوطنية المختصة، دورا محوريا في تنفيذ تدابير الحصول وتقاسم المنافع. وينبغي اختيار نقاط الاتصال الوطنية والسلطات الوطنية المختصة بعناية لضمان امتلاكها الكفاءات اللازمة وصلاحية اتخاذ القرارات، وتلقيها التدريب الكافي للرد على استفسارات المستخدمين وتقديم التوجيه المناسب. وعلاوة على ذلك، يمكن للجهات الحكومية الأخرى ذات الخبرة في ممارسات الأعمال التجارية أن تشارك وتقدم دعمها، على سبيل المثال، في مجال التفاوض على الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة.

[13] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/3، القسم 2-1-1.

[14] يوضَّح هذا الأمر بمزيد من التفصيل في القسم الثالث-ألف-5 أدناه بشأن تنفيذ المادتين 15 و17 من بروتوكول ناغويا.

32- ويُعدّ الفهم الواضح لكيفية رصد استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها أمرا أساسيا لكي تعيِّن الأطراف نقاط تفتيش فعّالة وذات وظائف مناسبة لتنفيذ المادة 17 من بروتوكول ناغويا.[15]

33- وحُدِّد وجود موظفين متفانين يشاركون في الأعمال المتعلقة بالحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع، وإنشاء قنوات تنسيق واتصال فعّالة بين السلطات المعنية (مثل اللجان أو النظم الرقمية)، وتوافر قدرات مؤسسية وموارد مالية مستدامة كعوامل رئيسية للتنفيذ الفعّال للبروتوكول على المستوى الوطني.

3- التدابير المتعلقة بالحصول على الموارد الجينية (المادة 6)[16]

(أ) التقدم المحرز في التنفيذ وبيانات المؤشرات المُحدَّثة

34- أبلغ 74 طرفا (52 في المائة) عن اشتراطه الموافقة المسبقة عن علم لإتاحة الحصول على الموارد الجينية. وكان من بين هذه الأطراف الـ74 أطراف في مراحل مختلفة من إحراز تقدم في وضع تدابير للحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك الأطراف التي وضعت مشاريع تدابير أو اعتمدت أحكاما عامة بشأن الحصول وتقاسم المنافع.

35- وكما يتضح من المؤشرات الواردة في الجدول 3 أدناه والتحليل المصاحب له، فقد أُحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ بعض المتطلبات المنصوص عليها في المادة 6، الفقرة 3، من بروتوكول ناغويا، بهدف توفير إجراءات وقواعد واضحة للحصول على الموارد الجينية وضمان اليقين القانوني لمستخدميها. ومن بين الأطراف التي اشترطت الموافقة المسبقة عن علم، كانت نسبة الأطراف التي منحت تصاريح في وقت الحصول، ولديها إجراءات واضحة لوضع شروط متفق عليها بصورة متبادلة، مرتفعة بالفعل، وقد أُحرز تقدم إضافي معقول منذ عام 2018. وترتبط تلك الملاحظات بالتقدم الذي أُحرز في اعتماد التدابير اللازمة للحصول وتقاسم المنافع، وتوضح أن هناك توسُّعا في تنفيذ هذه التدابير منذ وضع النقطة المرجعية لفبراير/شباط 2018.

36- وأبلغ 64 طرفا عن إصداره تصاريح أو ما يعادلها خلال فترة الإبلاغ. ووفقا للمعلومات المقدَّمة، تضمنت البيانات تصاريح قد لا تكون مرتبطة بالضرورة بتطبيق إطار الحصول وتقاسم المنافع (مثل تصاريح التصدير). وفي حين أن معظم التصاريح المُبلّغ عنها كانت لأغراض غير تجارية، فقد أبلغ 17 طرفا على الأقل عن إصدار تصاريح لأغراض تجارية وغير تجارية على حد سواء.

37- واعتمدت الأطراف، وفقا لظروفها وأولوياتها الوطنية، نُهجا متنوعة، من حيث نطاق وتطبيق المتطلبات الوطنية للحصول وتقاسم المنافع، لوضع تدابير الحصول. وتُحدَّد المتطلبات والإجراءات الواجب اتباعها لوضع الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، بما في ذلك تقاسم المنافع، بشكل عام في التدابير الوطنية للحصول وتقاسم المنافع، وقد تختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر. ويبدو أن الأطراف تستخدم نُهجا ومصطلحات مختلفة لشرح معنى "إصدار تصريح أو ما

[15] وفقا للمادة 17، الفقرة الفرعية 1 (أ) (4)، من بروتوكول ناغويا، ينبغي أن تكون نقاط التفتيش متصلة باستخدام الموارد الجينية، أو بجمع المعلومات ذات الصلة في المراحل التي تشمل أياً من مراحل البحوث أو التطوير أو الابتكار أو قبل التسويق التجاري أو مرحلة التسويق التجاري.

[16] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثائق CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-ألف-3؛ و CBD/SBI/7/INF/3، القسمين 2-1-1 و2-2؛ و CBD/SBI/7/INF/4.

يعادله في وقت الحصول" في سياقها الوطني. وفي بعض الأحيان، تعكس المصطلحات المختلفة اختلافات تتعلق بالعمليات وبمَن يملك صلاحية منح الموافقة المسبقة عن علم والتفاوض على الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة.[17]

38- وتلعب غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع دورا محوريا في تزويد المستخدمين بمعلومات أساسية عن الحصول، بما في ذلك المعلومات الوطنية المتعلقة بالتدابير والمؤسسات الرامية إلى الحصول وتقاسم المنافع. وعلاوة على ذلك، بدأ العمل بنموذج موحَّد لإجراءات الحصول وتقاسم المنافع في غرفة تبادل المعلومات. ويهدف هذا النوع من السجلات إلى توفير معلومات عملية وإرشادات واضحة خطوة بخطوة للمستخدمين بشأن القواعد والمتطلبات الواجب تطبيقها، ودعم الامتثال لتدابير الحصول وتقاسم المنافع.[18]

39- ويمكن أن تقدم الأطراف معلومات في غرفة تبادل المعلومات عن البنود التعاقدية النموذجية الوطنية[19] والمواقع الإلكترونية الوطنية وسجلات قواعد البيانات التي تحتوي على معلومات وطنية ذات صلة بالحصول وتقاسم المنافع.[20]

الجدول 3

مؤشرات قياس التقدم المحرز في وضع تدابير تتعلق بالحصول

إطار المؤشرات	*النقطة المرجعية (حتى 22 فبراير/شباط 2018)*	*التقدم المحرز حتى 9 مارس/آذار 2026*
عدد ونسبة الأطراف التي تشترط الموافقة المسبقة عن علم للحصول على الموارد الجينية[أ]	جديد	74 (52 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي تشترط الموافقة المسبقة عن علم للحصول على الموارد الجينية وتوفر معلومات عن كيفية التقدم بطلب للحصول على الموافقة المسبقة عن علم على النحو المنصوص عليه في المادة 6 (3) (ج)	27 (73 في المائة)	68 (91 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي تشترط الموافقة المسبقة عن علم التي تنص على إصدار تصريح أو ما يعادله في وقت الحصول على النحو المنصوص عليه في المادة 6 (3) (هـ)	32 (86 في المائة)	69 (93 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي تشترط الموافقة المسبقة عن علم للحصول على الموارد الجينية ولديها قواعد وإجراءات للإلزام بشروط متفق عليها بصورة متبادلة ووضعها على النحو المنصوص عليه في المادة 6 (3) (ز)	28 (76 في المائة)	64 (86 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي أصدرت تصاريح أو ما يعادلها	19 (18 في المائة)	64 (45 في المائة)

أ- أُضيف مؤشر جديد ليوفر سياقا ملائما للمؤشرات الأخرى، حيث حُسبت بعض النسب المئوية بناء على إجمالي عدد الأطراف التي تشترط الحصول على موافقة مسبقة عن علم للحصول على الموارد الجينية (74). ويستند هذا المؤشر إلى الإجابات على السؤال 8 من

[17] يتضمن القسم الثالث-ألف-3 من الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2 ملخصات وأمثلة لبعض هذه النُهج.

[18] نشر 30 طرفا (21 في المائة) إجراء واحدا على الأقل، بإجمالي 39 سجلا. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن تحليل إجراءات الحصول وتقاسم المنافع المنشورة، بالإضافة إلى معلومات أساسية، في القسم الثاني-ألف-5 من الوثيقة CBD/SBI/7/INF/4.

[19] نشر 12 طرفا فقط (8 في المائة) معلومات عن البنود التعاقدية النموذجية الوطنية من خلال هذا النموذج المحدد للسجلات. وفي بعض الحالات، أُدرجت البنود التعاقدية النموذجية الوطنية ضمن السجلات الخاصة بتدابير الحصول وتقاسم المنافع. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية في هذا الشأن في الوثيقة CBD/SBI/7/INF/4، القسم الثاني-ألف-4.

[20] نشر 46 طرفا 66 سجلا. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية في القسم الثاني-ألف-10 من الوثيقة CBD/SBI/7/INF/4.

نموذج التقرير الوطني الأول. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه بموجب المادة 6، الفقرة 1، من البروتوكول، يُشترط الحصول على موافقة مسبقة عن علم للحصول على الموارد الجينية ما لم يقرر الطرف خلاف ذلك.

ب- حُسبت النسب المئوية لهذا المؤشر بناء على إجمالي عدد الأطراف في البروتوكول وقت إجراء المقارنة المرجعية.

(ب) التحديات التي تعترض التنفيذ وأسبابها الجذرية

40- مع تزايد عدد الأطراف في بروتوكول ناغويا، أصبح تنوع النُهج الوطنية المتعلقة بمتطلبات وإجراءات الحصول وتقاسم المنافع تحديا رئيسيا للمستخدمين. وعلى وجه الخصوص، قد يختلف نطاق تطبيق المتطلبات الوطنية للحصول وتقاسم المنافع اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر، كما أن الخطوات الواجب اتباعها للحصول على الموارد الجينية، والحصول على الموافقة المسبقة عن علم أو تصريح، والتفاوض على الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، وتقاسم المنافع المشمولة بالتدابير الوطنية للحصول وتقاسم المنافع، ليست دائما سهلة الفهم. وقد أدى ذلك إلى تعقيدات تشغيلية وزيادة تكاليف المعاملات للمستخدمين من الأوساط العلمية والتجارية على حد سواء.[21]

41- وحدّدت دراسة تحديد النطاق التحديات التالية التي يواجهها المستخدمون عند إبرام اتفاقات الحصول وتقاسم المنافع: عدم وجود عملية واضحة وجداول زمنية محددة للتفاوض على تلك الاتفاقات وإبرامها؛ ومشاركة أطراف متعددة، بما في ذلك ممثلو الحكومات والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمؤسسات المستخدمة للموارد الجينية، مما أدى إلى تعقيد عملية التنسيق؛ واختلاف التوقعات بين مستخدمي الموارد الجينية ومقدميها فيما يتعلق بشروط تقاسم المنافع؛ ومحدودية توافر الأدوات الموحَّدة مثل البنود النموذجية والصيغ النموذجية الخاصة بقطاعات محددة.[22]

42- وسلطت الأطراف الضوء على صعوبة الحصول على مختلف أنواع الخبرات المطلوبة للتعامل بشكل مناسب مع خصوصية طلبات الحصول وجوانبها التقنية في المؤسسات الوطنية ذات الصلة. وفي بعض الأحيان، شكّل غياب سلطة واضحة لاتخاذ القرارات بشأن مسائل الحصول وتقاسم المنافع تحديا وسببا للتأخير في منح الموافقة المسبقة عن علم والتفاوض على الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة.

43- وفي أحيان كثير سُلِّط الضوء على نقص القدرة على التفاوض على الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، وكذلك الصعوبات المرتبطة بتوفير الخبرات التقنية المتخصصة اللازمة لتحديد القيمة النقدية للموارد الجينية عند الحصول عليها أو خلال المراحل الأولى من البحوث، كأحد التحديات التي تواجهها الحكومات. وقد تؤدي محدودية فهم الحكومات وحاملي المعارف التقليدية للبيئة التجارية وتدفقات المواد وتعقيدات سلاسل الإمداد وسلاسل القيمة والابتكار إلى تعقيد

[21] أكد عدد من المستخدمين من الأوساط العلمية والتجارية، في ردودهم على المسح الموجَّه، على صعوبة التعامل مع التأثير الواسع للبيروقراطية الحكومية والتأخيرات الكبيرة في الحصول على الموافقة المسبقة عن علم، والذي قد يستغرق شهورا أو حتى سنوات. وقُدِّمت أمثلة عديدة على الإجراءات المطولة لتوضيح هذه التحديات. وقد أثّر تعقيد عمليات الحصول وتقاسم المنافع والجداول الزمنية غير المتوقعة على قدرة بعض المؤسسات على بدء الأنشطة البحثية وإنجازها، حيث قد يتعارض الوقت اللازم لوضع شروط متفق عليها بصورة متبادلة مع المواعيد النهائية للمشروعات أو قيود التمويل. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في هذا الشأن في الوثيقة CBD/SBI/7/INF/3، القسم 2-1-1. وتُناقَش هذه المسألة أدناه أيضا ضمن العنصر "باء" المتعلق بالفعالية.

[22] تشترط الشركات اليقين القانوني وإمكانية التنبؤ، وقد أكد العديد منها، وفقا لنتائج المسح الموجَّه، على أنه لا يمكن تحديد الالتزامات المتعلقة بتقاسم المنافع إلا بعد التسويق التجاري أو تطوير المنتج. وبوجه عام لا ترغب الشركات في الاستثمار في البحث والتطوير دون ضمانات أو يقين قانوني بإمكانية التفاوض على شروط مقبولة خلال فترة زمنية معقولة. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في هذا الشأن في الوثيقة CBD/SBI/7/INF/3، القسم 2-2.

المفاوضات. وقد يؤدي هذا الوضع إلى وجود حالة من الاستياء وحدوث تأخيرات في سياق التفاوض على منافع نقدية عادلة ومنصفة.

44- وقد يشكّل التباين في الثقافة والعقلية بين ممثلي الحكومات وممثلي قطاع الأعمال التجارية تحديات كبيرة عند التفاوض على الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة ويؤدي إلى اختلافات في التوقعات. وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي عدم تماثل المعلومات، إلى جانب التفاوت في القدرات القانونية والتقنية والتفاوضية، إلى اختلال موازين القوى وتقويض الثقة المتبادلة وإبطاء عملية التفاوض. وقد أُشير إلى أن المستخدمين ينظرون إلى تقاسم المنافع على أنه تكلفة يريدون تجنبها أو تقليلها إلى أدنى حد.

(ج) السبل الممكنة لتعزيز تدابير التنفيذ المتعلقة بالحصول على الموارد الجينية

45- تم تحديد الإجراءات والحلول التالية، التي يمكن أن تسهّل عملية الحصول وتقاسم المنافع وتؤدي إلى تعزيز تقاسم المنافع، في التقارير الوطنية الأولى ودراسة تحديد النطاق:

(أ) التواصل المُبكر مع المستخدمين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مما يمكن أن يساعد على ضمان قبول متطلبات الحصول وقابليتها للتطبيق؛

(ب) تقديم متطلبات وطنية شفافة للحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك تعريفات واضحة لما يندرج ضمن نطاق تدابير الحصول وتقاسم المنافع أو خارجه، مما سيُسهّل الامتثال لمتطلبات الحصول. ومن شأن ذلك أن يساعد المستخدمين على أن يحددوا في مرحلة مُبكرة ما إذا كانت التزامات الحصول وتقاسم المنافع تنطبق أم لا. والهدف من ذلك هو تجنب طول مدة التبادلات الأولية للآراء وتوفير الوقت وتخفيف الأعباء الإدارية التي يتحملها المقدّمون والمستخدمون؛

(ج) وضع أدلة قُطرية، وإجراءات متدرجة، ونماذج مُبسّطة لطلبات الحصول، ووثائق موحّدة تضم استمارات الطلبات، وقوائم مرجعية تلخص المعلومات المطلوبة، وصيغ نموذجية للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، ومعايير محددة لتقاسم المنافع، وقائمة بالمنافع النقدية وغير النقدية المحتملة، وجداول زمنية قابلة للتنبؤ، مما سيُسهّل العملية إلى حد كبير؛

(د) يمكن لنظم دعم المستخدمين، بما في ذلك النظم الإلكترونية لتقديم وتتبُّع طلبات الحصول وتقاسم المنافع، أن تساعد على تعزيز اليقين القانوني للمستخدمين وأن تساهم في تهيئة بيئة استثمارية أكثر استقرارا؛

(هـ) توافر نقاط اتصال وطنية داعمة ومتجاوبة وسلطات وطنية مختصة عند استلام طلبات الحصول وأثناء التفاوض على تقاسم المنافع؛

(و) وضع إجراءات مُبسّطة للاستخدام غير التجاري، مما سيُسهّل الحصول ويُمكّن البلدان من مواصلة الرقابة مع تفادي العوائق التي تعترض الأنشطة العلمية ذات المنفعة المتبادلة؛

(ز) التحديث المستمر للمعلومات الموجودة في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع وضمان موثوقيتها، مما يعزز المصداقية على المستويين الوطني والدولي، ويزيد الثقة في النظام، ويسهل على الباحثين الأجانب والشركات الأجنبية فهم متطلبات الحصول وتقاسم المنافع والالتزام بها.

46- ويمكن أن تلعب غرفة تبادل المعلومات دورا هاما في تيسير الحصول على المعلومات الموحّدة ذات الصلة بالحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، وأن تكون المستودع الرئيسي لتبادل المعلومات بشأن تنفيذ البروتوكول وأفضل الممارسات.[23]

47- واقترحت دراسة تحديد النطاق عددا من الآليات لدعم الشراكات في مجال الحصول وتقاسم المنافع، من بينها ما يلي:

(أ) إتاحة خدمات استشارية تقنية أو قانونية لمستخدمي الموارد الجينية ومقدميها؛

(ب) تعيين وسيط مركزي منظم، بما في ذلك لتبادل المعارف بين مستخدمي الموارد الجينية ومقدميها؛

(ج) دمج آليات الحصول وتقاسم المنافع ضمن أطر التعاون المؤسسي الأوسع (على سبيل المثال، مذكرات التفاهم بين منظمات البحوث، وبرامج البحوث الطويلة الأجل، والشبكات الإقليمية)، الأمر الذي من شأنه أن يحوّل الحصول وتقاسم المنافع من عملية تبادلية إلى أساس للتعاون المستدام والثقة والنتائج ذات المنفعة المتبادلة؛

(د) إنشاء منصات أو مراكز للتوفيق بين القطاعين العام والخاص تدعم الشراكات بين مستخدمي الموارد الجينية ومقدميها ، ويمكن استخدامها أيضا لتبادل أفضل الممارسات ودعم الشراكات البحثية والأنشطة المشتركة؛

(هـ) تنظيم منتدى لتبادل المعارف لتمكين مستخدمي الموارد الجينية ومقدميها من تبادل الخبرات وتوضيح التوقعات وتعزيز الممارسات الجيدة.

4- التدابير المتعلقة بالتقاسم العادل والمنصف للمنافع (المادة 5)[24]

(أ) التقدم المحرز في التنفيذ وبيانات المؤشرات المُحدَّثة

48- أظهرت المؤشرات المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ المادة 5 من البروتوكول تقدما إيجابيا مماثلا للتقدم الذي أظهرته المؤشرات المتعلقة بالحصول والمؤسسات، وهو أمر متوقع نظرا لارتباط جميع هذه المجالات ارتباطا وثيقا بالتقدم الذي أحرزته الأطراف في وضع تدابير الحصول وتقاسم المنافع اللازمة.

49- وأبلغت الأطراف عن تنفيذها للالتزامات المنصوص عليها في المادة 5 من وجهات نظر مختلفة أو وفقا لفهمها الخاص. وأبلغت بعض الأطراف عن التقدم المحرز في ضمان تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها والتي يتم الحصول عليها داخل نطاق ولايتها القضائية. وتناولت أطراف أخرى الالتزام بضمان تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد والمعارف التي يتم الحصول عليها من خارج بلادها، وأبلغت بعضها عن ضمان تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام مواردها ومعارفها المحلية والأجنبية على حد سواء.[25]

[23] يُناقش هذا الجانب بمزيد من التفصيل في العنصر "جيم" أدناه المتعلق باستعراض تنفيذ وتشغيل غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع.

[24] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-ألف-4.

[25] تتضمن الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2 ملخصات وأمثلة لبعض هذه النُهج.

الجدول 4

مؤشرات قياس التقدم المحرز في وضع تدابير بشأن التقاسم العادل والمنصف للمنافع

إطار المؤشرات	*النقطة المرجعية (حتى 22 فبراير/شباط 2018)*	*التقدم المحرز حتى 9 مارس/آذار 2026*
عدد ونسبة الأطراف التي لديها تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية لتنفيذ المادة 5 (1) (الموارد الجينية)	46 (44 في المائة)	81 (57 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي لديها تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية لتنفيذ المادة 5 (2) (الموارد الجينية التي تحوزها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية)	42 (40 في المائة)	74 (52 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي لديها تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية لتنفيذ المادة 5 (5) (المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية)	41 (39 في المائة)	73 (51 في المائة)

(ب) التحديات وأسبابها الجذرية والسبل الممكنة لتعزيز تدابير تنفيذ المادة 5 [26]

50- أكدت الأطراف على أن التواصل والتشاور المبكر مع جميع الأطراف المعنية وبناء القدرات في مجال التفاوض على العقود قد ساهم في تحقيق تقاسم عادل ومنصف للمنافع. واعتُبرت قوائم جرد الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها وتوثيقها، والدراسات التي تعطي قيمة لتلك الموارد والمعارف، أدواتٍ مفيدة في هذا الصدد.

5- التدابير المتعلقة بالامتثال للتشريع المحلي أو المتطلبات التنظيمية المحلية للحصول وتقاسم المنافع (المادة 15) ورصد استخدام الموارد الجينية (المادة 17) [27]

(أ) التقدم المحرز في التنفيذ وبيانات المؤشرات المُحدَّثة

51- أظهرت بيانات المؤشرات الواردة في الجدول 5 أدناه تقدما ملحوظا في التدابير التي اتخذتها الأطراف لتنفيذ المادة 15، وتقدما معقولا في التدابير التي اتخذتها لتنفيذ المادة 17 من البروتوكول. وفي حين أن تحليل المعلومات الواردة في التقرير أظهر تحسنا في فهم الأطراف لالتزامات الامتثال بموجب البروتوكول منذ عملية التقييم والاستعراض الأولى، إلا أن التقدم المُحرز في تقديم المعلومات التي جُمعت عند نقاط التفتيش على شكل بلاغات نقاط التفتيش كان ضئيلا.

52- وعلى الرغم مما أُحرز من تقدم، لا تزال الأطراف تواجه تحديات في تنفيذ هاتين المادتين في الواقع العملي، ولا تزال أطراف عديدة بحاجة إلى اعتماد تدابير جديدة للحصول وتقاسم المنافع أو الاضطلاع بمزيد من العمل لتفعيل أحكام الامتثال بشكل كامل.

53- وظلت المستويات التي تم تحديدها من عدم الامتثال للمتطلبات المحلية للحصول وتقاسم المنافع المتعلقة بالموارد الجينية منخفضة للغاية. فقد أبلغ 19 طرفا فقط عن مواجهته لمثل هذه الحالات ومعالجتها، وأبلغ 11 طرفا عن تعاونه مع أطراف أخرى في حالات محددة من الانتهاكات المزعومة لتدابير الحصول وتقاسم المنافع، بينما أبلغت معظم الأطراف

[26] ترد المعلومات المتعلقة بالتفاوض على الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة في القسم الثالث-ألف-3 أعلاه بشأن التدابير المتعلقة بالحصول.

[27] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثائق CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-ألف-5؛ و CBD/SBI/7/INF/3، القسم 2-1-2؛ و CBD/SBI/7/INF/4.

عن عدم وجود حاجة أو مناسبة للقيام بذلك. وقد بدأ جزء كبير من التعاون المُبلّغ عنه بموجب بلاغ أصدرته أو تلقّته نقطة تفتيش.

54- وازداد عدد ونسبة الأطراف التي طلبت من مستخدمي الموارد الجينية تقديم المعلومات المحددة في المادة 17 (1) (أ) (1)، حسب الاقتضاء، عند نقطة تفتيش مُعيَّنة (66 طرفا شكّلت 46 في المائة من إجمالي عدد الأطراف). وتتفق هذه البيانات مع الزيادة في عدد الأطراف التي عيَّنت نقاط تفتيش.

55- ومع ذلك، فإن نقاط التفتيش في 33 طرفا (23 في المائة) فقط هي التي جمعت أو تلقّت معلومات من المستخدمين خلال فترة الإبلاغ. وعلاوة على ذلك، لم يقدم سوى 15 طرفا (45 في المائة) تلك المعلومات إلى السلطات الوطنية وإلى الطرف الذي قدم الموافقة المسبقة عن علم من خلال غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع باستخدام بلاغ نقطة التفتيش. وأبلغ 11 طرفا عن تقديمه معلومات كانت نقاط التفتيش قد جمعتها أو تلقّتها بوسائل أخرى غير غرفة تبادل المعلومات. وشملت أسباب قيام تلك الأطراف بذلك مسائل تتعلق بالسرية، وحقيقة أن المعلومات المُتلقاة لم تُكيَّف لتتوافق مع نموذج بلاغ نقطة التفتيش.

56- وكشف تحليل المعلومات المنشورة في غرفة تبادل المعلومات أن خمسة أطراف فقط (4 في المائة) مسؤولة عن حوالي 90 في المائة من جميع البلاغات المنشورة، وأن حوالي ثلث هذه البلاغات كانت "داخلية"، أي أنها تتعلق باستخدام الأطراف لمواردها الجينية الخاصة بها.

57- ونظرا لعدم وضوح سجلات نقاط التفتيش في غرفة تبادل المعلومات، يصعب أحيانا تحديد مصدر المعلومات الخاصة ببلاغات نقاط التفتيش على امتداد سلسلة القيمة، وتحديد ما إذا كان نوع الاستخدام تجاريا أم غير تجاري. ومع ذلك، أظهر فحص للشهادات المشار إليها في البلاغات أن نوع الاستخدام في 95 في المائة من الحالات كان غير تجاري، بينما في النسبة المتبقية (5 في المائة) كان نوع الاستخدام إما تجاريا أو سريا.[28]

58- وكانت الأطراف قد اعتمدت مجموعة متنوعة من تدابير الامتثال والنُهج لدعم امتثال المستخدمين، بما في ذلك من خلال تطوير أدوات ونظم اتصال لرصد الاستخدام.[29] وعلاوة على ذلك، كان المستخدمون من الأوساط التجارية والعلمية قد وضعوا عمليات داخلية واعتمدوا عددا من الإجراءات والأدوات لضمان الامتثال لقواعد الحصول وتقاسم المنافع.[30]

[28] أظهر تحليل للمعلومات الواردة في البلاغات أن 31 في المائة من البلاغات أشارت إلى شهادة محددة، في حين أن 55 في المائة من البلاغات قدمت دليلا على وجود موافقة مسبقة عن علم أو تصريح للحصول وتقاسم المنافع. وفي حوالي 14 في المائة من سجلات البلاغات لم يُقدَّم أي دليل على وجود موافقة مسبقة عن علم. وللاطلاع على مزيد من المعلومات وتحليل إضافي لمحتوى بلاغات نقاط التفتيش المنشورة في غرفة تبادل المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/4، القسم القسم الثاني-ألف-9.

[29] انظر الوثيقتين CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-ألف-5، و CBD/SBI/7/INF/3، القسم 2-1-2، للاطلاع على مزيد من المعلومات عن النُهج التي اتّبعتها الأطراف.

[30] تُناقَش بمزيد من التفصيل في العنصر "واو" أدناه المتعلق بالمادتين 19 و20 من البروتوكول.

الجدول 5

مؤشرات قياس التقدم المحرز في وضع تدابير متعلقة بالمادتين 15 و17 من البروتوكول

إطار المؤشرات	*النقطة المرجعية (حتى 22 فبراير/شباط 2018)*	*التقدم المحرز حتى 9 مارس/آذار 2026*
عدد ونسبة الأطراف التي اتخذت تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية ملائمة وفعالة ومتناسبة لتنفيذ المادة 15 (1) (الموارد الجينية)	36 (34 في المائة)	78 (54 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي تُلزِم مستخدمي الموارد الجينية بتقديم المعلومات المنصوص عليها في المادة 17 (1) (أ) (1)، حسب الاقتضاء، عند نقطة تفتيش مُعيَّنة	41 (39 في المائة)	66 (46 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي تقدم المعلومات التي تُجمع أو تُستلم عند نقطة تفتيش مُعيَّنة إلى السلطات الوطنية المعنية وإلى الطرف الذي يقدم الموافقة المسبقة عن علم وإلى غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع	9 (9 في المائة)	15 (10 في المائة)

(ب) التحديات وأسبابها الجذرية والسبل الممكنة لتعزيز التدابير المتعلقة بتنفيذ المادتين 15 و17 من البروتوكول

59- لا تزال حالة تنفيذ تدابير الامتثال وعناصر نظام الرصد الذي أنشأه بروتوكول ناغويا (الشهادات، ونقاط التفتيش، وبلاغات نقاط التفتيش) متفاوتة. فبينما اعتمدت بعض البلدان المتقدمة، التي تُعتبر تقليديا "بلدانا مستخدمة"، تدابير امتثال، لم تفعل بلدان أخرى ذلك، وتعتبر العديد من بلدان النامية نفسها في المقام الأول بلدانا مقدِّمة للموارد الجينية، وركزت على تنظيم الحصول على تلك الموارد دون اعتماد أي تدابير امتثال حتى الآن.

60- وأنشأت بعض الأطراف نقاط تفتيش لرصد استخدام مواردها الجينية، لكنها لم تعتمد تدابير لضمان امتثال المستخدمين الخاضعين لولايتها القضائية لمتطلبات الحصول وتقاسم المنافع للبلدان الأخرى، تمشيا مع التزاماتها بموجب البروتوكول. وفي حين أن أطرافا أخرى اعتمدت تدابير امتثال، إلا أنها أبلغت عن وجود تحديات فيما يتعلق بتنفيذ هذه التدابير وإنفاذها.

61- وتُظهر البيانات الواردة في القسم السابق أن 90 في المائة من سجلات بلاغات نقاط التفتيش نُشرت من جانب خمسة أطراف، وأن ما يقرب من ثلث البلاغات كانت داخلية، وبالتالي لم تسهم في رصد استخدام الموارد الجينية عبر الحدود أو على المستوى الدولي. ويشير ذلك إلى وجود ثغرة كبيرة في نظام رصد استخدام الموارد الجينية على المستوى الدولي، ويُبيِّن أن نقاط التفتيش التي حددها 65 طرفا قد تكون أخفقت، لأسباب مختلفة، في أداء الدور الموكَّل إليها بموجب المادة 17 من البروتوكول.

62- وتُبين هذه النقاط مجتمعة أن نظام الرصد الدولي، على النحو المتوخى في بروتوكول ناغويا، لم يُطبَّق بشكل عام حتى الآن. ونتيجة لذلك، لا تزال هناك مخاوف بشأن اختلاس الموارد الجينية وإساءة استخدامها بمجرد خروجها من البلد، ولا تزال الأطراف تعتمد تدابير دفاعية لتنظيم الحصول على مواردها الجينية وترغب في اتخاذ تدابير لرصد استخدام تلك الموارد الجينية.

63- وعلى النحو الذي أبرزته باستمرار التقارير الوطنية الأولى والردود على المسوحات الموجَّهة والوثائق ذات الصلة بغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، احتاجت الأطراف إلى الدعم فيما يتعلق بتنفيذ المادة 17 من

البروتوكول. ويشمل ذلك الدعم المتعلق بتعيين نقاط التفتيش وتشغيلها، وفهم نظام البروتوكول لرصد الاستخدام، ولا سيما فهم دور ووظيفة نقطة التفتيش وبلاغات نقطة التفتيش ضمن هذا النظام.

64- وتضمنت التحديات التي واجهتها الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ المادة 15 من البروتوكول ما يلي: تحديد مستخدمي الموارد الجينية الخاضعين لولايتها القضائية؛ ورصد امتثال المستخدمين الخاضعين لولايتها القضائية الذين يحصلون على الموارد الجينية أو المعارف التقليدية المرتبطة بها من بلدان أخرى؛ وقلة وعي المستخدمين بالمسائل المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع؛ وتنوع المتطلبات القانونية الوطنية للحصول وتقاسم المنافع في البلدان المقدمة للموارد الجينية. وعلاوة على ذلك، تُعد الأولويات الوطنية المتنافسة، ومحدودية وضوح المنافع، وارتفاع معدل دوران الموظفين من التحديات الشائعة التي تواجهها البلدان التي تنفذ تدابير الامتثال.

65- ويمكن أن تساهم النظم والأدوات وقواعد البيانات الرقمية في تحسين التواصل، وتخفيف الأعباء الإدارية، وتعزيز الشفافية والكفاءة. ويمكن للنظم الإلكترونية التي تجمع المعلومات من نقاط التفتيش وترتبط بغرفة تبادل المعلومات، بحيث يمكن نشر بلاغات نقاط التفتيش تلقائيا، أن تُسهّل عملية الرصد وتشغيل نقاط التفتيش. ومع ذلك، لوحظ أن تمويل الأدوات الرقمية غالبا ما يعتمد على مشروعات قصيرة الأجل، وأن تلك الأدوات تتطلب صيانة مستمرة وتطويرا متواصلا، مما يشكّل تحديا كبيرا للبلدان ذات الموارد المالية والبشرية المحدودة أو ذات القدرات التقنية الأقل تطورا. وبالنسبة لذلك النوع من المبادرات، ينبغي أن تتضمن المشروعات خططا لاستدامتها على المدى الطويل.

66- ولضمان الامتثال لتدابير الحصول وتقاسم المنافع، يتعين بذل المزيد من الجهود لرفع مستوى الوعي بين المستخدمين في الأوساط العلمية والتجارية، بما في ذلك على امتداد سلسلة القيمة المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع.

67- وتشمل الإجراءات المقترحة التي ينبغي تشجيعها فيما يتعلق بدعم امتثال المستخدمين لتدابير الحصول وتقاسم المنافع ما يلي: الدعم المؤسسي وبناء القدرات؛ وتحسين التنسيق الدولي والتوافقية التشغيلية بين النظم الوطنية، بما في ذلك إنشاء روابط أوضح بين نقاط التفتيش في البلد المستخدم والسلطات المختصة في البلدان المقدمة للموارد الجينية؛ وتبادل المعارف والخبرات، وتعزيز أفضل الممارسات، وتيسير التواصل مع السلطات الوطنية المختصة من خلال آليات جديدة أو أدوات إضافية، مثل منصة لتبادل المعارف؛ وزيادة تنسيق التعاون بين نقاط الاتصال الوطنية و/أو السلطات الوطنية المختصة من البلدان المقدمة والمستخدمة للموارد الجينية.[31]

68- وستكون الدروس المستفادة من البلدان الأكثر تقدما في تنفيذ تدابير الامتثال مفيدة في سياق دعم التطورات في البلدان الأخرى.

6- التدابير التي تتناول الاعتبارات الخاصة (المادة 8)[32]

(أ) التقدم المحرز في التنفيذ وبيانات المؤشرات المُحدَّثة

69- نظرا لمجمل التقدم المحرز في اعتماد وتنفيذ تدابير الحصول وتقاسم المنافع، فقد أُحرز تقدم كبير في تنفيذ أحكام المادة 8 من البروتوكول، على النحو المبيَّن في المؤشرات الواردة في الجدول 6 أدناه. وقد اعتمدت الأطراف نُهجا مختلفة

[31] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/3، القسم 2-1-2.

[32] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-ألف-5؛ والوثيقة CBD/SBI/7/INF/3، القسم 2-1-1. وتُناقَش الاعتبارات الخاصة ضمن العنصر "باء" أدناه المتعلق بالفعالية.

في هذا الصدد.[33] وكان الجزء الأكبر من التقدم قد أُحرز فيما يخص الاعتبارات المتعلقة بالبحوث في مجال الموارد الجينية للأغذية والزراعة والحصول عليها لأغراض غير تجارية، بينما أُحرز تقدم معقول فيما يخص الاعتبارات المتعلقة بحالات الطوارئ الوشيكة التي تهدد صحة البشر أو الحيوانات أو النباتات.

70- وتتعلق التدابير التي تتناول الاعتبارات الخاصة أيضا بالتنفيذ المتداعم للبروتوكول مع الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بالبروتوكول وفقا للمادة 4 منه، التي تنص على ضرورة التنسيق بين مختلف الإدارات والصكوك.[34]

الجدول 6

مؤشرات قياس التقدم المحرز في وضع تدابير تتناول اعتبارات المادة 8

إطار المؤشرات	*النقطة المرجعية (حتى 22 فبراير/شباط 2018)*	*التقدم المحرز حتى 9 مارس/آذار 2026*
عدد ونسبة الأطراف التي هيأت الظروف لتعزيز وتشجيع البحوث التي تساهم في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام على النحو المنصوص عليه في المادة 8 (أ)	48 (46 في المائة)	81 (57 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي أولت الاعتبار الواجب لحالات الطوارئ الحالية أو الوشيكة التي تهدد أو تضر صحة البشر أو الحيوانات أو النباتات على النحو المنصوص عليه في المادة 8 (ب)	39 (37 في المائة)	81 (57 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي أخذت في الاعتبار الحاجة إلى الحصول المعجل على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف السريع للمنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد الجينية على النحو المنصوص عليه في المادة 8 (ب)	26 (25 في المائة)	42 (30 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي أخذت في الاعتبار أهمية الموارد الجينية للأغذية والزراعة ودورها الخاص للأمن الغذائي على النحو المنصوص عليه في المادة 8 (ج)	48 (46 في المائة)	85 (60 في المائة)

(ب) التحديات وأسبابها الجذرية والسبل الممكنة لتعزيز التدابير المتعلقة بالاعتبارات الخاصة بموجب المادة 8 من البروتوكول

71- تُعد بعض التحديات المذكورة في القسم الثالث-ألف-3 أعلاه بشأن تدابير الحصول على الموارد الجينية ذات صلة أيضا بتنفيذ الاعتبارات الخاصة بموجب المادة 8 من البروتوكول.

72- وتضمنت دراسة تحديد النطاق معلومات عن مخاوف المستخدمين في هذا الشأن.[35] وقد أعرب مستخدمون من الأوساط العلمية عن قلقهم بشأن التطبيق المحدود للتدابير المُبسَّطة بشأن الحصول لأغراض البحوث غير التجارية وفقا للمادة 8 (أ) من البروتوكول.

[33] يمكن الاطلاع على أمثلة لهذه النُهج في الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-ألف-5.

[34] تُناقَش هذه المسألة أدناه في القسم الثالث-ألف-10 المتعلق بالمادة 4 من البروتوكول.

[35] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/3، القسم 2-1-1.

73- ويمكن إرجاع السبب في هذا التردد إلى استمرار قلق مقدمي الموارد الجينية من أن المواد التي يتم الحصول عليها لأغراض البحوث غير التجارية قد تُستخدم في نهاية المطاف من جانب أطراف ثالثة لأغراض تجارية. وقد لا يثق مقدمو الموارد الجينية في عودة المستخدم عند تغيير نيته، أو في احترام شروط النقل إلى أطراف ثالثة.

74- وعلى النحو المشار إليه في المسوحات الموجَّهة، فقد أعرب قطاع صناعة المستحضرات الصيدلانية عن قلقه إزاء عدم تنفيذ المادة 8 (ب) من البروتوكول.

75- وتم تحديد التنفيذ المتداعم للصكوك الدولية ذات الصلة بالحصول وتقاسم المنافع كمجال يمكن أن تحصل فيه الأطراف على مزيد من الدعم، بما في ذلك من خلال إنشاء آليات للتنسيق بين القطاعات وتعزيز الوضوح بشأن نطاق وعلاقة مختلف أنظمة الحصول وتقاسم المنافع.

76- وبما أن معظم التصاريح المبلَّغ عنها والشهادات الصادرة كانت لأغراض غير تجارية، فيمكن القيام بمزيد من العمل لمعالجة تلك المسألة في سياق المادة 8 (أ) من البروتوكول.

77- ويمكن أن يساعد وضع صيغ نموذجية وإرشادات وبنود تعاقدية قياسية، وتيسير تبادل الخبرات والنُهج، الأطراف في تنفيذ المادة 8. ويمكن أن تشمل هذه المساعدة أفضل الممارسات للتعامل مع الحالات التي تغيرت فيها نية استخدام المورد الجيني الذي تم الحصول عليه.

7. التدابير المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (المواد 6 و7 و12)[36]

(أ) التقدم المحرز في التنفيذ وبيانات المؤشرات المُحدَّثة

78- أبلغ 69 طرفا عن وجود شعوب أصلية ومجتمعات محلية تقيم في أراضيه. وعلى النحو الذي توضحه المؤشرات الواردة أدناه، فقد أحرزت هذه الأطراف الـ69 تقدما كبيرا في اشتراط الحصول على الموافقة المسبقة عن علم من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية فيما يخص الحصول على مواردها الجينية في الحالات التي تتمتع فيها بحقوق منصوص عليها لمنح حق الحصول على هذه الموارد والمعارف التقليدية المرتبطة بها.

79- وقد أظهر هذا المؤشر تقدما كبيرا منذ عام 2018. ومع ذلك، في حين أُدرِج شرط الحصول على الموافقة المسبقة عن علم من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بشكل عام، ضمن تدابير الحصول وتقاسم المنافع، إلا أن هناك أطرافا عديدة لم تقم بتفعيل شرط الموافقة المسبقة عن علم بشكل كامل.

80- وفيما يتعلق بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، اعتمدت الأطراف تدابير ونُهجا مختلفة.[37] ففي حين كانت بعض الأطراف في مراحل التنفيذ الأولية، وتركز على رفع مستوى الوعي بقيمة الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها وأهمية الحصول وتقاسم المنافع، إلا أن أطرافا أخرى، أكثر تقدما فيما يخص التنفيذ، كانت قد أشركت الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في وضع وتنفيذ التدابير الوطنية للحصول وتقاسم المنافع.

81- ووفقا للمعلومات، يبدو أن هناك نقصا عاما في الخبرة العملية في تنفيذ المواد 6 و7 و12 من البروتوكول، وأشارت بعض الأطراف إلى أنها لم تتلق أي طلبات للحصول على موارد أو معارف الشعوب الأصلية والمجتمعات

[36] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقتين CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-ألف-7؛ و CBD/SBI/7/INF/3، القسم 2-4.

[37] يمكن الاطلاع على أمثلة لهذه النُهج في الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-ألف-7.

المحلية. فعلى سبيل المثال، لم تصدر سوى 13 شهادة من أصل 6,269 شهادة في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المعارف من أجل الحصول على المعارف التقليدية. ومع ذلك، في بعض البلدان، شاركت الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في وضع الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة والتفاوض عليها، وفي الحصول على المنافع.[38]

الجدول 7

مؤشرات قياس التقدم المحرز في وضع التدابير المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية

إطار المؤشرات	*النقطة المرجعية (حتى 22 فبراير/شباط 2018)*	*التقدم المحرز حتى 9 مارس/آذار 2026*
عدد ونسبة الأطراف التي توجد شعوب أصلية ومجتمعات محلية في بلدها[أ]	جديد	69 (48 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي تتمتع شعوبها الأصلية ومجتمعاتها المحلية بحقوق منصوص عليها لمنح حق الحصول على الموارد الجينية[ب] مع اتخاذ تدابير بهدف ضمان الحصول على الموافقة المسبقة عن علم للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية أو قبولها ومشاركتها على النحو المنصوص عليه في المادة 6 (2)	23 (47 في المائة)	47 (87 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف[ج] التي توجد شعوب أصلية ومجتمعات محلية في بلدها واتخذت تدابير بهدف ضمان الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية التي تحوزها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بموافقة مسبقة عن علم أو بقبول ومشاركة هذه الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وبإبرام شروط متفق عليها بصورة متبادلة على النحو المنصوص عليه في المادة 7	21 (43 في المائة)	56 (81 في المائة)

أ– أُضيف مؤشر جديد، يستند إلى الإجابات على السؤال 34 من نموذج التقرير الوطني الأول، ليوفر سياقا ملائما للمؤشرات الأخرى.

ب– حُسبت النسب المئوية لهذا المؤشر بناء على عدد الأطراف التي تتمتع فيها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بحق منصوص عليه لمنح حق الحصول على الموارد الجينية.

ج– حُسبت النسب المئوية بناء على عدد الأطراف التي تضم شعوبا أصلية ومجتمعات محلية في بلدها.

(ب) التحديات التي تعترض التنفيذ وأسبابها الجذرية

82- تشمل التحديات التي حددتها الحكومات فيما يتعلق بمشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تنفيذ التدابير الوطنية للحصول وتقاسم المنافع ما يلي:

(أ) توضيح معنى مصطلح "الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية" في السياق الوطني، بما في ذلك توضيح مسألة ملكية الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية للموارد الجينية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بها؛

(ب) عدم وعي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بمفهوم الحصول وتقاسم المنافع، ومدى أهمية هذا المفهوم بالنسبة لهم.

[38] أبلغت 10 أطراف، تشكل 14 في المائة من الأطراف التي توجد شعوب أصلية ومجتمعات محلية في بلدها، أنها تلقّت منافع نقدية من منح حق الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية منذ دخول البروتوكول حيز النفاذ. وأبلغ 27 طرفا (39 في المائة) عن تلقّي منافع غير نقدية من منح حق الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية.

(ج) عدم وجود آليات تنسيق ملائمة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام البروتوكول المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(د) تحديد مختلف فئات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وفهم كيفية تنظيمها، وتطوير القدرة على ربط المعارف التقليدية بحائزي هذه المعارف؛

(هـ) عدم كفاية الموارد المالية لبناء القدرات ورفع مستوى الوعي وضمان المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عمليات الحصول وتقاسم المنافع، لا سيما في سياق تطويع عملية التنفيذ لتتلاءم مع الواقع الثقافي واللغوي للمجتمعات المعنية؛

(و) الخوف من القرصنة البيولوجية أو الاختلاس، أو انعدام الثقة، أو النزاعات التاريخية، وكلها عوامل قد تكون من الأسباب الجذرية لعدم مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عمليات الحصول وتقاسم المنافع.

83- ووفقا لنتائج المسح الموجَّه، لم يتمكن العديد من المستخدمين من الحصول على المعارف التقليدية بسبب عدد من التحديات المحتملة. وشملت التحديات المحددة التي واجهها المستخدمون محدودية فهم العديد من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية للعمليات التجارية، بما في ذلك كيفية عمل الأسواق وسلاسل القيمة، إلى جانب وجود معلومات متفاوتة وتوقعات غير واقعية بشأن المنافع المحتملة، مما قد يؤدي إلى سوء فهم ويعيق وضع شروط متفق عليها بصورة متبادلة؛ وكذلك الحواجز التي تحول دون التواصل بسبب مسائل لغوية و/أو ثقافية.

84- ومن منظور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، شملت التحديات المتعلقة بالتنفيذ الوطني لآليات الحصول وتقاسم المنافع ما يلي: غياب الإرادة السياسية لدى السلطات الوطنية لمعالجة القضايا المتعلقة بالحصول على المعارف التقليدية والموارد الجينية الموجودة في أراضيها، نظرا لارتباطها غالبا بقضايا أوسع نطاقا لم تُحل بعد تتعلق بحقوق ملكية الأراضي؛ ومحدودية القدرات التقنية والمالية التي أثرت على مشاركة هذه الشعوب والمجتمعات، فضلا عن وضع واستخدام البروتوكولات المجتمعية؛ ومحدودية اعتراف الحكومات الوطنية بأنظمة الحكم العرفي.

(ج) السبل الممكنة لتعزيز التدابير المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية

85- اعتُبِر وضع البروتوكولات المجتمعية،[39] بما في ذلك اعتراف السلطات الوطنية بها رسميا، فضلا عن أنشطة التوعية وبناء القدرات، أمرا بالغ الأهمية لزيادة دعم مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تنفيذ نظام الحصول وتقاسم المنافع.

86- ويبدو أن معظم العمل الذي أُنجِز لدعم وضع وتنفيذ البروتوكولات المجتمعية قد تم من خلال مشروعات ومبادرات بناء القدرات، إذ تَطلَّب هذا العمل قدرات مالية وتقنية إضافية. وبدون هذه الموارد الإضافية، لكان إحراز تقدم في هذا الشأن أمرا صعبا للغاية بالنسبة للعديد من الأطراف.

87- وساهمت أنشطة التوعية وبناء القدرات في إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في وضع وتنفيذ نظام الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك تعزيز فهم المجتمعات لحقوقها، وتمكين المجتمعات من المشاركة الفعالة في مفاوضات الحصول وتقاسم المنافع، وبناء الثقة بين السلطات الحكومية والسلطات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين.

[39] تُناقَش البروتوكولات والإجراءات المجتمعية الخاصة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية أدناه في القسم الثالث–واو–1 ضمن العنصر "واو".

88- وفي المسوحات الموجَّهة التي أُجريت في سياق دراسة تحديد النطاق، تم تحديد السبل الممكنة لتعزيز التدابير المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وبوجه خاص ما يلي:

(أ) من منظور الحكومات، وُصف إنشاء لجنة وطنية للحصول وتقاسم المنافع، تضم وزارات حكومية وشعوبا أصلية ومجتمعات محلية، وكذلك ممثلين عن الأوساط العلمية والتجارية، بأنه أحد أهم النُهج لإشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(ب) من منظور بعض المستخدمين، يمكن أن تضطلع السلطات الوطنية المختصة بدور مفيد في تحديد الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي ينبغي إشراكها في مشروعات بحثية محددة، وتيسير التواصل بين المستخدمين وممثلي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وفي بعض البلدان، اضطلعت السلطات الوطنية المختصة بدور الوسيط في هذا الشأن على نحو فعال؛

(ج) قُدِّم عدد من المقترحات بشأن زيادة الاعتراف بقيمة الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها التي تحوزها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية عند استخدامها كجزء من سلسلة القيمة؛

(د) من منظور ممثلي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، كان من الضروري تيسير المشاركة الشاملة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في صنع القرارات المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع، وإنشاء صناديق تديرها المجتمعات المحلية، وتبادل قصص النجاح التي توضح دراسات حالة إيجابية لتنفيذ نظام الحصول وتقاسم المنافع وذلك لتحفيز الآخرين على الاقتداء بها.

8- التعاون عبر الحدود (المادة 11)[40]

(أ) التقدم المحرز في التنفيذ

89- أبلغ 96 طرفا (68 في المائة) أنه سعى إلى التعاون، مع مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المعنية، حيثما ينطبق الأمر، في الحالات التي وُجدت فيها نفس الموارد الجينية في الموقع الطبيعي داخل أقليم أكثر من طرف واحد، وفي حالة تقاسم نفس المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية بين واحد أو أكثر من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عدة أطراف.

90- وظل التعاون عبر الحدود بموجب المادة 11 من بروتوكول ناغويا محدودا في الواقع العملي، على الرغم من الاعتراف الواسع بأهميته ورغبة الأطراف في التعاون ووجود أُطر قانونية وسياساتية مواتية.

91- وفي الحالات التي حدث فيها تعاون، اعتمد هذا التعاون في الغالب على ترتيبات غير رسمية أو إقليمية أو قائمة على النظم الإيكولوجية، مع استخدام أُطر الحفظ والأُطر المجتمعية القائمة كأدوات رئيسية في ظل غياب حالات ملموسة خاصة بالحصول وتقاسم المنافع.

[40] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-ألف-8.

(ب) التحديات والأسباب الجذرية والسبل الممكنة لتعزيز التدابير المتعلقة بالتعاون عبر الحدود

92- كان التنفيذ المحدود مدفوعا إلى حد كبير بعوامل سياقية وهيكلية، من بينها غياب الحالات المحفزة، والواقع الجغرافي والإيكولوجي، وفي بعض الولايات القضائية، غياب أو عدم الاعتراف بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في سياق القضايا المتعلقة بالموارد الجينية أو المعارف التقليدية المرتبطة بها، عند الاقتضاء.

93- ويمكن أن تساهم مشروعات بناء القدرات الإقليمية أو دون الإقليمية، وتعزيز المؤسسات الإقليمية أو دون الإقليمية ذات الصلة، في تعزيز نُهج أكثر تنسيقا للتنفيذ ومعالجة القضايا العابرة للحدود.

9- زيادة التوعية (المادة 21)[41]

(أ) التقدم المحرز في التنفيذ

94- أظهرت المعلومات المقدَّمة أن معظم الأطراف (94) اتخذت تدابير لزيادة التوعية بأهمية الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، والقضايا ذات الصلة التي تتعلق بالحصول وتقاسم المنافع.[42] وقد ارتكزت هذه الجهود بشكل كبير على الأنشطة، حيث أبلغ 40 طرفا من هذه الأطراف عن اعتماد شكل من أشكال استراتيجيات زيادة التوعية بشأن الحصول وتقاسم المنافع. وكان نطاق ومدى اتساق تنفيذ أنشطة واستراتيجيات زيادة التوعية غير مؤكد وغير متساو بين الأطراف، نظرا لارتباط التنفيذ ارتباطا وثيقا بالموارد والقدرات المتاحة.

(ب) التحديات والأسباب الجذرية والسبل الممكنة لتعزيز التدابير المتعلقة بزيادة التوعية

95- أكدت بعض الأطراف أن الأنشطة كانت متفرقة أو غير منهجية بما فيه الكفاية أو متمركزة حول مناسبات محددة مثل التصديق على البروتوكول أو إعداد التقارير الوطنية. وأشارت أطراف أخرى إلى أن عدم كفاية الموارد المالية والتقنية كان عائقا أمام تنفيذ الأنشطة.

96- وتضمنت الاستنتاجات والتوصيات المستخلصة من دراسة تحديد النطاق ضرورة تغيير الخطاب السائد وتعميم مفهوم الحصول وتقاسم المنافع.[43] وكان موضوع الحصول وتقاسم المنافع لا يزال يُنظر إليه غالبا كقضية منفصلة. لذا كانت هناك حاجة إلى تغيير الخطاب السائد بحيث لا يُنظر إلى الموضوع كعبء تنظيمي، بل كآلية استراتيجية لرفع قيمة التنوع البيولوجي ودعم حفظه واستخدامه المستدام وخلق فرص للتنمية المستدامة.

97- وعلى النحو الذي اقترحته دراسة تحديد النطاق، يمكن وضع نُهج مختلفة لهذا الغرض، بما في ذلك: عرض قصص نجاح البلدان التي أدمجت الحصول وتقاسم المنافع في الأهداف السياساتية الأوسع نطاقا، وعززت تنمية القدرات البحثية، وأظهرت الإمكانات الاقتصادية للتقاسم العادل والشفاف للمنافع؛ وتنظيم حملات إعلامية موجَّهة إلى المستخدمين بشأن الحصول وتقاسم المنافع؛ وتقديم جوائز تُبرز إنجازات البلدان أو المجتمعات أو أصحاب المصلحة.

[41] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقتين CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-ألف-9؛ و CBD/SBI/7/INF/3.

[42] يمكن الاطلاع على أمثلة للأنشطة التي نفّذتها الأطراف والنُهج التي اتّبعتها لزيادة التوعية في الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-ألف-9.

[43] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/3، القسم 4-2.

98- وأكدت أطراف عديدة أن زيادة التوعية ببروتوكول ناغويا والحصول وتقاسم المنافع بين مختلف فئات أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومستخدمي الموارد الجينية، ومستويات الحوكمة، شرط أساسي للتنفيذ الفعال للبروتوكول. وقد يتطلب إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ البروتوكول التركيز مجددا على بذل جهود توعية أكثر منهجية واستدامة وراسخة استراتيجيا، تمتد إلى ما هو أبعد من الأنشطة التي تُنفَّذ لمرة واحدة.

99- ويمكن أن يساعد تعزيز جهود التوعية، على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، في معالجة بعض الأسباب الجذرية للتحديات التي تعترض التنفيذ الفعال والتي تم تحديدها. وفي هذا الصدد، يمكن لاستراتيجية التوعية الخاصة ببروتوكول ناغويا (المقرر NP-1/9، المرفق)؛ وخطة عمل بناء القدرات وتنميتها من أجل بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها (المقرر NP-5/3)؛ ومجموعة أدوات الاتصال والتثقيف والتوعية العامة، بما في ذلك اعتبارات الحصول وتقاسم المنافع،[44] أن تساعد الأطراف والجهات الفاعلة والمنظمات ذات الصلة في تعزيز جهودها.

10- التدابير المتعلقة بالصكوك الدولية الأخرى (المادة 4)[45]

(أ) التقدم المحرز في التنفيذ

100- أبلغ ما مجموعه 71 طرفا (54 في المائة) أنه أصبح طرفا في صك دولي متخصص بشأن الحصول وتقاسم المنافع، وأبلغ 66 طرفا عن اتخاذه تدابير لتنفيذ الصك الدولي المتخصص. وتضمنت هذه الصكوك: المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وإطار منظمة الصحة العالمية للتأهب للإنفلونزا الجائحة لتبادل فيروسات الإنفلونزا والوصول إلى اللقاحات والمنافع الأخرى، والاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية.

101- وأبلغت الأطراف عن العمل الجاري المتعلق بنظام الحصول وتقاسم المنافع بشأن مسببات الأمراض بموجب اتفاق منظمة الصحة العالمية بشأن الجوائح.

102- وأشار التحليل إلى أن الأطراف فهمت عموما العلاقة بين بروتوكول ناغويا والصكوك الدولية المتخصصة على أنها علاقة قائمة على تقسيم النطاق والتكامل، لا على التداخل أو الإبدال. وكان يُنظر عادة إلى الصكوك المتخصصة على أنها تنظم فئات محددة بوضوح من الموارد الجينية أو سياقات معينة، بينما استمر بروتوكول ناغويا في توفير الإطار الشامل للحصول وتقاسم المنافع في جميع الحالات الأخرى داخل حدود الولاية الوطنية. وقد دعم هذا الفهم الوظيفي عملية التنفيذ في العديد من الأطراف، لا سيما عندما وُصف نطاق الصكوك بوضوح في الترتيبات القانونية والمؤسسية الوطنية.

(ب) التحديات والأسباب الجذرية والسبل الممكنة لتعزيز التدابير المتعلقة بالصكوك الدولية الأخرى

103- سلّط التحليل الضوء على أن التنفيذ الفعال والمتداعم لا يعتمد على المشاركة الرسمية في الصكوك المتخصصة فحسب، وإنما يعتمد أيضا على وجود ظروف مواتية قوية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن زيادة تعزيز

[44] تتوفر مجموعة أدوات الاتصال والتثقيف والتوعية العامة، بما في ذلك اعتبارات الحصول وتقاسم المنافع (مونتريال، كندا، أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، 2018)، على الرابط التالي: www.cbd.int/abs/doc/cepa-toolkit-en.pdf.

[45] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-ألف-10.

التنفيذ المتداعم بين الصكوك المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع، حيث لا يزال عدم كفاية التنسيق المؤسسي وتجزؤ الولايات أو نقص الوعي والوضوح القانوني من المعوقات الرئيسية التي تواجهها بعض الأطراف.

104- وفي الحالات التي وُجدت فيها آليات تنسيق، ونقاط اتصال تم تعيينها بوضوح، وسياسات منسَّقة، وجهود مستدامة لبناء القدرات، كانت الأطراف أكثر قدرة على تحقيق الاتساق بين الصكوك المتخصصة وبروتوكول ناغويا.

باء- تقييم الفعالية[46]

1- التقدم المحرز وبيانات المؤشرات المُحدَّثة

105- على النحو الذي توضحه المؤشرات الواردة في الجدول 8، فقد أُحرز تقدم جيد منذ إنشاء النقطة المرجعية التي حددت خطوط الأساس في عام 2018 في وضع التدابير وتهيئة بعض ظروف الحصول اللازمة لتفعيل البروتوكول. وشمل ذلك إحراز تقدم في اتخاذ الترتيبات اللازمة لإصدار التصاريح أو ما يعادلها، وإصدار شهادات امتثال معترف بها دوليا، وتطبيق الاعتبارات الخاصة الواردة في المادة 8 من البروتوكول.

106- وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز، يجب استيفاء عدد من الشروط قبل أن تتمكن الأطراف والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من الحصول على المنافع. أولا يجب وضع تدابير الحصول وتقاسم المنافع والهياكل المؤسسية المرتبطة بها وتفعيلها بالكامل. ويجب على المستخدمين أن يتقدموا بطلب للحصول على الموارد الجينية وأن يحصلوا على موافقة مسبقة عن علم، ويجب وضع شروط متفق عليها بصورة متبادلة، وإصدار التصاريح اللازمة أو ما يعادلها.

107- وحسب شروط تقاسم المنافع المتفق عليها، قد يستغرق إتمام العملية الممتدة من الحصول على الموارد الجينية إلى استخدامها وتقاسم منافعها المحتملة سنوات عديدة أو حتى عقودا، لا سيما فيما يتعلق بالاستخدام التجاري. ومن شأن أحكام الامتثال والنظم التي ترصد استخدام الموارد الجينية وتقاسم المنافع المرتبطة بذلك أن تساعد على ضمان تقاسم المنافع بمجرد مغادرة الموارد الجينية للبلد الذي يقدمها.

108- وفي حين أن أثر بروتوكول ناغويا يعتمد جزئيا على مرحلة التنفيذ التي وصلت إليها الأطراف، إلا أن التقاسم الفعال والعادل والمنصف للمنافع يتطلب من جميع الأطراف، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والأوساط التجارية والعلمية، المشاركة الكاملة في عمليات الحصول وتقاسم المنافع.

109- وفي حين أن العديد من الأطراف أحرزت تقدما في اتخاذ بعض هذه الخطوات الأولية، إلا أن هناك أطرافا لم يُترجَم التقدم الذي أحرزته إلى نتائج ملموسة فيما يتعلق بتقاسم المنافع.

110- ويمكن أن تكون التصاريح أو ما يعادلها والشهادات الصادرة بمثابة مؤشر أو دليل على أثر تقاسم المنافع بموجب بروتوكول ناغويا، لأنه قد يُفهم أن إصدار جميع التصاريح والشهادات يمكن أن يُفضي في نهاية المطاف إلى تقاسم المنافع النقدية أو غير النقدية. وقد أبلغ 64 طرفا (45 في المائة) عن إصداره تصاريح أو ما يعادلها. ونشر حوالي نصف هذه الأطراف معلومات عن تلك التصاريح في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، ونشر 34 طرفا ما مجموعه 6,269 شهادة. وقد نشرت خمسة أطراف معظم هذه الشهادات (83 في المائة).[47]

[46] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقتين CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-باء؛ و CBD/SBI/7/INF/3، ولا سيما القسمين 3 و4.

[47] استأثرت خمسة أطراف بنسبة 8 في المائة من إجمالي عدد الشهادات المنشورة، واستأثر طرف واحد فقط بنسبة 57 في المائة من الإجمالي.

111- وتُظهر بيانات المؤشرات الواردة في الجدول 8 أنه أُبلِغ أن المنافع النقدية الناشئة عن الحصول على الموارد الجينية لاستخدامها تراكمت حتى وصلت إلى مبالغ كبيرة بالنسبة لعدد محدود نسبيا من الأطراف. أما المنافع الناتجة عن الحصول على المعارف التقليدية، فتشكل جزءا ضئيلا نسبيا من إجمالي المنافع، سواء من حيث المبالغ التي أُبلِغ عنها أو عدد الأطراف التي تلقّتها.

112- وتشير التقديرات إلى أنه تم تلقّي نحو 53 مليون دولار أمريكي كمنافع ناشئة عن الحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها منذ دخول البروتوكول حيز النفاذ.[48] ويمكن الاستنتاج أن المنافع الناتجة عن الحصول على المعارف التقليدية شكّلت نسبة صغيرة من المبلغ الإجمالي.[49]

113- ومن بين المنافع المُبلّغ عنها التي تم تلقّيها (53 مليون دولار أمريكي)، ذهبت 82 في المائة منها إلى ثلاثة أطراف أبلغت عن أعلى القيم، وهي الهند (34,600,000 دولار أمريكي)، وكوستاريكا (5,322,750 دولارا أمريكيا)، وجنوب أفريقيا (4,621,072 دولارا أمريكيا)، بينما أبلغت 10 أطراف عن مبالغ صغيرة نسبيا، حيث كان كل مبلغ أقل من 100,000 دولار أمريكي. ويوضح ذلك أن نظام الحصول وتقاسم المنافع ينطوي على إمكانات إيجابية عند تفعيله بالكامل واكتساب الخبرة اللازمة في التنفيذ. ومع إحراز الأطراف المزيد من تقدم في التنفيذ، سيكون تقاسم المنافع أكثر انتشارا وسيساهم في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام.

114- وبناء على فحص الشهادات المنشورة في غرفة تبادل المعلومات، لوحظ أنه على الرغم من أن 23 من الأطراف قد نشرت شهادات لأغراض تجارية، إلا أن معظم الشهادات نُشرت من جانب عدد قليل من البلدان.[50] وقد أظهر تحليل المعلومات المقدمة بشأن الشهادات التجارية التي تتضمن مستخدما أجنبيا أن 75 في المائة من المستخدمين ينتمون إلى مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.[51]

115- ونظرا لأن معظم تصاريح الحصول وتقاسم المنافع تُمنح لأغراض البحوث غير التجارية، فمن الشائع أن تبلّغ الأطراف عن تلقّي المنافع غير النقدية.[52] وتُحدَّد قيمة المنافع غير النقدية بناء على مساهمتها في تنمية القدرات المحلية وفي حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام.

[48] قدّم 23 طرفا معلومات عددية عن المنافع المُتحقَّقة من الحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، وعرضت هذه الأطراف في الغالب أرقاما مُجمَّعة تشمل الفئتين.

[49] على سبيل المثال، أظهر تحليل الشهادات الصادرة أن 13 شهادة فقط من أصل 6,269 شهادة (0.2 في المائة) مُنحت من أجل الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية.

[50] استأثر طرف واحد بنسبة 85 في المائة من الشهادات التجارية، بينما استأثرت أربعة أطراف أخرى مجتمعة بنسبة 6 في المائة من الشهادات التجارية.

[51] استندت المعلومات التالية إلى بيانات الاتصال الخاصة بالجهة أو الجهات التي مُنحت موافقة مسبقة عن علم بشأن الشهادات عندما لم تكن سرية: 15 في المائة من المستخدمين ينتمون إلى دول آسيا والمحيط الهادئ، و4 في المائة ينتمون إلى دول أوروبا الشرقية، و4 في المائة ينتمون إلى دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و2 في المائة ينتمون إلى الدول الأفريقية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في هذا الشأن في الوثيقة CBD/SBI/7/INF/4.

[52] أبلغت 80 في المائة من الأطراف (59 طرفا) التي تشترط الحصول على موافقة مسبقة عن علم للحصول على الموارد الجينية عن تلقّيها منافع غير نقدية ناشئة عن منح حق الحصول على الموارد الجينية من أجل استخدامها. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت 39 في المائة من الأطراف (27 طرفا) التي توجد شعوب أصلية ومجتمعات محلية على أراضيها عن تلقّيها منافع غير نقدية من منح حق الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية.

116- وكانت أفريقيا المنطقة الرائدة من حيث عدد البلدان التي أبلغت عن تلقّيها منافع (نقدية أو غير نقدية)، تليها مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ. وكانت رسوم الحصول والأموال المدفوعة مقدما أكثر أشكال المنافع النقدية شيوعا، بينما كان تبادل المعلومات ونتائج البحوث أكثر أنواع المنافع غير النقدية شيوعا.

117- وأشار تحليل إضافي للمعلومات إلى أن حوالي 58 في المائة من جميع الشهادات المنشورة مُنحت لمستخدمين محليين[53] من جانب طرفين (شهادات داخلية). وفي حوالي 28 في المائة من الحالات، كانت الجهة التي منحت الموافقة المسبقة عن علم من بلد مختلف عن البلد الذي أصدر التصريح أو ما يعادله (شهادات خارجية). وقد أعطى ذلك مؤشرا على أنواع المستخدمين الذين يتقاسمون هذه المنافع.[54]

118- وقدمت الأطراف أمثلة محددة عن كيفية مساهمة تقاسم المنافع وتنفيذ البروتوكول في تعزيز الاقتصادات المحلية وحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وقد أبلغت بعض الأطراف التي لا تزال في طور وضع تدابير لتفعيل أُطرها القانونية والمؤسسية عن بعض هذه المنافع. وأشارت الأطراف إلى أن تنفيذ البروتوكول قد أدى، على سبيل المثال، إلى ما يلي:

(أ) زيادة التوعية بقيمة الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها؛

(ب) الإدارة المستدامة للموارد ذات الصلة بسلاسل القيمة الخاصة بالحصول وتقاسم المنافع وتطوير المنتجات، بما في ذلك من خلال إنشاء المشاتل، والحصاد المستدام، والتجهيز ما بعد الحصاد؛

(ج) توفير فرص عمل محلية؛

(د) توثيق التنوع الجيني وأفضل الممارسات في جمع واستخدام الموارد الجينية بصورة أكثر منهجية؛

(هـ) زيادة انفتاح وتعاون الباحثين في تبادل نتائج دراساتهم، وزيادة التشجيع على مواءمة أنشطتهم مع الأهداف المتعلقة بالحفظ؛

(و) تعزيز بناء القدرات، وتبادل المعلومات، ونقل التكنولوجيا، واتخاذ ترتيبات التأليف المشترك، مما عزز بشكل كبير القدرات البحثية الوطنية؛

(ز) تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في إدارة التنوع البيولوجي، وتعزيز ملكية الجهود واستدامتها؛

(ح) استفادة الجامعات المحلية، ومراكز البحوث، ومصارف الجينات، والمؤسسات العامة، والطلاب، والمختبرات المحلية من المنافع غير النقدية.

[53] كانت هذه الشهادات قد نشرها الطرفان.

[54] في الحالات المتبقية (14 في المائة من الحالات)، ظلت هوية الجهة التي مُنحت الموافقة المسبقة عن علم سرية، وبالتالي لم يتسنّى تصنيفها على أنها داخلية أو خارجية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن نتائج تحليل الشهادات في الوثيقة CBD/SBI/7/INF/4.

الجدول 8

مؤشرات قياس التقدم المحرز بشأن فعالية تنفيذ بروتوكول ناغويا

إطار المؤشرات	*النقطة المرجعية (حتى 22 فبراير/شباط 2018)*	*التقدم المحرز حتى 9 مارس/آذار 2026*
عدد ونسبة الأطراف[أ] التي تشترط الموافقة المسبقة عن علم للحصول على الموارد الجينية وتوفر معلومات عن كيفية التقدم بطلب للحصول على الموافقة المسبقة عن علم على النحو المنصوص عليه في المادة 6 (3) (ج)	27 (7 في المائة)	68 (91 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف[أ] التي تشترط الموافقة المسبقة عن علم التي تنص على إصدارها في وقت الحصول على تصريح أو ما يعادله على النحو المنصوص عليه في المادة 6 (3) (هـ)	32 (86 في المائة)	69 (93 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي نشرت شهادات امتثال معترف بها دوليا في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع	12 (11 في المائة)	34 (24 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي هيأت الظروف لتعزيز وتشجيع البحوث التي تسهم في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام على النحو المنصوص عليه في المادة 8 (أ)	48 (46 في المائة)	81 (57 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي أولت الاعتبار الواجب لحالات الطوارئ الحالية أو الوشيكة التي تهدد أو تضر صحة البشر أو الحيوانات أو النباتات على النحو المنصوص عليه في المادة 8 (ب)	39 (37 في المائة)	81 (57 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي أخذت في الاعتبار الحاجة إلى الحصول المعجل على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف السريع للمنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد الجينية على النحو المنصوص عليه في المادة 8 (ب)	26 (25 في المائة)	42 (30 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي أخذت في الاعتبار أهمية الموارد الجينية للأغذية والزراعة ودورها الخاص للأمن الغذائي على النحو المنصوص عليه في المادة 8 (ج)	48 (46 في المائة)	85 (60 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي تشترط الموافقة المسبقة عن علم للحصول على الموارد الجينية لاستخدامها والتي حصلت على منافع نقدية من منح حق الحصول على الموارد الجينية منذ دخول البروتوكول حيز النفاذ	بيانات غير قاطعة	28 (37 في المائة)
مقدار المنافع النقدية (بالدولار الأمريكي) المستلَمة من منح حق الحصول على الموارد الجينية لاستخدامها منذ دخول البروتوكول حيز النفاذ	بيانات غير قاطعة	53 مليون دولار أمريكي[ب]
عدد ونسبة الأطراف[أ] التي تشترط الموافقة المسبقة عن علم للحصول على الموارد الجينية وحصلت على منافع غير نقدية من منح حق الحصول على الموارد الجينية منذ دخول البروتوكول حيز النفاذ	بيانات غير قاطعة	59 (80 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف[ج] التي توجد شعوب أصلية ومجتمعات محلية في بلدها وحصلت على منافع نقدية من منح حق الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية منذ دخول البروتوكول حيز النفاذ	بيانات غير قاطعة	10 (14 في المائة)
مقدار المنافع النقدية (بالدولار الأمريكي) المستلَمة من منح حق الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية لاستخدامها منذ دخول البروتوكول حيز النفاذ	بيانات غير قاطعة	53 مليون دولار أمريكي[ب]

عدد ونسبة الأطراف[ج] التي توجد شعوب أصلية ومجتمعات محلية في بلدها وحصلت على منافع غير نقدية من منح حق الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية	بيانات غير قاطعة	27 (39 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي أفادت أن تنفيذ بروتوكول ناغويا قد ساهم في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في بلدها	بيانات غير قاطعة	73 (51 في المائة)

أ- حُسبت النسبة المئوية في هذا المؤشر بناء على إجمالي عدد الأطراف التي تشترط الحصول على موافقة مسبقة عن علم للحصول على الموارد الجينية (74).

ب- يشمل هذا المبلغ المنافع المشتركة من الحصول على الموارد الجينية وكذلك المعارف التقليدية المرتبطة بها. ونظرا لأن المعلومات المتعلقة بالمنافع النقدية التي تلقّتها الأطراف وأبلغت عنها في تقاريرها الوطنية الأولى بشأن بروتوكول ناغويا وتقاريرها الوطنية السابعة بشأن الاتفاقية يمكن أن تُفسّر بطرق مختلفة، فإن هذا الرقم يستند إلى متوسط القيمتين الدنيا والقصوى الناتجتين عن تطبيق التفسيرات المختلفة. وحُسبت النسبة المئوية بناء على إجمالي عدد الأطراف التي تشترط الحصول على موافقة مسبقة عن علم للحصول على الموارد الجينية (74).

ج- حُسبت النسبة المئوية من إجمالي عدد الأطراف التي توجد شعوب أصلية ومجتمعات محلية في بلدها (69).

2- التحديات التي تعترض التنفيذ

119- لا يمكن تحقيق المنافع من استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها إلا عندما تفي جميع الأطراف بالتزاماتها المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع والامتثال بموجب البروتوكول، وعندما تشارك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومستخدمو الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها مشاركة كاملة. ومع ذلك، فإن جميع هذه الجهات الفاعلة لديها قيود مختلفة ومستويات متفاوتة من القدرة على المشاركة في عمليات الحصول وتقاسم المنافع.

120- ويتطلب الاعتراف بمبادئ الحصول وتقاسم المنافع وإعطاء القيمة للموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها تغييرات جوهرية في المفاهيم والممارسات لدى كل من مقدمي هذه الموارد ومستخدميها. ولا يمكن أن تحدث هذه التغييرات إلا تدريجيا وبمرور الوقت وبمجرد توافر الظروف المواتية، بما في ذلك الالتزام السياسي المستدام والتنفيذ المستدام والحوافز المناسبة، إلى جانب الدعم الهيكلي طويل الأجل.

121- وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في التنفيذ بفضل جهود بناء القدرات والموارد المالية، لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به لتحقيق نظام دولي للحصول وتقاسم المنافع يعمل على الوجه الأكمل، مع زيادة عدد الأطراف والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تتلقى المنافع وزيادة مساهماتها في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام.[55]

122- ولم تُنشر بعض المعلومات الوطنية الإلزامية في غرفة تبادل المعلومات، ولم تستوفِ العديد من الأطراف متطلبات الوضوح واليقين القانوني للتدابير الوطنية للحصول وتقاسم المنافع، وكثيرا ما يُبلّغ المستخدمون عن الصعوبات التي واجهوها عند محاولتهم فهم المتطلبات الوطنية للحصول وتقاسم المنافع والامتثال لها.

123- ومع تزايد عدد الأطراف في بروتوكول ناغويا، أصبح تنوع النُهج الوطنية المتعلقة بمتطلبات وإجراءات الحصول وتقاسم المنافع تحديا رئيسيا للمستخدمين. وعلى وجه الخصوص، قد يختلف نطاق تطبيق المتطلبات الوطنية للحصول وتقاسم المنافع اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر، كما أن الخطوات الواجب اتباعها للحصول على الموارد الجينية، والحصول على الموافقة المسبقة عن علم أو تصريح، والتفاوض على الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، وتقاسم المنافع المُتحصل

[55] انظر العنصر "جيم" أدناه بشأن تقييم الدعم المتاح للتنفيذ.

عليها وفقا للتدابير الوطنية للحصول وتقاسم المنافع، ليست دائما سهلة الفهم. وقد أدى ذلك إلى تعقيدات تشغيلية وزيادة تكاليف المعاملات للمستخدمين من الأوساط العلمية والتجارية على حد سواء.

124- وعلاوة على ذلك، لا يزال تنفيذ تدابير الامتثال وعناصر نظام الرصد المُنشأ بموجب بروتوكول ناغويا (مثل الشهادات ونقاط التفتيش وبلاغات نقاط التفتيش) متفاوتا ومحدودا في الواقع العملي. ونتيجة لذلك، لم يُطبَّق نظام الرصد الدولي، على النحو المتوخى في بروتوكول ناغويا، بصورة شاملة حتى الآن، ولا تزال أطراف عديدة قلقة بشأن اختلاس الموارد الجينية وإساءة استخدامها بمجرد خروجها من بلدها.[56]

125- وقد أدت التحديات التي واجهتها الحكومات إلى تأخير التنفيذ على المستوى الوطني، وربما ساهمت بدورها في التحديات التي يواجهها المستخدمون. وتشمل هذه التحديات: محدودية الموارد المالية أو القيود المفروضة على الميزانيات؛ ومحدودية الموارد البشرية والخبرات التقنية على المستوى الحكومي؛ ومحدودية فهم قيمة الموارد الجينية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بها؛ ومحدودية وعي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة، كالأوساط التجارية والعلمية، بمفهوم الحصول وتقاسم المنافع، فضلا عن غياب الإرادة السياسية وعدم الاستقرار السياسي.

126- ولا يزال غياب الظروف الأساسية المواتية (المتعلقة، على سبيل المثال، بالمعدات والكهرباء والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات) في العديد من البلدان النامية عائقا كبيرا أمام التنفيذ.

127- وتحدد الإرادة السياسية على المستوى الوطني ما هي القضايا التي تُعطى الأولوية في سياق التنافس على الموارد المحدودة، ولا يزال يُنظر إلى الحصول وتقاسم المنافع في أغلب الأحيان على أنه عبء تنظيمي وتكلفة ينبغي تجنبها أو تقليلها، وليس على أنه فرصة للتنمية المستدامة.

128- ويُعد الاستثمار الكبير في الموارد اللازمة لإنشاء أُطر قانونية ومؤسسية للحصول وتقاسم المنافع، والذي لن يجني ثمارا إلا بمرور الوقت بسبب الفترة الزمنية الطويلة بين الحصول وتقاسم المنافع، سببا جذريا آخر للتحديات في التنفيذ. ولم يولَ اهتمام كاف لما يقدمه تنفيذ نظام الحصول وتقاسم المنافع من مساهمة في تعزيز إدارة الموارد الجينية، بما في ذلك تمكين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

129- وأشارت أطراف عديدة إلى عدم تمكنها من الإبلاغ عن المنافع التي حصلت عليها، مُعلّلة ذلك بعدم وجود نظم مناسبة لحصر تلك المنافع أو تتبّعها. واعتُبر هذا التحدي بالغ الأهمية، إذ أنه يشير أيضا إلى قصور في القدرة على رصد نتائج تقاسم المنافع، وتنفيذ الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة واتفاقات الحصول وتقاسم المنافع. وفي بعض الحالات، أبلغت أطراف أخرى أنه على الرغم من امتلاكها المعلومات المطلوبة، إلا أنها اعتُبرت سرية، ولذلك فإنها لم تتبادلها.

3- الأسباب الجذرية للتحديات التي تعترض التنفيذ الفعال[57]

130- حددت دراسة تحديد النطاق الأسباب المحتملة والأسباب الجذرية الكامنة وراء التحديات التي تعترض التنفيذ الفعال. وتتداخل هذه العوامل مع العديد من التحديات التي وُوجهت في تنفيذ بروتوكول ناغويا، وغالبا ما تكون الأسباب

[56] انظر القسم الثالث-ألف-5 أعلاه لمزيد من المعلومات عن التقدم المحرز والتحديات والسبل الممكنة لدعم تنفيذ المادتين 15 و17 من البروتوكول.

[57] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/3، القسم 3.

الجذرية والتحديات مترابطة. وقد شملت هذه التحديات قضايا سياقية أوسع وقضايا متعلقة ببروتوكول ناغويا، وهي على وجه التحديد كما يلي:

(أ) *الحقوق السيادية للدول على مواردها الطبيعية.* شَكَّل الاعتراف بالحقوق السيادية للدول على مواردها الطبيعية، ومبادئ الحصول وتقاسم المنافع المنصوص عليها في المادة 15 من الاتفاقية، نقلة نوعية وتحولا جوهريا في المفاهيم والممارسات المتعلقة بكيفية إدارة الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، وكيفية إجراء البحوث المتعلقة بهذه الموارد أو باستخدامها تجاريا؛

(ب) *اختلاف وجهات النظر بشأن العالم.* تسعى مبادئ الحصول وتقاسم المنافع إلى التوفيق بين مختلف الثقافات والعقليات ووجهات النظر بشأن العالم، من خلال التقريب بين الحكومات والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة من الأوساط التجارية والعلمية داخل البلدان وفيما بينها؛

(ج) *المظالم التاريخية.* قد تكون التحديات المتعلقة بتنفيذ نظام الحصول وتقاسم المنافع ناجمة عن قضايا أوسع نطاقا لم تُحل بعد وترتبط بمظالم تاريخية، مثل التجارب السابقة التي حدث فيها استغلال للموارد أو اعتراف محدود بالمعارف التقليدية؛

(د) *انعدام الثقة المتبادلة.* لا تزال المظالم التاريخية تساهم في انعدام الثقة بين مستخدمي الموارد الذين هم من بلدان الشمال ومقدميها الذين هم تقليديا من بلدان الجنوب. ولا يزال الخوف من اختلاس الموارد الجينية وإساءة استخدامها بمجرد خروجها من البلد الذي يقدمها أمرا يشجع على وضع تدابير تقييدية للحصول وتقاسم المنافع في العديد من هذه البلدان، على الرغم من نظام الرصد الدولي الذي أنشأه بروتوكول ناغويا؛

(هـ) *محدودية الاعتراف بقيمة الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها.* لا يزال الاعتراف المحدود بقيمة الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها أمرا واقعا في العديد من البلدان ويؤثر على إرادتها السياسية؛

(و) *الالتزام السياسي والإرادة السياسية.* نظرا لتنافس الطلب على الموارد المالية والتقنية والبشرية على المستوى الوطني، فإن غياب الإرادة السياسية يؤثر بشكل مباشر على التقدم المحرز في تنفيذ نظام الحصول وتقاسم المنافع؛

(ز) *تعقيد الحصول وتقاسم المنافع.* يساهم التعقيد المتأصل لنظام الحصول وتقاسم المنافع، فيما يتعلق بالمسائل المشتركة بين حفظ التنوع البيولوجي والبحوث والاستخدام التجاري، والذي ينطوي على اعتبارات قانونية وعلمية وتجارية وأخلاقية، في وجود تحديات أمام التنفيذ؛

(ح) *محدودية دمج الحصول وتقاسم المنافع كجزء من الأهداف السياساتية الأوسع.* لم يُعترف عموما بنظام الحصول وتقاسم المنافع كوسيلة لتحقيق الأهداف السياساتية الأوسع (مثل التنمية والبحث والابتكار والاقتصاد الحيوي). ولم يتم دمج النظام أو إدراجه بشكل كاف في القضايا السياساتية الأوسع، ولا يزال يُعتبر مسألة تقنية تقع المسؤولية الرئيسية عنها على عاتق وزارات البيئة؛

(ط) *تطور التكنولوجيا الحيوية.* كان للتقدم التكنولوجي والعلمي الذي تَحقَّق على مدى السنوات الثلاثين الماضية، بعد اعتماد الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، أثر بالغ على الطريقة التي يتم بها إجراء البحث والتطوير في مجال الموارد الجينية. وفي ضوء هذه التطورات المستمرة، والاستخدام المتزايد لمعلومات التسلسل الرقمي في أنشطة البحث والتطوير، شكَّك البعض في أهمية بروتوكول ناغويا، وفي الحاجة المستمرة إلى الحصول المادي على الموارد

الجينية. ومع انتقال تركيز المناقشات المتعلقة بالسياسات الدولية إلى الآلية المتعددة الأطراف المعنية بمعلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية، وصندوق كالي، قد يقل حماس البعض لتكريس الجهود نحو تنفيذ بروتوكول ناغويا.

131- ولا تُعدّ بعض الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها أطرافا في البروتوكول، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، التي ليست طرفا في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، فضلا عن بعض الأطراف في الاتفاقية التي لديها أُطر وطنية للحصول وتقاسم المنافع ولكنها لم تصدِّق بعد على بروتوكول ناغويا (مثل أستراليا وكولومبيا)، وبالتالي فهي غير مُطالَبة بتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في البروتوكول.

132- واعتُمد بروتوكول ناغويا كحزمة توافقية في الساعات الأخيرة من الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية. وفي حين أن الغموض الإبداعي لبعض أحكام البروتوكول أتاح المرونة اللازمة لاعتماده، إلا أن هذا الغموض قد ساهم أيضا في وجود تحديات في التنفيذ.

4- السبل الممكنة لتعزيز فعالية تنفيذ بروتوكول ناغويا

133- حدّدت دراسة تحديد النطاق عددا من الوسائل لتعزيز التنفيذ.[58] وترتبط بعض هذه الوسائل بعناصر مختلفة من التقييم والاستعراض، وقد بُلورت بشكل إضافي في القسم ذي الصلة من هذه الوثيقة. وباختصار، فإن توصيات الدراسة تتضمن العمل على تعزيز النُهج التالية:

(أ) تغيير الخطاب السائد؛

(ب) تعميم مفهوم الحصول وتقاسم المنافع؛

(ج) تبادل الخبرات والدروس المستفادة؛

(د) التوحيد القياسي؛

(هـ) معالجة القضايا السياساتية المُعلَّقة؛

(و) توفير وسطاء أو منصات للتوفيق بين مستخدمي ومقدمي الموارد الجينية؛

(ز) اعتبار غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع أداة مركزية لتبادل المعلومات المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع؛

(ح) بناء القدرات، وتوفير الموارد المالية، وحشد الموارد.

134- وهناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لتعميم مفهوم الحصول وتقاسم المنافع ليس فقط في الأهداف السياساتية على المستوى الوطني (مثل الاقتصاد الحيوي، والبحث والابتكار، والتنمية المستدامة) بل أيضا في استراتيجيات الاستدامة لدى المستخدمين (مثل الشركات التي تسوّق منتجات تعتمد على الموارد الجينية). وفي حين أن الاعتراف بقيمة الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، من خلال سياسة أو استراتيجية وطنية أو إدراجها ضمن سياسات أوسع، كما هو الحال في عدد من البلدان، يمكن أن يعطي زخما لتنفيذ نظام الحصول وتقاسم المنافع، إلا أن هذا الجهد يتطلب إرادة سياسية.

[58] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/3، القسم 4.

135- وفيما يتعلق بالتوحيد القياسي، يتمثل أحد التحديات الهامة التي تواجه المستخدمين الساعين إلى الحصول على الموارد الجينية، من أجل استخدامها، في تنوع التدابير الوطنية للحصول وتقاسم المنافع التي اعتمدتها البلدان لتنظيم الحصول على مواردها الجينية وعدم وضوح الإجراءات الواجب اتباعها. وعلى الرغم من أن التنسيق الكامل للأطر الوطنية للحصول وتقاسم المنافع أمر مُستبعد نظرا لطبيعة التقدم المحرز في التنفيذ، إلا أنه يمكن تركيز الجهود على زيادة التوحيد القياسي والنُهج المنسَّقة إقليميا لتعزيز الاتساق وتحسين القدرة الوظيفية العامة للنظام الدولي للحصول وتقاسم المنافع.

136- ولتحقيق هذا الغرض، يمكن أن تضع البلدان عددا من الصيغ النموذجية و/أو النماذج وتكيّفها لتناسب ظروفها الوطنية. وقد يشمل ذلك إعداد صيغ نموذجية لوصف الإجراءات الوطنية للحصول وتقاسم المنافع؛ وتطبيق نُهج موحَّدة لتبسيط الحصول بالنسبة للبحوث غير التجارية؛ وإعداد صيغ نموذجية للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة للعقود التجارية (على سبيل المثال، لقطاعات مختلفة)؛ ووضع إطار معياري لنظم التصاريح الإلكترونية.

137- وفيما يتعلق بمعالجة القضايا السياساتية، أوصت الدراسة بإجراء المزيد من المناقشات بشأن السياسات لتيسير التوصل إلى فهم مشترك، ووضع المزيد من الإرشادات في نهاية المطاف بشأن المفاهيم الرئيسية التي تكمن في صميم تنفيذ نظام الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك: نطاق تطبيق بروتوكول ناغويا، ورصد استخدام الموارد الجينية، وتحديد الموارد الجينية التي يتم الحصول عليها كسلع أساسية.

138- وكخطوة أولى، يمكن تنظيم حوارات غير رسمية متعددة الأطراف لتعزيز التوصل إلى فهم أفضل للتحديات التي تواجهها البلدان، وخبرات البلدان في معالجة هذه التحديات. وبناء على نتائج هذه الحوارات، يمكن النظر في الحاجة أو النزعة إلي وضع إرشادات إضافية أو إيجاد سبل أخرى لمعالجة هذه القضايا بهدف تحسين تنفيذ بروتوكول ناغويا.

139- ويمكن أن يساعد توفير وسطاء أو منصات للتوفيق بين مستخدمي ومقدمي الموارد الجينية على دعم زيادة تقاسم المنافع. وهناك عدد من البلدان، التي لديها أطر قانونية ومؤسسية وطنية للحصول وتقاسم المنافع وقدر من القدرات البحثية، لديها مصلحة في جذب الشركات الأجنبية بُغية بناء شراكات تهدف إلى تسويق المنتجات بناء على مواردها الجينية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بها. ولتحقيق هذا الغرض، يمكن إنشاء مرافق أو منصات توفيق على المستويين الوطني و/أو الإقليمي لربط مستخدمي الموارد بمقدميها.

140- ويُعد تعزيز دور ووظائف غرفة تبادل المعلومات، بوصفها أداة مركزية لتبادل المعلومات عن الحصول وتقاسم المنافع، ودعم تنفيذ بروتوكول ناغويا، من العناصر الأساسية لتعزيز فعالية البروتوكول.[59]

141- وفي ضوء التحديات والأسباب الجذرية التي تم تحديدها، يتعين تنفيذ المزيد من أنشطة بناء القدرات وتوفير موارد مالية إضافية[60] حتى يتسنّى إحراز تقدم في تنفيذ بروتوكول ناغويا في العديد من البلدان الأطراف، ولا سيما البلدان النامية. ومع سير الأطراف نحو وضع تدابير الحصول وتقاسم المنافع والهياكل المؤسسية، تزداد أهمية تبادل الخبرات والدروس المستفادة لتعزيز فعالية التنفيذ.

142- ويمكن للأطراف التي أبلغت عن حصولها على منافع نقدية كبيرة وأصدرت عددا كبيرا من الشهادات أن تتبادل خبراتها والنُهج التي اتبعتها في تنفيذ بروتوكول ناغويا. ويمكن أن تُظهر هذه التجارب الإمكانات الإيجابية للحصول

[59] يُناقَش هذا الموضوع بمزيد من التفصيل أدناه في العنصر "زاي" المتعلق باستعراض تنفيذ وتشغيل غرفة تبادل المعلومات، القسم الثالث-زاي.

[60] تُناقَش القدرات (المادة 22) والموارد المالية (المادة 25) وحشد الموارد في القسم الثالث-جيم أدناه.

وتقاسم المنافع بمجرد تنفيذ وتفعيل البروتوكول بشكل كامل وتحقيق الظروف المواتية (مثل بناء الإرادة السياسية والقدرات والموارد، وإشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة).

143- وتدعو الغاية جيم والهدف 13 من إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي إلى زيادة تقاسم المنافع. ولا تزال أطراف عديدة بحاجة إلى وضع آليات لتتبّع المنافع المُستلَمة وتنفيذ الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، وقياس أثر الحصول وتقاسم المنافع في بلدانها، حسب الاقتضاء. وتتضمن صحيفة البيانات الوصفية التي وُضعت لقياس المنافع النقدية وغير النقدية بعض التوصيات لجمع تلك المعلومات، مع مراعاة أن الظروف والأولويات والقدرات قد تختلف من بلد إلى آخر في هذا الصدد.[61]

جيم- تقييم الدعم المتاح للتنفيذ

1- القدرات (المادة 22)[62]

(أ) التقدم المحرز في التنفيذ وبيانات المؤشرات المُحدَّثة

144- على النحو المبيَّن في الجدول 9 أدناه، فإن الزيادة الموثَّقة بمقدار 44 مبادرة لبناء القدرات وتنميتها بين عامي 2018 و2026 تتناقض بشكل حاد مع تسجيل أربع مبادرات إضافية فقط في غرفة تبادل المعلومات. ويشير ذلك إلى وجود فجوة مستمرة بين توسيع نطاق أنشطة التنفيذ والتوثيق المنهجي وتبادل المعرفة المتعلقة بتلك الأنشطة من خلال غرفة تبادل المعلومات. ومع ذلك، فقد كانت هناك زيادة كبيرة في عدد موارد المكتبة الافتراضية (أدوات زيادة التوعية وبناء القدرات) في غرفة تبادل المعلومات منذ التقييم والاستعراض الأول للبروتوكول.[63]

145- واتخذت غالبية الأطراف (59 في المائة) خطوات لبناء القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ بروتوكول ناغويا، وكان ذلك في الغالب من خلال التدريب وزيادة التوعية وتعزيز الجوانب القانونية والمؤسسية، بدعم من مبادرات بناء القدرات الدولية في كثير من الأحيان، ولا سيما بدعم من مرفق البيئة العالمية، ومن خلال وكالات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالإضافة إلى شركاء آخرين وخاصة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي/الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية.[64]

146- وفي ضوء التقدم المحرز في التنفيذ في البلدان المستفيدة، فقد تطورت مجالات تركيز الأنشطة بمرور الوقت. ففي حين انصب التركيز في البداية على تقديم الدعم للتصديق ووضع أطر وطنية للحصول وتقاسم المنافع، إلا أن المشروعات اللاحقة شملت أيضا دعم بناء الشراكات بين مستخدمي الموارد ومقدميها وإبرام اتفاقات الحصول وتقاسم

[61] يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن قياس المنافع النقدية وغير النقدية المُستلمة في صحيفة البيانات الوصفية للمؤشر جيم-1 والمؤشر جيم-2، على التوالي.

[62] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثائق CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-جيم-1؛ وCBD/SBI/7/INF/5؛ وCBD/SBI/7/INF/3، القسم 2-6.

[63] للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر تحليل المعلومات المتعلقة بمبادرات بناء القدرات المنشور في الوثيقة CBD/SBI/7/INF/5، القسم الثاني-دال.

[64] للاطلاع على تحليل المعلومات التي قدمتها الأطراف بشأن بناء وتنمية القدرات في التقارير الوطنية الأولى، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-جيم-1.

المنافع. وعلى مر السنين، طورت بلدان عديدة قدراتها البحثية المتعلقة بالموارد الجينية، وهي تسعى الآن إلى إيجاد فرص للانتقال من البحوث إلى التسويق التجاري وبناء شراكات للحصول وتقاسم المنافع مع المستخدمين الأجانب.

147- وكانت معظم مبادرات بناء القدرات لدعم الأطراف منذ دخول بروتوكول ناغويا حيز النفاذ قد نُفذت على المستوى الوطني، مع تغطية إقليمية وعالمية محدودة. وتركزت هذه المبادرات بشكل رئيسي في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وانصبّ تركيز هذه المبادرات في المقام الأول على القدرات اللازمة لوضع وتنفيذ تدابير الحصول وتقاسم المنافع، وقدرات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على تنفيذ البروتوكول، فضلا عن القدرات اللازمة للتنفيذ والامتثال.

148- وقدّم نحو ثلث الأطراف (34 في المائة) الدعم لبناء القدرات في بلدان أخرى، وجرى ذلك بشكل رئيسي من خلال تبادل الخبرات وتوفير المساعدة التقنية والتعاون الإقليمي أو الثنائي، بدلا من الدعم المالي المباشر. ويمثل ذلك زيادة طفيفة منذ وضع النقطة المرجعية لعام 2018.

الجدول 9

مؤشرات قياس التقدم المحرز في بناء وتنمية القدرات لتنفيذ بروتوكول ناغويا

إطار المؤشرات	*النقطة المرجعية (حتى 22 فبراير/شباط 2018)*	*التقدم المحرز حتى 9 مارس/آذار 2026*
عدد ونسبة الأطراف التي حصلت على دعم خارجي لبناء وتنمية القدرات على تنفيذ بروتوكول ناغويا منذ دخول البروتوكول حيز النفاذ[أ]	45 (43 في المائة)	لا تتوفر معلومات لتقديم البيانات
عدد ونسبة الأطراف التي اتخذت تدابير لبناء وتنمية قدراتها وتعزيز مواردها البشرية وقدراتها المؤسسية لتنفيذ البروتوكول بفعالية[ب]	جديد	84 (59 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي قدمت دعما خارجيا لبناء وتنمية القدرات على تنفيذ بروتوكول ناغويا منذ *دخول البروتوكول حيز النفاذ*[ج] *(يُقترح حذف هذه العبارة)*	27 (26 في المائة)	48 (34 في المائة)
عدد مبادرات بناء وتنمية القدرات التي أُتيحت كاملة أو أُنجزت أو أُطلقت بعد اعتماد بروتوكول ناغويا في عام 2010 وتقدم، أو سبق أن قدمت، دعما مباشرا للأنشطة التي تُنفَّذ على المستوى القُطري وتسهم في التصديق على بروتوكول ناغويا وتنفيذه	90	134
عدد مبادرات بناء وتنمية القدرات التي أتيحت لغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع	57	61
عدد أدوات وموارد بناء القدرات وزيادة التوعية (موارد المكتبة الافتراضية)[د] التي أتيحت كسجلات مرجعية لغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع	34	367

أ- لا يسمح نموذج التقرير الوطني الأول بجمع هذه المعلومات. يُقترح حذف هذا المؤشر.

ب- أُضيف مؤشر جديد ليعكس السؤال الذي أُضيف إلى نموذج التقرير الوطني الأول.

ج- لم يحدد السؤال 55 من نموذج التقرير الوطني الأول أن المعلومات المقدمة هي منذ دخول البروتوكول حيز النفاذ.

د- هذه إضافة مقترحة لتوضيح أن بيانات المؤشر تستند إلى المعلومات المتاحة كسجلات لموارد المكتبة الافتراضية.

(ب) التحديات التي تعترض التنفيذ وأسبابها الجذرية

149- يتم تسليط الضوء على القيود المتعلقة بالموارد البشرية والقدرات المؤسسية باستمرار كأحد أهم المعوقات. فضعف القدرات على جمع التبرعات وتطوير المشروعات والتخطيط المالي، إلى جانب متطلبات الجهات المانحة المُعقَّدة، يعيق الحصول على الدعم الخارجي. كما أن الاعتماد على دورات التدريب التي تُعقَد لمرة واحدة، وارتفاع معدل دوران الموظفين، والتمويل القائم على المشروعات كلها عوامل تقوّض التعلم المؤسسي والتنسيق والتنمية المستدامة للمهارات المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع.

150- وركزت جهود بناء القدرات في مجال الحصول وتقاسم المنافع بشكل أساسي على السلطات الحكومية، مع مشاركة محدودة وغير متكافئة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والباحثين وصناع السياسات. وقد أدى ذلك إلى تقييد الوعي والامتثال والمشاركة الفعالة بين أصحاب المصلحة المعنيين بالحصول وتقاسم المنافع. كما أن عدم كفاية تصميم برامج بناء القدرات لتناسب مختلف الفئات قد حدّ من الاستفادة العملية من أطر الحصول وتقاسم المنافع وتطبيقها، مما قلَّل من الفعالية الإجمالية لاستثمارات بناء القدرات.

151- وعلى الرغم من التقدم المحرز في وضع أطر قانونية وسياساتية، لا تزال أطراف عديدة تواجه فجوات في القدرات التشغيلية والتقنية، مما يحدّ من فعالية تنفيذ نظام الحصول وتقاسم المنافع. وعلى وجه الخصوص، تم تحديد مجالات بناء القدرات التالية على أنها تتطلب مزيدا من الدعم:

(أ) وضع أطر قانونية ومؤسسية وطنية وتنفيذها، ولا سيما فيما يتعلق بأحكام البروتوكول المتعلقة بالامتثال والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(ب) فهم وتفعيل النظام المُنشأ بموجب المادة 17 من البروتوكول لرصد استخدام الموارد الجينية، بما في ذلك تعيين وتشغيل نقاط التفتيش بصورة فعالة؛

(ج) إنشاء آليات ونظم لرصد وحصر وتوزيع تقاسم المنافع، بما في ذلك تتبّع المنافع بمرور الوقت.

(د) تعزيز القدرات القانونية والتقنية اللازمة للتفاوض على اتفاقات الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك تحسين فهم سلاسل القيمة المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع والأسواق ومسارات التسويق التجاري ذات الصلة بالحصول وتقاسم المنافع، وإنشاء اتفاقات/شراكات منصفة بشأن الحصول وتقاسم المنافع بين مستخدمي الموارد الجينية ومقدميها؛

(هـ) دعم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من أجل المشاركة بفعالية في عمليات الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك وضع وتنفيذ واستخدام البروتوكولات المجتمعية؛

(و) زيادة التوعية بعمليات الحصول وتقاسم المنافع وتعزيز المشاركة المستدامة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك الأوساط التجارية والعلمية؛

(ز) تطوير وتشغيل وصيانة الأدوات الرقمية المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع، والنظم وقواعد البيانات الإلكترونية لدعم الحصول وتقاسم المنافع والامتثال؛

(ح) تعزيز التنسيق المؤسسي والتعاون القطاعي بين السلطات المعنية وأصحاب المصلحة المشاركين في تنفيذ الحصول وتقاسم المنافع.

152- ولا يزال هناك نقص في إدارة المعارف وتقاسم الخبرات في إطار جهود بناء القدرات المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع. ولا يتم توثيق أو نشر الدروس المستفادة والممارسات الجيدة بصورة منهجية دائما، بما في ذلك من خلال غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، مما يعيق التعلم التراكمي من خلال استثمارات بناء القدرات ويحدّ من فعاليتها.

153- وقد أدى التركيز السائد على مشروعات بناء القدرات على المستوى الوطني إلى تقليل فرص التعلم المنظَّم من الأقران والتعاون بين بلدان الجنوب الذي يسمح بتقاسم الخبرات المتعلقة بتنفيذ الحصول وتقاسم المنافع بين البلدان أو المناطق.

154- واتّسم بناء القدرات في إطار بروتوكول ناغويا بنطاق محدود من مصادر التمويل ومقدمي خدمات بناء القدرات. فقد قُدِّمت خدمات بناء القدرات بشكل رئيسي من خلال مشروعات مُموَّلة دوليا، حيث يدعم مرفق البيئة العالمية نحو 90 في المائة من المبادرات الحالية وينفذها عدد قليل من الوكالات الكبيرة. وقد أدى إغلاق مبادرة تنمية القدرات إلى تضييق نطاق مقدمي خدمات بناء القدرات المتخصصين.

155- وتتفاقم هذه التحديات بسبب الطبيعة القصيرة الأجل للعديد من مبادرات بناء القدرات. وبما أن تنفيذ الحصول وتقاسم المنافع هو بطبيعته عملية طويلة الأمد وتدريجية، فإن الأمر يتطلب في كثير من الأحيان فترات طويلة للانتقال من الأطر والإجراءات القانونية إلى نظم فعالة تحقق نتائج تقاسم المنافع. وفي غياب الدعم المتسلسل أو المتابعة، تواجه البلدان خطرا متكررا يتمثل في فقدان الموظفين المدرَّبين والمعارف المؤسسية والخبرات العملية قبل أن تصبح النظم الوطنية للحصول وتقاسم المنافع جاهزة للعمل.

(ج) السبل الممكنة لتعزيز بناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال لبروتوكول ناغويا

156- تعزيز التخطيط لبناء القدرات على المدى الطويل: يمكن أن يستفيد بناء القدرات في إطار بروتوكول ناغويا من تبنّي منظور مرحلي طويل الأجل يمتد إلى ما هو أبعد من دورات المشروعات التقليدية التي تتراوح بين سنتين وخمس سنوات. ومن شأن هذا النهج أن يعكس بشكل أفضل الطبيعة الطويلة الأجل والتدريجية لعملية تنفيذ الحصول وتقاسم المنافع، وأن يتيح بناء القدرات وتوحيدها واستدامتها بمرور الوقت.

157- وفي هذا السياق، يمكن تصميم بناء القدرات كنوع من الدعم المتسلسل، الذي يُشرك تدريجيا مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين، حسب الاقتضاء، بما في ذلك السلطات الحكومية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والباحثين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. ومن شأن هذه المشاركة المرحلية أن تساعد على تعزيز التعلم، والحدّ من فقدان القدرات المرتبط بدوران الموظفين، ودعم استمرارية العمل في مختلف مراحل تنفيذ الحصول وتقاسم المنافع.

158- وفي هذا الصدد، توفر خطة عمل بناء القدرات وتنميتها من أجل بروتوكول ناغويا[65] إطارا مفيدا لدعم بناء القدرات بشكل استراتيجي ومتسق ومرحلي بمرور الوقت. واستنادا إلى المادة 22 من بروتوكول ناغويا والإطار الاستراتيجي الطويل الأجل لبناء القدرات وتنميتها،[66] يمكن استخدام خطة العمل لدعم التخطيط القائم على الاحتياجات، ودمج الحصول

[65] انظر الوثيقة CBD/NP/MP/DEC/5/3، المرفق.

[66] انظر الوثيقة CBD/COP/DEC/15/8، المرفق الأول.

وتقاسم المنافع ضمن الجهود الأوسع لبناء القدرات في مجال التنوع البيولوجي، وإشراك أصحاب المصلحة، والتعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

159- وتعزيز تبادل المعارف وأنشطة التعلم من الأقران: يمكن تعزيز بناء القدرات في إطار بروتوكول ناغويا من خلال تعزيز أساليب التنفيذ التي تسهّل التعلم من الأقران والتعاون بين بلدان الجنوب وتبادل الخبرات والدروس المستفادة بين البلدان والمناطق، مع الاستمرار في الاستجابة للاحتياجات الوطنية والمحلية.

160- وتمشيا مع استنتاجات دراسة تحديد النطاق، قد تكون المشروعات الإقليمية والعالمية هي الأنسب للاستجابة للحاجة إلى زيادة توحيد النُهج وتبادل الخبرات والدروس المستفادة في هذه المرحلة من تنفيذ بروتوكول ناغويا.

161- وتشمل أساليب التنفيذ الأخرى التي تعزز تبادل المعارف وأنشطة التعلم من الأقران التوثيق المنهجي وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، بما في ذلك من خلال منصات مثل غرفة تبادل المعلومات، لتعزيز التعلم التراكمي وتحسين الكفاءة العامة لاستثمارات بناء القدرات.

162- وتعزيز الظروف المواتية لبناء القدرات المستدام: في حين أن مرفق البيئة العالمية يظل هو المصدر الرئيسي للدعم المالي لبناء القدرات في مجال الحصول وتقاسم المنافع، إلا أن هناك مجالا لزيادة أثر هذا الاستثمار إلى أقصى حدّ من خلال تعزيز التنسيق والعمل الجماعي. ويمكن أن يساعد التعاون الوثيق بين مرفق البيئة العالمية والوكالات المنفذة والأطراف المستفيدة وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي على ضمان توظيف الموارد بطريقة أكثر استراتيجية وتكاملية وموجَّهة نحو تحقيق النتائج، وأكثر توافقا مع الطبيعة الطويلة الأجل والتدريجية لعملية تنفيذ الحصول وتقاسم المنافع.

163- وعلاوة على ذلك، فإن توسيع نطاق الجهات الفاعلة المشاركة في تمويل وتنفيذ أنشطة بناء القدرات يمكن أن يعزز القدرات القائمة. على سبيل المثال، يمكن للتعاون مع مراكز دعم التعاون التقني والعلمي[67] أن يدعم تنفيذ أنشطة بناء القدرات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، في حين أن دعم وتعزيز قدرات المؤسسات العاملة بالفعل في مجال الحصول وتقاسم المنافع قد يساعد على توسيع خيارات التنفيذ، وتعزيز الاستدامة المؤسسية، وتحسين نطاق وفعالية دعم بناء القدرات.

164- ولدعم استدامة جهود بناء القدرات، يمكن التركيز بشكل أكبر على تعزيز القدرات الوطنية المتعلقة بجمع التبرعات وتطوير المشروعات والتخطيط المالي وحشد الموارد. وقد يساعد تعزيز هذه القدرات الأطراف على تحسين الحصول على الدعم المالي لبناء القدرات في مجال الحصول وتقاسم المنافع وإدارة هذا الدعم واستدامته بمرور الوقت، مع تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية القصيرة الأجل والمخصصة لمشروعات محددة.

165- وتمشيا مع دعوة دراسة تحديد النطاق إلى تغيير الخطاب السائد بشأن الحصول وتقاسم المنافع، يمكن تعميم مفهوم بناء القدرات بموجب بروتوكول ناغويا بشكل أكبر في جداول الأعمال الأوسع نطاقا للتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة. وقد يساعد دمج بناء قدرات الحصول وتقاسم المنافع في عمليات تخطيط وتمويل وتنفيذ التنوع البيولوجي الأوسع نطاقا على إبراز أهيته، وتعزيز الدعم السياسي، وتحسين مساهمته في تحقيق أهداف التنوع البيولوجي الأوسع نطاقا.

[67] انظر الوثيقة CBD/COP/DEC/15/8، المرفق الثاني.

2- الموارد المالية (المادة 25) وحشد الموارد[68]

(أ) التقدم المحرز في التنفيذ وبيانات المؤشرات المُحدَّثة

166- على النحو المبيَّن في الجدول 10 أدناه، فقد أُحرز تقدم جيد في حشد الموارد المالية. إذ أبلغت نسبة متزايدة من الأطراف عن حصولها على موارد مالية للتنفيذ، كما أنشأ عدد متزايد منها آليات لتخصيص موارد الميزانيات الوطنية.

167- ولا يزال التمويل العام الدولي، وخاصة من خلال مرفق البيئة العالمية، يمثل المصدر الرئيسي لتمويل تنفيذ الحصول وتقاسم المنافع. وقد استُكمل ذلك بعدد محدود من الجهات المانحة الثنائية، ولا سيما من خلال وكالات التعاون الإنمائي (وتُعد الوكالة الألمانية للتعاون الدولي/الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية ثاني أكثر الجهات المانحة شيوعا). وباستثناء هذه المصادر، لا تزال آليات التمويل البديلة والمبتكرة محدودة النطاق.

168- وفيما يتعلق بالموارد البشرية، تشير التقارير الوطنية إلى وجود حوالي أربعة موظفين في المتوسط مخصصين لتنفيذ الحصول وتقاسم المنافع. وفي كثير من الحالات، تُؤدى هذه المهام بدوام جزئي أو تُجمَع مع مسؤوليات أخرى بموجب صكوك أخرى متعلقة بالتنوع البيولوجي. ولا يزال ارتفاع معدل دوران الموظفين، والاعتماد على الوظائف المرتبطة بالمشروعات، ومحدودية الذاكرة المؤسسية، عوامل تقوّض الاستمرارية والفعالية، لا سيما في المهام الإدارية والمتعلقة بالرصد والامتثال.

169- وتشير التقارير الوطنية باستمرار إلى أن الجمع بين الموارد العامة المحلية والتمويل الدولي القائم على المشروعات كان من أكثر النُهج فعالية لضمان استدامة تنفيذ الحصول وتقاسم المنافع. وعندما تضع الأطراف أطرا قانونية ومؤسسية واضحة، فإنها تكون في وضع أفضل لحشد الموارد المالية، وفي بعض الحالات لتسهيل مشاركة القطاع الخاص المحدودة من خلال ترتيبات تقاسم المنافع.

الجدول 10

مؤشرات قياس التقدم الذي أحرزته الأطراف في حشد الموارد المالية

إطار المؤشرات	*النقطة المرجعية (حتى 22 فبراير/شباط 2018)*	*التقدم المحرز حتى 9 مارس/آذار 2026*
عدد ونسبة الأطراف التي أتاحت موارد مالية لأطراف أخرى	13 (12 في المائة)	13 (9 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي تلقت موارد مالية من أطراف أخرى أو مؤسسات مالية لأغراض تنفيذ البروتوكول على النحو المنصوص عليه في المادة 25	35 (33 في المائة)	59 (61 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي وضعت آلية لتخصيص أموال من الميزانية لتنفيذ بروتوكول ناغويا	24 (23 في المائة)	44 (31 في المائة)
متوسط عدد الموظفين المتفرغين الذين يتولون إدارة المهام المتصلة مباشرة بتنفيذ بروتوكول ناغويا في كل طرف	بيانات غير قاطعة	4

[68] انظر الوثائق CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-جيم-2؛ وCBD/SBI/7/INF/3، القسم 2-6؛ وCBD/SBI/7/INF/7.

(ب) التحديات التي تعترض التنفيذ وأسبابها الجذرية

170- لا يزال توافر موارد مالية كافية ومتوقَّعة ومستدامة محدِّدا أساسيا لفعالية تنفيذ بروتوكول ناغويا. وتشير جميع المعلومات المتاحة إلى أنه على الرغم من إحراز تقدم ملموس في حشد الدعم للحصول وتقاسم المنافع، إلا أن التحديات الهيكلية المستمرة لا تزال تعيق التنفيذ والامتثال على المدى الطويل. وتشمل هذه التحديات ما يلي:

(أ) انخفاض درجة الأولوية المُعطاة للحصول وتقاسم المنافع ضمن أطر الميزانيات الوطنية وبرامج التمويل الدولية؛

(ب) القيود المزمنة على التمويل العام والتنافس مع الأولويات الأوسع نطاقا المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمناخ والتنمية؛

(ج) الاعتماد الكبير على المشروعات القصيرة الأجل التي يوجّهها المانحون، مما أدى إلى تنفيذ تدخلات مجزأة ومحدودة زمنيا؛

(د) محدودية القدرات التقنية والعلمية والقانونية والتقييمية، مما يقلّل من القدرة على إنشاء مبادرات قوية وقابلة للتمويل في مجال الحصول وتقاسم المنافع أو جذب الاستثمارات الخاصة؛

(هـ) تعقيد متطلبات تقديم طلبات التمويل والإبلاغ عن التمويل، إلى جانب محدودية القدرات الوطنية على جمع التبرعات وتصميم المشروعات والإدارة المالية؛

(و) استمرار الاعتماد على مرفق البيئة العالمية كمصدر رئيسي للتمويل الدولي للحصول وتقاسم المنافع، إلى جانب أن قاعدة المانحين صغيرة نسبيا ومتناقصة وغير متنوعة خارج نطاق المرفق، مما يحدّ من إمكانية التنبؤ بحجم الدعم المالي للتنفيذ الطويل الأجل واستدامته.

171- وترتكز هذه التحديات على مجموعة من العوامل الهيكلية، من بينها تجزؤ الولايات المؤسسية، ومحدودية الوعي بالحصول وتقاسم المنافع لدى صناع القرار السياسي والمالي، والفارق الزمني المتأصل بين العمليات التنظيمية المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع وتحقيق المنافع. ويؤدي هذا التباين الزمني إلى عدم توافق تنفيذ الحصول وتقاسم المنافع مع دورات المشروعات والتمويل التقليدية القصيرة الأجل، ويتفاقم الأمر بسبب التركّز العالي للتمويل الدولي في عدد محدود من المصادر، ولا سيما مرفق البيئة العالمية، مما يحدّ من إمكانية التنبؤ بحجم الدعم المالي واستمراريته.

172- ولا تزال معظم أنشطة بناء القدرات التي تدعم تنفيذ الحصول وتقاسم المنافع تعتمد على التمويل الخارجي. وفي حين أن هذا الدعم قد حقق نتائج ملموسة، إلا أن طبيعته المؤقتة تشكل تحديات أمام استدامة المهارات والترتيبات المؤسسية والنظم على المدى الطويل. وتتزايد عدم كفاية مبادرات التدريب التي تُنظَّم لمرة واحدة في سياق يتطلب فيه تنفيذ الحصول وتقاسم المنافع تكيّفا مستمرا مع التطورات القانونية والعلمية والتكنولوجية المتسارعة.

173- وقد أثبتت المبادرات العالمية والإقليمية فعاليتها بشكل خاص في تعزيز النُهج الموحدة والتعلم من الأقران وتبادل الخبرات. وفي الوقت نفسه، انخفض عدد المشروعات الخاصة بالحصول وتقاسم المنافع التي تمت الموافقة عليها في فترات تجديد موارد مرفق البيئة العالمية الأخيرة، مما يؤكد أهمية فرص التمويل المرتقبة، بما فيها تلك التي تُتاح بموجب صندوق تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي والتجديد التاسع لصندوق مرفق البيئة العالمية الاستئماني.

(ج) السبل الممكنة لتعزيز الحصول على الموارد المالية وحشد الموارد لتنفيذ البروتوكول

174- حدَّدت نتائج التحليل عدة فرص لتعزيز الحصول على الموارد المالية وتحسين حشد الموارد لدعم التنفيذ الفعال لبروتوكول ناغويا، بما في ذلك ما يلي:

(أ) تحسين دمج الحصول وتقاسم المنافع في الاستراتيجيات الوطنية لتمويل التنوع البيولوجي بما يتماشى مع إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛

(ب) تعزيز استخدام مرفق البيئة العالمية، باعتباره الآلية المالية للاتفاقية والبروتوكول، لدعم اتّباع نُهج أكثر شمولية وطويلة الأجل وتحفيزية لتنفيذ الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك من خلال زيادة الدعم للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية والعالمية، والاستفادة من التمويل المشترك، والتكامل مع استثمارات التنوع البيولوجي الأوسع نطاقا، ودعم بناء القدرات النُظمية بما يتجاوز المشروعات المستقلة؛

(ج) زيادة القدرة على التنبؤ بالتمويل المحلي وإضفاء الطابع المؤسسي عليه لدعم الوظائف الإدارية الأساسية وتلك المتعلقة بالرصد والامتثال؛

(د) الاستثمار الاستراتيجي في نظم التصاريح الرقمية والبنية التحتية للمعلومات وأدوات الرصد؛

(هـ) تعزيز الجهود المبذولة للحصول على الموارد المالية وحشدها واستخدامها بفعالية لدعم تنفيذ الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك إنشاء مشروعات قابلة للتمويل واستدامة المؤسسات المعنية بالحصول وتقاسم المنافع.

175- وفي حين أن نُهج التمويل الناشئة، بما في ذلك التمويل المختلط والمبتكر، لا تزال في مرحلة استكشافية بالنسبة لتنفيذ الحصول وتقاسم المنافع، إلا أنها قد تصبح ذات أهمية متزايدة لأنشطة محددة مرتبطة بالبحث والتطوير والتسويق التجاري، وتستدعي استمرار رصدها وتَعلُّمها.

176- واستشرافا للمستقبل، سوف تعتمد الفعالية المعزَّزة على ما يلي:

(أ) اعتبار تنفيذ الحصول وتقاسم المنافع أولوية إدارية طويلة الأجل واستثمارا في البنية التحتية العامة، بدلا من اعتباره نشاطا تنظيميا أو قائما على المشروعات بشكل مستقل، وذلك لربط قرارات التمويل بالاحتياجات المؤسسية المستدامة والنتائج الطويلة الأجل؛

(ب) النظر في النُهج التي تُؤطِّر تمويل أنشطة الحصول وتقاسم المنافع كاستثمار جماعي في اليقين القانوني وتقاسم المنافع بشكل منصف والإدارة العالمية للتنوع البيولوجي، مع الاعتراف بالأدوار والقدرات المتباينة بين الأطراف، والمساهمات التكميلية للبلدان المستخدمة للموارد والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة من خلال أشكال الدعم المالي والثنائي والعيني، بما في ذلك لنظم الامتثال والرصد والشفافية؛

(ج) التحول التدريجي في نُهج التمويل من أنشطة بناء القدرات العرضية والقائمة على المشروعات إلى دعم مستدام طويل الأجل لتطوير النظم والقدرات المؤسسية والرصد والامتثال، وذلك من خلال ترتيبات تمويل منسقة وبرنامجية تتوافق مع نهج المسؤولية المشتركة؛

(د) استمرار استجابة وكفاية الآلية المالية، بما في ذلك قدرتها على دعم الاستثمارات على مستوى النظم والاستثمارات الطويلة الأجل في الحصول وتقاسم المنافع بوصفه وظيفة من وظائف الإدارة الأساسية، تمشيا مع احتياجات التنفيذ المتغيرة؛

(هـ) زيادة الاتساق والتنسيق والشفافية بين مصادر التمويل الدولية والثنائية والوطنية، بما في ذلك تحسين مواءمة دعم التمويل مع الأولويات الناشئة عن التقييم والاستعراض؛

(و) تعزيز حشد الموارد المحلية وإضفاء الطابع المؤسسي على تمويل أنشطة الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك من خلال دمجه في الاستراتيجيات الوطنية لتمويل التنوع البيولوجي وأُطر التخطيط الإنمائي، مع مراعاة الظروف والقدرات الوطنية؛

(ز) تعزيز تكامل الدعم المالي مع عوامل تمكين النظام، بما في ذلك بناء القدرات وتنميتها وغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، وذلك من خلال مواءمة الاستثمارات في القدرات المؤسسية والأدوات الرقمية ونظم المعلومات مع الأولويات التي حددها التقييم والاستعراض، بما في ذلك من خلال النُهج البرنامجية، وعند الاقتضاء النُهج الإقليمية أو العالمية.

177- وتؤكد هذه النتائج على أهمية معالجة الموارد المالية وحشدها ليس فقط كمسألة تنفيذية، بل كعامل تمكين أساسي لليقين القانوني والامتثال والتشغيل المنصف والفعال لنظام الحصول وتقاسم المنافع بموجب بروتوكول ناغويا.

دال- تقييم فعالية المادة 18 (مدى التنفيذ)[69]

1- التقدم المحرز في التنفيذ وبيانات المؤشرات المُحدَّثة

178- على النحو الذي توضحه المؤشرات الواردة في الجدول 11 أدناه، فقد أُحرز تقدم جيد في تنفيذ المادة 18 منذ إنشاء آخر نقطة مرجعية في فبراير/شباط 2018. ولا تزال استنتاجات التقييم والاستعراض الأول لبروتوكول ناغويا ذات صلة بهذا العنصر.[70]

179- وتشير المعلومات التي قدمتها الأطراف إلى نقص الخبرة في حالات تسوية المنازعات في مجال الحصول وتقاسم المنافع. وفيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 18، أبلغت الأطراف عن إمكانية إدراج أحكام تسوية المنازعات بشأن الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة في تدابير الحصول وتقاسم المنافع، أو في البنود التعاقدية النموذجية، أو في كليهما. ومع ذلك، توجد أحكام أخرى في الفقرتين 2 و3 من المادة 18 تُنفَّذ غالبا على المستوى الوطني من خلال قانون العقود القائم، والقانون الدولي الخاص، والتدابير المحلية المتعلقة بقوانين اللجوء إلى العدالة، وليس من خلال تدابير الحصول وتقاسم المنافع.[71] وقد شهدت هذه الجوانب الأخيرة تقدما معقولا.

[69] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-دال.

[70] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر المقرر NP-3/1، المرفق، العنصر (د): تقييم فعالية المادة 18 (مدى التنفيذ).

[71] يمكن الاطلاع على أمثلة للتدابير المتّخذة والنُهج والخبرات التي قدمتها الأطراف في الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-دال.

الجدول 11

مؤشرات قياس التقدم المحرز في تنفيذ المادة 18 من بروتوكول ناغويا

إطار المؤشرات	*النقطة المرجعية (حتى 22 فبراير/شباط 2018)*	*التقدم المحرز حتى 9 مارس/آذار 2026*
عدد ونسبة الأطراف التي تشجع على إدراج أحكام بشأن الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة لتغطية تسوية المنازعات على النحو المنصوص عليه في المادة 18-1	36 (34 في المائة)	65 (46 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي تكفل فرصة اللجوء إلى العدالة بموجب نُظمها القانونية في حالات المنازعات الناشئة عن الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة على النحو المنصوص عليه في المادة 18-2	51 (49 في المائة)	83 (58 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي لديها تدابير تتعلق باللجوء إلى العدالة	47 (45 في المائة)	84 (59 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي لديها تدابير تتعلق باستخدام آليات فيما يتعلق بالاعتراف المتبادل بالأحكام وقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها	38 (36 في المائة)	65 (45 في المائة)

2- التحديات وأسبابها الجذرية والسبل الممكنة لتعزيز تنفيذ المادة 18 من البروتوكول

180- قد لا يكون القائمون بوضع تدابير الحصول وتقاسم المنافع، و/أو القائمون بتنفيذ البروتوكول، على دراية بجميع التشريعات المُطبقة المتعلقة بقانون العقود أو القانون الدولي الخاص أو التدابير المحلية المتعلقة باللجوء إلى العدالة. ويمكن أن يساهم وضع بنود تعاقدية نموذجية، أو إدخال بعض الجوانب المحددة في تدابير الحصول وتقاسم المنافع، في تعزيز قدرات المؤسسات التي تنفذ هذه التدابير، وذلك من خلال توفير إرشادات واضحة عند التفاوض على الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة. ويمكن الاستناد في هذه الجهود إلى أفضل الممارسات لضمان الامتثال للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة المستمدة من مجالات الخبرة القانونية الأخرى.

181- وقد تكون المعلومات الواردة في التقرير الوطني الأول، وكذلك عملية تبادل الخبرات، مفيدة للأطراف في فهم الكيفية التي يمكن بها دعم تنفيذ المادة 18 من البروتوكول.

هاء- تقييم تنفيذ المادة 16 في ضوء التطورات في المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك المنظمة العالمية للملكية الفكرية[72]

1- التقدم المحرز في التنفيذ وبيانات المؤشرات المُحدَّثة

182- لقد أُحرِز تقدم ملحوظ بشأن التدابير الرامية إلى تنفيذ المادة 16، على النحو الذي توضحه المؤشرات الواردة في الجدول 12 أدناه. وبالنسبة للعديد من الأطراف، فإن التدابير المتّخَذة لتنفيذ المادة 16 (المتعلقة بالموارد الجينية) هي نفسها المتّخَذة لتنفيذ المادة 15.

183- ولكن استنادا إلى المعلومات المقدمة بشأن تنفيذ المادة 16، إلى جانب البيانات المستمَدة من تنفيذ أحكام الامتثال بموجب البروتوكول (انظر القسم ثالثا-ألف-5 أعلاه) والبيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (انظر

[72] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-هاء.

القسم ثالثا–ألف–7 أعلاه)، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن أطرافا عديدة قد وضعت تدابير، إلا أن هذه التدابير في الغالب لم يتم تفعيلها بشكل كامل أو أن هناك نقصا عاما في الخبرة العملية في تنفيذها.

184- ووفقا للمعلومات الواردة في التقارير، يبدو أن الخبرة في معالجة حالات عدم الامتثال للتدابير المتعلقة بالحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية هي مجرد خبرة قائمة على بيانات سردية.

185- وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، فقد اعتُمدت معاهدة الملكية الفكرية والموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها في 24 مايو/أيار 2024.[73] وقد صدّقت ثلاثة أطراف على المعاهدة حتى الآن.

186- وستواصل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الجينية والمعارف التقليدية والفولكلور عملها في حماية المعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية. وعلاوة على ذلك، ستقوم الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في عام 2027 بتقييم التقدم المحرز، وستقرر ما إذا كانت ستعقد مؤتمرا دبلوماسيا و/أو ستواصل المفاوضات. وسيستند القرار إلى مدى نضج النص (أو النصوص)، بما في ذلك مستويات الاتفاق على الأهداف والنطاق وطبيعة الصك (أو الصكوك).

الجدول 12

مؤشرات قياس التقدم المحرز في تنفيذ المادة 16 من البروتوكول

إطار المؤشرات	*النقطة المرجعية (حتى 22 فبراير/شباط 2018)*	*التقدم المحرز حتى 9 مارس/آذار 2026*
عدد ونسبة الأطراف التي اتخذت تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية ملائمة وفعالة ومتناسبة لتنفيذ المادة 16 (1) (المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية)	33 (31 في المائة)	71 (50 في المائة)

2- التحديات وأسبابها الجذرية والسبل الممكنة لتعزيز تنفيذ بروتوكول ناغويا في ضوء التطورات في المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة

187- تُعدّ التحديات المتعلقة بتنفيذ تدابير الحصول وتقاسم المنافع المتعلقة بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، على النحو المنصوص عليه في المادة 16، مماثلة لتلك المتعلقة بتنفيذ البروتوكول ليتضمن الموارد الجينية (انظر القسم ثالثا–ألف–5 أعلاه) وتلك التي حُدِّدت لتنفيذ أحكام البروتوكول المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (انظر القسم ثالثا–ألف–7 أعلاه).

188- ويتطلب كلا المجالين دعما إضافيا من الأطراف لتنفيذ البروتوكول وضمان تقاسم المنافع مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، حسب الاقتضاء. ويمكن أن يساهم دخول معاهدة الملكية الفكرية والموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها حيز النفاذ وتنفيذها في دعم هذه الجهود.

[73] ترد التطورات التي حدثت في إطار اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الجينية والمعارف التقليدية والفولكلور التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث–هاء.

واو- تقييم استخدام البنود التعاقدية النموذجية، ومدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير، فضلا عن القوانين العرفية والبروتوكولات والإجراءات المجتمعية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية[74]

1- البروتوكولات والإجراءات المجتمعية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية

(أ) التقدم المحرز في التنفيذ وبيانات المؤشرات المُحدَّثة

189- تُظهر المؤشرات الواردة في الجدول 13 أدناه زيادة ملحوظة في عدد البروتوكولات المجتمعية (من 3 إلى 48) التي نُشرت في غرفة تبادل المعلومات منذ إجراء عملية التقييم والاستعراض الأخيرة في عام 2018. ومع ذلك، فقد وُضعت هذه البروتوكولات في عدد قليل نسبيا من البلدان (14) وغالبا في سياق مشروعات التعاون أو بناء القدرات.[75]

190- ومن خلال غرفة تبادل المعلومات، تُتاح للبلدان إمكانية نشر البروتوكولات المجتمعية كسجلات وطنية، وبالتالي كجزء من إطارها وملفها الوطني. ولم يستخدم أي بلد هذا الخيار حتى الآن.

191- ويُعدّ وضع البروتوكولات المجتمعية وتنفيذها عنصرا أساسيا في تطبيق أحكام بروتوكول ناغويا المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بطريقة تشاركية ومراعية للسياق. وبالنسبة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الساعية إلى المشاركة في عمليات الحصول وتقاسم المنافع، غالبا ما يكون وضع البروتوكولات المجتمعية خطوة أولى حاسمة، إذ يمكِّنها ذلك من التعبير عن قيمها وممارساتها العرفية وتطلعاتها، وإيصال هذه القيم والممارسات والتطلعات بفعالية إلى المستخدمين والسلطات الحكومية.

192- ويمكن للبروتوكولات المجتمعية أن تدعم الحكومات في تنفيذ أحكام البروتوكول المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وأن توفر مزيدا من الوضوح واليقين القانوني للمستخدمين المحتملين فيما يتعلق بالشروط التي يمكن بموجبها منح حق الحصول على الموارد الجينية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بها التي تحوزها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

الجدول 13

مؤشرات قياس التقدم المحرز بشأن البروتوكولات المجتمعية

إطار المؤشرات	*النقطة المرجعية (حتى 22 فبراير/شباط 2018)*	*التقدم المحرز حتى 9 مارس/آذار 2026*
عدد البروتوكولات والإجراءات المجتمعية التي وضعتها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية	بيانات غير قاطعة	48

[74] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقتين CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-واو؛ وCBD/SBI/7/INF/3، القسم 2-4.

[75] يمكن الاطلاع على الأمثلة والنُهج المتّبعة لوضع البروتوكولات المجتمعية في الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-واو-1، وفي غرفة تبادل المعلومات.

عدد القوانين العرفية والبروتوكولات والإجراءات المجتمعية الخاصة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي أُتيحت كسجلات مرجعية في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع[أ]	3	44 (92 في المائة)

[أ]- تم تعديل المؤشر لتوضيح أنه يأخذ في الاعتبار المعلومات المقدَّمة كسجلات مرجعية في فئة سجلات "البروتوكولات والإجراءات المجتمعية والقانون العرفي".

(ب) التحديات وأسبابها الجذرية والسبل الممكنة لتعزيز استخدام البروتوكولات المجتمعية لدعم تنفيذ بروتوكول ناغويا.

193- يبدو أن معظم الجهود المبذولة لدعم وضع وتنفيذ البروتوكولات المجتمعية قد نُفِّذت من خلال مشروعات ومبادرات بناء القدرات. على سبيل المثال، فإن العديد من البروتوكولات المنشورة حاليا في غرفة تبادل المعلومات هي نتاج مشروعات مختلفة مُموَّلة من مرفق البيئة العالمية. وبدون موارد إضافية، لا تمتلك الأطراف والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية عموما القدرة على القيام بهذه الجهود. ويجري إعداد البروتوكولات المجتمعية واستخدامها في سياقات متنوعة، من بينها على سبيل المثال لا الحصر الحصول وتقاسم المنافع. وقد يساهم دمج عناصر الحصول وتقاسم المنافع في البروتوكولات المجتمعية القائمة التي تتناول إدارة الموارد أو الأراضي أو التجارة البيولوجية في تيسير هذه العملية.

194- وعلى الرغم من أن المجتمعات المحلية في عدد من البلدان قد وضعت بروتوكولات مجتمعية، إلا أن الاعتراف الرسمي بها من جانب السلطات الوطنية المعنية بالحصول وتقاسم المنافع يختلف من بلد إلى آخر. وعلاوة على ذلك، ففي حين أن هذه البروتوكولات قد يكون معترف بها رسميا من الحكومات، إلا أن تطبيقها قد يكون غير متّسق. وفي بلدان أخرى، وُجد أنه على الرغم من عدم وجود إطار وطني للحصول وتقاسم المنافع حتى الآن، إلا أن مجتمعات محلية مختلفة قد وضعت بروتوكولات مجتمعية تغطي الحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. وقد يشكّل عدم إلمام السلطات الحكومية بهذه البروتوكولات تحديا للمستخدمين عند بحثهم عن معلومات عنها.

195- ويساعد تبادل المعلومات عن البروتوكولات المجتمعية من خلال غرفة تبادل المعلومات المستخدمين المحتملين على فهم كيفية الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية داخل المجتمع. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تنشر الأطراف هذه المعلومات ضمن السجلات الوطنية لغرفة تبادل المعلومات كوسيلة لتيسير الاعتراف بهذه الأدوات كأحد مكونات الإطار الوطني للحصول وتقاسم المنافع.

196- ويمكن أن يكون تبادل الخبرات القائمة والدروس المستفادة من وضع وتنفيذ البروتوكولات والإجراءات المجتمعية مفيدا للعاملين على وضع هذه البروتوكولات أو لمن يخططون للقيام بذلك.

2- البنود التعاقدية النموذجية، ومدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير (المادتان 19 و20)[76]

(أ) التقدم المحرز في التنفيذ وبيانات المؤشرات المُحدَّثة

197- تضطلع منظمات وشبكات المستخدمين بدور هام في تلبية احتياجات أعضائها من خلال وضع أدوات توضح كيفية دمج الحصول وتقاسم المنافع في ممارساتهم، ومساعدة المنظمات الأعضاء على الامتثال لمتطلبات الحصول

[76] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقتين CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-واو-2؛ و CBD/SBI/7/INF/3، القسم 2-1-2.

وتقاسم المنافع. وتُعد البنود التعاقدية النموذجية وقواعد السلوك والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات والمعايير من بين هذه الأدوات.[77]

198- ونتيجة للتغييرات التي أُدخلت على المنهجية المُطبّقة،[78] فإن النتائج المُستخلَصة من عملية التقييم هذه لا تُقارَن مباشرة بالنتائج التي استُخلصت من النقطة المرجعية لعام 2018 (انظر الجدول 14 أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن بعض الوثائق أنواعا متعددة من الأدوات (على سبيل المثال، قد تتضمن وثيقة واحدة معايير الحصول وتقاسم المنافع وكذلك البنود التعاقدية النموذجية). ولذلك يوجد تداخل بين الأدوات المُبلَّغ عنها بموجب المادة 19 وتلك المُبلَّغ عنها بموجب المادة 20.

199- وبالإضافة إلى الأدوات المذكورة في المادتين 19 و20، وضعت منظمات المستخدمين والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة عددا من النُهج والموارد لضمان الامتثال للمتطلبات القانونية الوطنية للحصول وتقاسم المنافع في البلدان المُقدِّمة والمستخدمة للموارد الجينية على حدّ سواء. وتشمل هذه النُهج والموارد نظم وقواعد بيانات داخلية إلكترونية بشأن التدابير الوطنية للحصول وتقاسم المنافع، وقوائم مرجعية، ونظم داخلية للعناية الواجبة في التحقق من الحصول وتقاسم المنافع، وإجراءات تشغيل موحدة، بما في ذلك مسارات عمل واضحة وبروتوكولات توثيق، وجلسات توعية وتدريب داخلية، وخدمات استشارية. وقد استفادت المؤسسات الأصغر حجما ذات الموارد المحدودة من الدعم القانوني والتقني الخارجي.[79]

200- وفي التقارير الوطنية الأولى، أبلغ 62 طرفا (43 في المائة) عن أن بلده قد شجَّع الجهات الفاعلة الأخرى على وضع وتحديث واستخدام البنود التعاقدية النموذجية للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، وأبلغ 68 طرفا (48 في المائة) عن أن بلده قد شجَّع الجهات الفاعلة الأخرى على وضع وتحديث واستخدام مدونات السلوك والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات أو المعايير.

[77] يمكن الاطلاع على أمثلة ونُهج الأدوات المُبلّغ عنها بموجب المادتين 19 و20 في الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-واو-2، وفي غرفة تبادل المعلومات.

[78] شملت عملية التقييم السابقة للأدوات التي وُضعت بموجب المادتين 19 و20، والتي أُجريت في سياق عملية التقييم والاستعراض الأولى للبروتوكول، كجزء من التمرين المتعلق بالأدوات، معلومات عن البنود النموذجية الوطنية والمبادئ التوجيهية الوطنية التي كانت جزءا من الإطار الوطني أو الإقليمي، بالإضافة إلى الأدوات والموارد التي طورتها البلدان لدعم امتثالها للنظم الخاصة بها أو لمتطلبات الحصول وتقاسم المنافع المحلية للبلدان الأخرى، وفقا لما تنص عليه المادتان 15 و16 من البروتوكول. ومع ذلك، فإن هذه المعلومات يتم تحليلها الآن بشكل منفصل، نظرا لاختلاف أهداف استخدام هذه الأدوات اختلافا كبيرا. ويتيح ذلك تقييم الأدوات التي طورها المستخدمون والمنظمات ذات الصلة بشكل مستقل عن تلك التي طورتها البلدان. أما الأدوات التي طورتها البلدان كجزء من إطارها الوطني، فيتم تحليلها الآن وتُؤخذ في الاعتبار فقط في سياق العنصر (أ) الذي يتناول إنشاء الهياكل المؤسسية وتدابير الحصول وتقاسم المنافع لتنفيذ البروتوكول.

[79] يمكن الاطلاع على أمثلة ونُهج هذه المبادرات في الوثائق CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-واو-2؛ وCBD/SBI/7/INF/3، القسم 2-1-2.

الجدول 14

مؤشرات قياس التقدم المحرز بشأن المادتين 19 و20 من البروتوكول

إطار المؤشرات	*النقطة المرجعية (حتى 22 فبراير/شباط 2018)*	*التقدم المحرز حتى 9 مارس/آذار 2026*
عدد البنود التعاقدية النموذجية التي وُضعت *(تغيير في المنهجية)*	29	12
عدد مدونات السلوك والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات والمعايير التي وُضعت *(تغيير في المنهجية)*	33	29
عدد ونسبة البنود التعاقدية النموذجية التي أُتيحت كسجلات مرجعية في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع *(تغيير في المنهجية)*	17 (59 في المائة)	12 (100 في المائة)
عدد ونسبة مدونات السلوك والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات والمعايير التي أُتيحت كسجلات مرجعية في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع[ب] *(تغيير في المنهجية)*	25 (75 في المائة)	29 (100 في المائة)

أ- تم تعديل المؤشر لتوضيح أنه يقيس فقط البنود التعاقدية النموذجية المقدَّمة كسجلات مرجعية، ولا يشمل تلك التي قدمتها الأطراف كسجلات وطنية وتشكل جزءا من الإطار الوطني للحصول وتقاسم المنافع.

ب- تم تعديل المؤشر لتوضيح أنه يقيس فقط مدونات السلوك والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات والمعايير التي أُتيحت كسجلات مرجعية، ولا يشمل المبادئ التوجيهية أو الوثائق الأخرى التي قدمتها الأطراف كسجلات وطنية وتشكل جزءا من الإطار الوطني للحصول وتقاسم المنافع.

(ب) التحديات وأسبابها الجذرية والسبل الممكنة لتعزيز استخدام البنود التعاقدية النموذجية ومدونات السلوك والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات والمعايير لدعم تنفيذ بروتوكول ناغويا

201- بهدف امتثال المستخدمين لمتطلبات الحصول وتقاسم المنافع، اتّخذت الحكومات نُهجا لزيادة التوعية ببروتوكول ناغويا وبناء قدرات المستخدمين الخاضعين لولايتها القضائية، وكذلك للتشجيع على وضع الأدوات المتعلقة بتنفيذ المادتين 19 و20.

202- وقام المستخدمون من الأوساط التجارية والعلمية بإنشاء عمليات داخلية واعتماد عدد من الإجراءات والأدوات المصمَّمة لضمان الامتثال لمتطلبات الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك الأدوات المتعلقة بتنفيذ المادتين 19 و20.

203- ويُعد تعزيز هذه الجهود، بالتوازي مع الأعمال الأخرى التي تهدف إلى دعم الأطراف في تنفيذ بروتوكول ناغويا، أمرا أساسيا لتحقيق أهداف البروتوكول. ويمكن أن يساعد تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات في هذا الصدد على دعم جهود الحكومات والمستخدمين ومنظمات المستخدمين.

204- ويساعد تبادل الأدوات المتعلقة بتنفيذ المادتين 19 و20 من خلال غرفة تبادل المعلومات المنظمات الأخرى على إعداد وثائق مماثلة تتناسب مع ظروفها، كما يوفر إرشادات لمستخدمي الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها الذين قد لا يكونون على دراية بتلك الأدوات ويرغبون في تبنّي أفضل الممارسات في العمل الخاص بهم.

زاي- استعراض تنفيذ وتشغيل غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع[80]

205- أُنشئت غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع بموجب المادة 14 من بروتوكول ناغويا لتكون المنصة المركزية لتبادل المعلومات من أجل دعم تنفيذ البروتوكول. وتؤدي غرفة تبادل المعلومات ثلاث وظائف أساسية مترابطة: (أ) تيسير الحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها؛ (ب) دعم الامتثال ورصد استخدام الموارد الجينية؛ (ج) دعم بناء القدرات من أجل تنفيذ البروتوكول.

206- وتُظهر النتائج عموما أن غرفة تبادل المعلومات قد شهدت تطورا ملحوظا منذ عملية التقييم والاستعراض الأولى التي أُجريت في عام 2018، حيث حققت الغرفة زيادات تدريجية ولكنها كبيرة في عدد السجلات المنشورة عبر جميع أنواع السجلات تقريبا وكذلك في عدد الأطراف المشاركة في نشر معلومات، فضلا عن نمو ملحوظ في عدد زوار الموقع الإلكتروني.

207- مع ذلك، كشف التحليل عن وجود تحديات كبيرة ومستمرة تتعلق بكل هدف من الأهداف الرئيسية الثلاثة لغرفة تبادل المعلومات.

1- السجلات الوطنية المنشورة في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع

(أ) التقدم المحرز في نشر السجلات الوطنية وبيانات المؤشرات المُحدَّثة

208- على النحو المبيّن في الجدول 15 أدناه، توضح الاتجاهات العامة استمرار الزيادة في عدد السجلات الوطنية المنشورة عبر جميع أنواع السجلات وكذلك في نسبة الأطراف التي تنشر معلومات وطنية. وقد شهدت المشاركة في غرفة تبادل المعلومات نموا مطردا، حيث نشر 93 طرفا (66 في المائة) سجلا وطنيا واحدا على الأقل،[81] مقارنة ب54 طرفا (51 في المائة) في عام 2018.

[80] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثائق CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-زاي؛ و CBD/SBI/7/INF/5؛ و CBD/SBI/7/INF/3، القسم 2-5؛ و CBD/SBI/7/INF/4.

[81] لا تُدرَج سجلات نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالحصول وتقاسم المنافع ضمن السجلات الوطنية. ويتم تعيين نقاط الاتصال الوطنية من خلال خطابات رسمية تُرسَل إلى الأمانة ولا تُنشر مباشرة عبر غرفة تبادل المعلومات.

الشكل 1

عدد السجلات الوطنية ونسبة الأطراف التي نشرت معلومات، حتى 9 مارس/آذار 2026

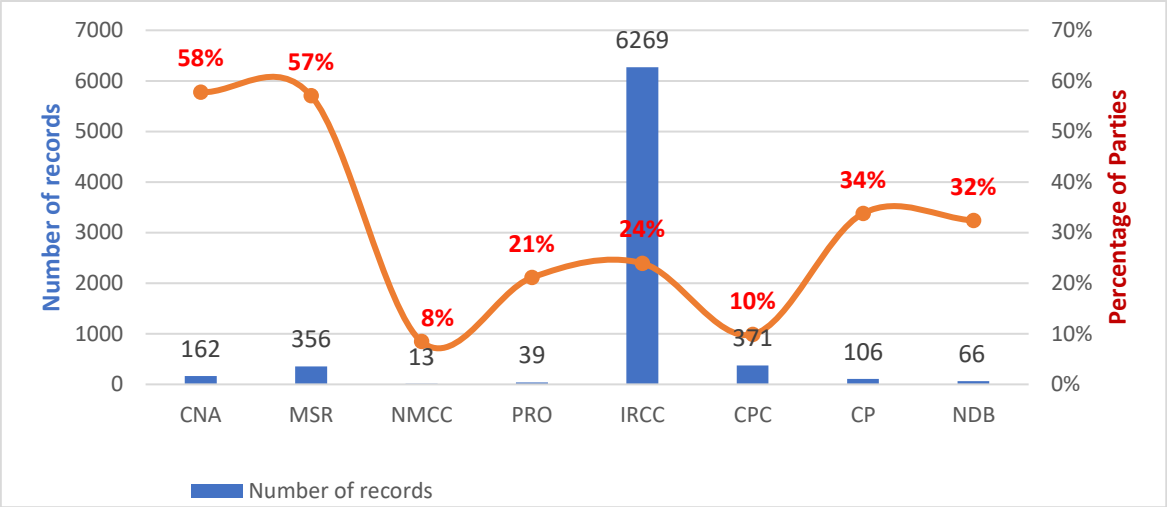

الاختصارات: CNA، سلطة وطنية مختصة؛ CP، نقطة تفتيش؛ CPC، بلاغ نقطة تفتيش؛ IRCC، شهادة امتثال معترف بها دوليا؛ MSR، تدبير تشريعي أو إداري أو سياساتي بشأن الحصول وتقاسم المنافع؛ NDB، مواقع إلكترونية وقواعد بيانات وطنية؛ NMCC، بند تعاقدي نموذجي وطني؛ PRO، إجراء للحصول وتقاسم المنافع.

209- على الصعيد العالمي، أظهر نشر السجلات المتعلقة بالسلطات الوطنية المختصة والتدابير التشريعية أو الإدارية أو السياساتية أعلى مستويات المشاركة بين الأطراف، حيث نشر ما يقارب 60 في المائة من الأطراف سجلا واحدا على الأقل في كل فئة من هاتين الفئتين.

210- وأظهر نشر المعلومات عن نقاط التفتيش مستوى أدنى من المشاركة، حيث نشرت أكثر من 30 في المائة من الأطراف هذه المعلومات، مع إتاحة عدد أقل نسبيا من السجلات إجمالا.

211- وكان مستوى نشر قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية الوطنية منخفضا، حيث نشرتها 30 في المائة من الأطراف. وأظهرت بنود العقود النموذجية الوطنية وإجراءات الحصول وتقاسم المنافع انخفاضا في عدد السجلات المنشورة وفي مستوى المشاركة، حيث لم تتجاوز نسبة الأطراف التي ساهمت بهذه المعلومات 20 في المائة.

212- وعلى الرغم من أن الشهادات (6,269 سجلا) وبلاغات نقاط التفتيش (371 سجلا) شكلت العدد الأكبر من السجلات في غرفة تبادل المعلومات، إلا أن النتائج كشفت أن عددا قليلا نسبيا من الأطراف (34 طرفا، أي 24 في المائة) قد نشر الشهادات، وعددا أقل (14 طرفا، أي 10 في المائة) قد نشر بلاغات نقاط التفتيش.

الشكل 2

حالة التقدم الذي أحرزته الأطراف في نشر المعلومات في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع (نسبة الأطراف حسب المنطقة).

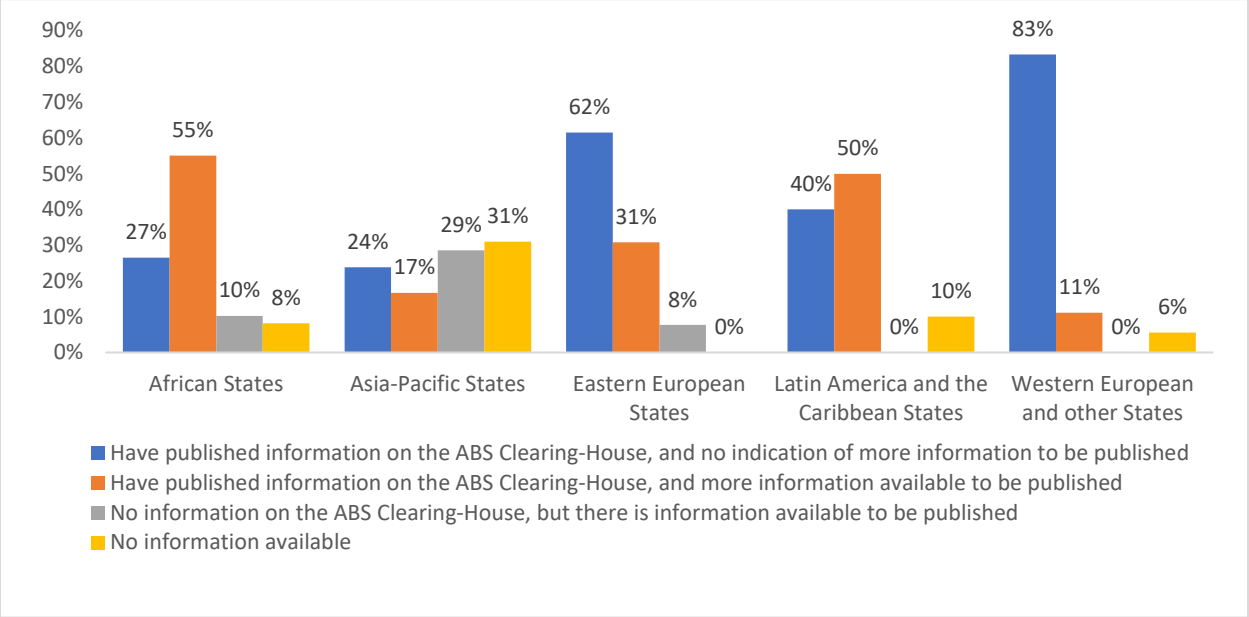

213- تجدر الإشارة إلى أن أطرافا عديدة لديها معلومات متاحة لم تنشرها بعد في غرفة تبادل المعلومات. وعلى النحو المبيّن في الشكل 2، نشر 68 طرفا (48 في المائة) بعض المعلومات في غرفة تبادل المعلومات، ولكن وفقا للمعلومات المتاحة، فإن لديها المزيد من المعلومات الجاهزة للنشر، بينما لم ينشر 46 طرفا (32 في المائة) أي معلومات في غرفة تبادل المعلومات، ولكن لديها معلومات جاهزة للنشر. وتُعدّ أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المناطق التي لديها أكبر كمية من المعلومات المتاحة ولكن لم تنشرها بعد في غرفة تبادل المعلومات.[82]

الجدول 15

مؤشرات قياس التقدم المحرز في نشر السجلات الوطنية في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع

إطار المؤشرات	*النقطة المرجعية (حتى 22 فبراير/شباط 2018)*	*التقدم المحرز حتى 9 مارس/آذار 2026*
عدد ونسبة الأطراف التي نشرت معلومات عن السلطات الوطنية المختصة في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع	45 (43 في المائة)	83 (58 في المائة)
عدد الأطراف التي نشرت معلومات عن التدابير التشريعية أو الإدارية أو السياساتية المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع	45 (43 في المائة)	80 (56 في المائة)

[82] يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن التقدم المُحرز فيما يتعلق بالالتزام بنشر المعلومات الوطنية في غرفة تبادل المعلومات، حسب المنطقة ونوع السجل، في الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-زاي.

عدد ونسبة الأطراف التي نشرت معلومات عن إجراءات الحصول وتقاسم المنافع[أ]	جديد	30 (21 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي نشرت بنودا تعاقدية نموذجية وطنية[ب]	جديد	11 (8 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي نشرت معلومات عن المواقع الإلكترونية وقواعد البيانات الوطنية[ج]	جديد	45 (32 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي نشرت معلومات عن نقاط التفتيش في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع	20 (19 في المائة)	48 (34 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي نشرت شهادات امتثال معترف بها دوليا في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع	12 (11 في المائة)	34 (24 في المائة)
عدد شهادات الامتثال المعترف بها دوليا المتاحة في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع	146	6,269
عدد ونسبة الأطراف التي قدمت المعلومات التي جُمعت أو استُلمت عند نقطة تفتيش معيَّنة إلى السلطات الوطنية المعنية، وإلى الطرف الذي قدم الموافقة المسبقة عن علم، وإلى غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع[د]	9 (9 في المائة)	15 (10 في المائة)
عدد بلاغات نقاط التفتيش التي نُشرت في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع	0	371
عدد ونسبة الأطراف التي أتاحت معلومات (عن السلطات الوطنية المختصة، أو نقاط التفتيش، أو تدابير الحصول وتقاسم المنافع، أو شهادات الامتثال المعترف بها دوليا) لغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع	54 (51 في المائة)	93 (66 في المائة)
عدد ونسبة الأطراف التي لديها معلومات (عن السلطات الوطنية المختصة، أو نقاط التفتيش، أو تدابير الحصول وتقاسم المنافع، أو التصاريح) لم تُتح بعد لغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع	46 (44 في المائة)	68 (48 في المائة)
عدد الجهات غير الأطراف التي نشرت معلومات وطنية (عن تدابير الحصول وتقاسم المنافع أو السلطات الوطنية المختصة أو نقاط التفتيش) في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع	8	8

أ- أُضيف مؤشر جديد لقياس التقدم المحرز في نشر إجراءات الحصول وتقاسم المنافع، نظرا لأهمية نشر هذه المعلومات للمستخدمين المحتملين للموارد الجينية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بها.

ب- أُضيف مؤشر جديد لقياس التقدم المحرز في نشر البنود التعاقدية النموذجية الوطنية، نظرا لأهمية نشر هذه المعلومات للمستخدمين المحتملين للموارد الجينية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بها.

ج- أُضيف مؤشر جديد لقياس التقدم المحرز في نشر المواقع الإلكترونية وقواعد البيانات الوطنية، نظرا لأهمية نشر هذه المعلومات للمستخدمين المحتملين للموارد الجينية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بها.

د- يقيس هذا المؤشر عدد ونسبة الأطراف التي نشرت بلاغات نقاط التفتيش وفقا للمعلومات الواردة في التقرير الوطني وفي غرفة تبادل المعلومات. ويُقترح استخدام هذا المؤشر للمساعدة في قياس التقدم المحرز في تنفيذ وتشغيل غرفة تبادل المعلومات.

(ب) التحديات والأسباب الجذرية التي تؤثر على فعالية غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع في تيسير الحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها

214- أعادت دراسة تحديد النطاق وتحليل الردود على المسح الموجَّه الخاص بغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع التأكيد على الدور المحوري لهذه الغرفة في تنفيذ بروتوكول ناغويا وتيسير الحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. ويتضح ذلك من الأمثلة الواقعية التي قدمها العديد من المشاركين في المسح، والتي بيّنت أنه عندما تكون المعلومات كاملة ودقيقة ومُحدّثة، فإن غرفة تبادل المعلومات تساهم بفعالية وجدوى في تحقيق تقاسم عادل ومنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.[83]

215- وفي الوقت نفسه، أشارت نتائج المسح ودراسة تحديد النطاق إلى أن غرفة تبادل المعلومات لم تحقق بعد الأهداف المرجوة منها بشكل كامل. ففي حين أنه يُنظر إلى سهولة استخدام الغرفة وقدرتها الوظيفية على أنها إيجابية بشكل عام، إلا أن فعاليتها مقيّدة بشكل كبير بمشاكل تتعلق بجودة واكتمال وموثوقية المعلومات التي تُتاح فيها. وتم تحديد المعلومات القديمة أو غير المكتملة أو المتضاربة أو غير الموثوقة، لا سيما فيما يتعلق بتدابير وإجراءات ونطاق الحصول، كعائق رئيسي أمام الاستخدام الفعال لغرفة تبادل المعلومات.[84]

216- وبالنسبة لمستخدمي الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، ترتبط فعالية غرفة تبادل المعلومات وقيمتها المضافة ارتباطا وثيقا بمدى جدوى المعلومات المقدَّمة، مثل المتطلبات والقواعد القانونية الواضحة والإرشادات الإجرائية الدقيقة وبيانات الاتصال الحالية، أكثر من ارتباطها بالوظائف التقنية المحددة للمنصة نفسها. وأظهرت نتائج المسح الموجَّه الخاص بغرفة تبادل المعلومات طبيعة المخاوف التي أعرب عنها العديد من المشاركين في المسح، الذين لاحظوا، على سبيل المثال، أن "قدرة الغرفة على أداء الوظائف ليست هي المشكلة الرئيسية: بل نقص المعلومات المفيدة والمحدَّثة أو عدم اكتمال المعلومات عن كل بلد على حدة، مما يعني أن الموقع الإلكتروني لا يسمح للمستخدم بتحديد التزاماته المتعلقة بالامتثال. وهذا يعني حتما أنه يتعين عليك الاتصال بنقطة الاتصال الوطنية في البلد المعني".

217- وبناء على نتائج المسح الواردة في دراسة تحديد النطاق، والتي تتوافق مع النتائج العامة، فإن الأسباب الجذرية التي طرحتها البلدان التي لم تنشر المعلومات الإلزامية هي: نقص الموارد والقدرات، وارتفاع معدل دوران الموظفين، وعدم إعطاء الأولوية. وعلاوة على ذلك، وجد المسح أن مستوى إضفاء الطابع المؤسسي على أنشطة التدريب المتعلقة بغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع كان منخفضا للغاية، وأن ثلث المشاركين في المسح فقط اتّخذوا خطوات لإدراج التدريب الخاص بغرفة تبادل المعلومات في أنشطة بناء القدرات الداخلية أو أنشطة استقبال الموظفين الجدد. وتسلّط هذه النتائج الضوء على الحاجة إلى مواصلة تعزيز جهود بناء القدرات وتحسين استهدافها، والترويج لأفضل الممارسات المتعلقة بغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع.

[83] للاطلاع على الأمثلة التي طرحها مستخدمو غرفة تبادل المعلومات والشهادات التي أدلوا بها، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/5، القسم الثاني- زاي.

[84] على سبيل المثال، باستخدام برنامج آلي لفحص الروابط، تبيّن أن حوالي 42 في المائة من سجلات المواقع الإلكترونية وقواعد البيانات الوطنية تحتوي على روابط معطّلة لا يمكن الدخول إليها.

218- وأشارت أطراف عديدة في تقاريرها الوطنية إلى جهودها الرامية إلى إنشاء أو تنقيح الأطر الوطنية كسبب لعدم نشر المعلومات، مما يوحي بأن فجوات النشر في غرفة تبادل المعلومات قد تكون انعكاسا لفجوات أوسع في التنفيذ الوطني لا مجرد عوائق أو تحديات تقنية مرتبطة باستخدام المنصة.

(ج) التحديات والأسباب الجذرية التي تؤثر على فعالية غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع في دعم الامتثال ورصد استخدام الموارد الجينية

219- وفقا للمادة 17 من البروتوكول، يعتمد دعم الامتثال ورصد استخدام الموارد الجينية بشكل فعال على تفعيل النظم الوطنية التي تصدر الشهادات وتجمع المعلومات ذات الصلة عند نقاط التفتيش الفعالة وترسل تلك المعلومات إلى البلدان المقدِّمة للموارد الجينية، وعبر غرفة تبادل المعلومات عند الاقتضاء، على شكل بلاغات صادرة عن نقاط التفتيش.[85]

220- ومن أهم مصادر المعلومات التي تنشرها الأطراف في غرفة تبادل المعلومات لدعم رصد الاستخدام: الشهادات ونقاط التفتيش وبلاغات نقاط التفتيش. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال واسع للتحسين فيما يتعلق بزيادة مشاركة الأطراف على نطاق أوسع وعدد السجلات المنشورة.

221- ووفقا للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية، فعلى الرغم من أن 64 طرفا (45 في المائة) قد أصدر تصاريح حصول، إلا أن حوالي نصف هذا العدد فقط قد نشرها كشهادات. ويتضح أيضا أن عدد تصاريح الحصول وتقاسم المنافع (24,253) التي نُشرت كشهادات يزيد بنحو أربعة أضعاف عن ذلك. ومع ذلك، أقرت بعض الأطراف بأن التصاريح التي أصدرتها، والتي يُشار إليها بالتراخيص أو الموافقات أو التوصيات، لم تستوفِ متطلبات النشر كشهادات، مشيرة إلى عوامل مثل عدم وجود شروط متفق عليها بصورة متبادلة أو عدم كفاية الأساس القانوني. وعلاوة على ذلك، أفادت بعض الأطراف بأنها حمّلت التصاريح على الغرف الوطنية لتبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، مما يشير إلى احتمال وجود سوء فهم بشأن التزام الأطراف بنشر المعلومات من خلال غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع.

222- ومن جهة أخرى، ارتفع عدد سجلات نقاط التفتيش المنشورة ارتفاعا مطردا، حيث أُضيف 40 سجلا جديدا خلال العامين الماضيين، ليصل إجمالي عدد السجلات المنشورة إلى 106 سجلات من جانب 34 في المائة من الأطراف (48 طرفا).

223- وتسلّط هذه النتائج الضوء على وجود نقص واسع النطاق ومستمر في فهم العديد من الأطراف لنظام رصد الاستخدام من خلال غرفة تبادل المعلومات، وكذلك عدم وضوح مسؤوليات ووظائف نقاط التفتيش. وقد يساعد هذا النقص في الفهم على تفسير عدم نشر الأطراف لبلاغات نقاط التفتيش، ولا سيما في المناطق ذات القدرات المنخفضة والتي يقل فيها عدد مستخدمي الموارد الجينية.

(د) سبل تعزيز فعالية غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع

224- يُعدّ تعزيز دور غرفة تبادل المعلومات ووظائفها الأساسية، بوصفها الآلية المركزية لتبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع ودعم تنفيذ بروتوكول ناغويا، أمرا ضروريا لتعزيز فعالية البروتوكول.

[85] يمكن لاطلاع على مزيد من المعلومات عن التحديات المتعلقة بتنفيذ المادة 17 في القسم الثالث-ألف-5 أعلاه.

225- ووفقا للمسح الموجَّه الخاص بغرفة تبادل المعلومات، اعتُبرت جهود الأمانة المتعلقة ببناء القدرات من أجل غرفة تبادل المعلومات جديرة بالاهتمام وذات قيمة. وشملت هذه الجهود حلقات عمل وحلقات دراسية شبكية، وأنشطة توعية، والتدريب حسب الطلب، والدعم الفني، فضلا عن الموارد الموجودة في قاعدة المعارف الخاصة بغرفة تبادل المعلومات.[86]

226- ويسلّط التحليل الضوء على عدة وسائل لتعزيز فعالية غرفة تبادل المعلومات، بما في ذلك ما يلي:

(أ) تحسين وضوح وسهولة استخدام المعلومات الوطنية المتعلقة بمتطلبات الحصول والامتثال، ولا سيما من خلال تحسين نموذج إجراءات الحصول وتقاسم المنافع لتلبية احتياجات مستخدمي الموارد الجينية بشكل أفضل؛

(ب) تعزيز القدرة الوظيفية لغرفة تبادل المعلومات لمساعدة الأطراف بشكل أفضل على تحديث معلوماتها الوطنية والحفاظ على دقتها وموثوقيتها، على سبيل المثال، من خلال التذكيرات الآلية وعمليات إدارة السجلات المُبسَّطة؛

(ج) تقديم توعية منتظمة ومتسقة وموجهة للأطراف، قد تشمل عروض التدريب والمساعدة والإرشاد، وخاصة للأطراف التي لديها معلومات وطنية متاحة ولم تنشرها بعد في غرفة تبادل المعلومات، وتعزيز الاستخدام الفعال لغرفة تبادل المعلومات، بما في ذلك من خلال نشر وحفظ معلومات وطنية دقيقة وموثوقة ومحدَّثة؛

(د) دعم إضفاء الطابع المؤسسي على برامج التدريب الخاصة بغرفة تبادل المعلومات فيما يتعلق بأنشطة بناء قدرات الأطراف وأنشطة استقبال الموظفين الجدد؛

(هـ) تعزيز تطوير نظم المعلومات الوطنية للحصول وتقاسم المنافع والنشر الفعال للمعلومات الوطنية من خلال التشغيل البيني، وخاصة فيما يتعلق بشهادات الامتثال المعترف بها دوليا وبلاغات نقاط التفتيش؛

(و) إيجاد الفرص والحوافز والتقدير لمشاركة الأطراف، وتقديم أفضل الممارسات التي تبرز وتعزز قيمة غرفة تبادل المعلومات كأداة لدعم التنفيذ؛

(ز) ضمان إدراج نشر المعلومات ذات الصلة بغرفة تبادل المعلومات والتدريب المناسب في المشروعات وأنشطة بناء القدرات المتعلقة بتنفيذ البروتوكول؛

(ح) ضمان تقديم دعم مخصص ومستدام لبناء القدرات يركز تحديدا على النظام الذي أنشأه البروتوكول لرصد الاستخدام من خلال غرفة تبادل المعلومات وتفعيل نقاط التفتيش وإصدار الشهادات ونشر بلاغات نقاط التفتيش، بما في ذلك من خلال تعزيز التواصل والتعاون والثقة بين سلطات البلدان المقدِّمة والمستخدِمة للموارد الجينية.

[86] انظر الرابط https://absch.cbd.int/en/kb.

1- السجلات المرجعية المنشورة في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع

(أ) التقدم المحرز في نشر السجلات المرجعية وبيانات المؤشرات المُحدَّثة

227- على النحو الموضح في الجدول 16 أدناه، شهدت موارد المكتبة الافتراضية والبروتوكولات والإجراءات المجتمعية، بالإضافة إلى سجلات القانون العرفي، زيادة تدريجية خلال السنوات القليلة الماضية. وارتفع عدد زوار الموقع الإلكتروني بشكل ملحوظ أيضا من حوالي 19,000 إلى 85,000 زائر سنويا.[87]

228- ويمكن الاطلاع على معلومات عن البنود التعاقدية النموذجية، والأدوات المتعلقة بالمادتين 19 و20، ومدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والمعايير، والقوانين العرفية والبروتوكولات والإجراءات المجتمعية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المنشورة في غرفة تبادل المعلومات في القسم الثالث-واو أعلاه.

229- وأظهرت نتائج تحليل المعلومات المتعلقة بمبادرات وموارد بناء القدرات أنه على الرغم من النشاط المكثف لبناء القدرات في إطار بروتوكول ناغويا، إلا أن ظهور هذا النشاط في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع ظل جزئيا، حيث لم يُسجَّل سوى 61 مبادرة من أصل 134 مبادرة تم تحديدها حتى مارس/آذار 2026. ويعكس ارتفاع عدد السجلات الملحوظ في الفترات السابقة جهود التقييم والنشر الموجَّهة التي قادتها الأمانة، وليس التحديثات الدورية المستمرة التي أجرتها الأطراف ومقدمو خدمات بناء القدرات أنفسهم.[88]

230- وأشار تحليل السجلات المرجعية إلى أن عدد السجلات الجديدة التي تُنشر سنويا قد انخفض عموما عبر جميع أنواع السجلات المرجعية؛ إذ لم يُنشر سوى 29 سجلا مرجعيا خلال الاثني عشر شهرا الماضية؛ وكان حوالي 65 في المائة من هذه السجلات مرتبطا بشكل مباشر بمعلومات التسلسل الرقمي.[89] وقد سلّط التحليل الضوء على عدد من المشاكل والتناقضات المحتملة فيما يتعلق بالسجلات المرجعية، والتي قد تتطلب مزيدا من الاستعراض والتحديث وإعادة التنظيم لتيسير المساهمة بشكل أكثر فعالية في تنفيذ البروتوكول.

231- وكشف تصنيف السجلات المرجعية، بما في ذلك سجلات المكتبة الافتراضية، والبنود التعاقدية النموذجية، ومدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات و/أو المعايير المستمدة من المادتين 19 و20 من البروتوكول، والبروتوكولات والإجراءات المجتمعية والقوانين العرفية، عن وجود بعض التناقضات، بما في ذلك التداخل في المصطلحات، والتكرار المحتمل بين أنواع السجلات، والحالات التي قد يكون من الأنسب فيها تصنيف السجلات كسجلات وطنية.

[87] كانت عناوين بروتوكول الإنترنت لمعظم الزوار من أحد البلدان العشر التالية (مُرتبة تنازليا حسب عدد الزوار): الصين، سنغافورة، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اليابان، الهند، مملكة هولندا، والبرازيل. وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن حركة مرور الموقع الإلكتروني، انظر القسم الثاني-جيم من الوثيقة CBD/SBI/7/INF/4 (تحليل المعلومات المنشورة في غرفة تبادل المعلومات).

[88] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/5.

[89] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/4، القسم الثاني-باء.

الجدول 16

مؤشرات قياس التقدم المحرز في نشر السجلات المرجعية في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع

إطار المؤشرات	*النقطة المرجعية (حتى 22 فبراير/شباط 2018)*	*التقدم المحرز حتى 9 مارس/آذار 2026*
عدد القوانين العرفية والبروتوكولات والإجراءات المجتمعية الخاصة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي نُشرت في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع[أ]	3	44 (92 في المائة)
عدد ونسبة البنود التعاقدية النموذجية التي نُشرت في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع *(تغيير في المنهجية)*[ب]	17 (59 في المائة)	12 (100 في المائة)
عدد ونسبة مدونات السلوك والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات والمعايير التي نُشرت في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع *(تغيير في المنهجية)*[ج]	25 (75 في المائة)	29 (100 في المائة)
عدد مبادرات بناء وتنمية القدرات التي أُتيحت كسجلات مرجعية في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع	57	104
عدد أدوات وموارد بناء القدرات وزيادة التوعية (موارد المكتبة الافتراضية) التي أتيحت كسجلات مرجعية في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع	34	367
عدد زوار غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع سنويا[د]	18,709	85,000

أ- تم تعديل المؤشر لتوضيح أنه يأخذ في الاعتبار المعلومات المقدَّمة كسجلات مرجعية في فئة سجلات "البروتوكولات والإجراءات المجتمعية والقانون العرفي".

ب- تم تعديل المؤشر لتوضيح أنه يقيس فقط البنود التعاقدية النموذجية المقدَّمة كسجلات مرجعية، ولا يشمل تلك التي قدمتها الأطراف كسجلات وطنية وتشكل جزءا من الإطار الوطني للحصول وتقاسم المنافع.

ج- تم تعديل المؤشر لتوضيح أنه يقيس فقط مدونات السلوك والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات والمعايير التي أُتيحت كسجلات مرجعية، ولا يشمل المبادئ التوجيهية أو الوثائق الأخرى التي قدمتها الأطراف كسجلات وطنية والتي تشكل جزءا من الإطار الوطني للحصول وتقاسم المنافع.

د- يُحسب هذا المؤشر بناء على إجمالي عدد الزيارات خلال السنة السابقة للتاريخ المرجعي (أي من 9 مارس/آذار 2025 إلى 9 مارس/آذار 2026، لفترة الإبلاغ الحالية). وتُقدَّم بيانات تقريبية لهذا المؤشر.

(ب) التحديات والأسباب الجذرية التي تؤثر على فعالية غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع في دعم بناء القدرات من أجل تنفيذ البروتوكول

232- تلعب غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع دورا رئيسيا باعتبارها المنصة المركزية لتبادل المعلومات في إطار البروتوكول، وبالتالي فهي تعمل على تعزيز ودعم بناء القدرات من أجل تنفيذ البروتوكول.

233- ويجب أن يتمكن مستخدمو المنصة من العثور بسهولة على الإرشادات والموارد الحالية وذات الصلة والعملية في غرفة تبادل المعلومات حتى يمكن اعتبارها فعالة. ويجب أن تستجيب غرفة تبادل المعلومات أيضا للاحتياجات الفعلية

المتعلقة ببناء القدرات وأن تضيف قيمة كافية تجعل جمع وتبادل المعلومات أمرا جديرا بالاهتمام، مما يشجع على تقديمها باستمرار.

234- ويعكس الانخفاض في عدد المنشورات في موارد المكتبة الافتراضية ومبادرات بناء القدرات إلى حد كبير الدور الأقل نشاطا الذي اضطلعت به الأمانة في جمع ونشر هذا المحتوى، ويشير إلى أن عنصر بناء القدرات في غرفة تبادل المعلومات لم يصبح بعد قناة مركزية أو ذات قيمة ثابتة لتبادل وتحديث المعلومات بانتظام من جانب الأطراف ومقدمي خدمات بناء القدرات.

(ج) سُبل تعزيز فعالية غرفة تبادل المعلومات فيما يتعلق بالسجلات المرجعية

235- على النحو الذي خُلص إليه تحليل آخر، يمكن إيلاء المزيد من الاهتمام لقيمة الحفاظ على مبادرات بناء القدرات المحدَّثة واستخدامها بفعالية في غرفة تبادل المعلومات، بما في ذلك ما يتعلق بدور الأمانة في تنسيق وتيسير بناء القدرات، والجهود الرامية إلى بناء وتنمية القدرات، والتعاون التقني والعلمي لدعم الأولويات المحددة وطنيا لتنفيذ إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

236- وينبغي إجراء المزيد من الاستعراض والتنقيح للسجلات المرجعية، بما في ذلك سجلات المكتبة الافتراضية، وموارد بناء القدرات، والبنود التعاقدية النموذجية، ومدونات السلوك، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات و/أو المعايير، والبروتوكولات والإجراءات المجتمعية والقوانين العرفية، من حيث المحتوى والعرض (بما في ذلك التنظيم وإمكانية الحصول والوضوح)، وذلك لتعزيز فعالية هذه السجلات في دعم تنفيذ بروتوكول ناغويا.

حاء- التقدم المحرز في تنفيذ المادة 10، بشأن آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع

237- لا تزال المادة 10 من بروتوكول ناغويا[90] قيد النظر منذ فترة قصيرة بعد اعتماد البروتوكول في عام 2010. وقد شمل العمل الذي أُنجز على مر السنين: تقديم الآراء، والمناقشات عبر الإنترنت، واجتماعات الخبراء، والتكليف بإجراء دراسات.[91]

238- وفي الآونة الأخيرة، نظر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا، في اجتماعه الخامس في أكتوبر/تشرين الأول 2024، في وثيقة بشأن المادة 10،[92] وقرر أن يعيد النظر في اجتماعه السادس في مسألة الحاجة إلى آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع وأساليبها، على النحو المنصوص عليه في المادة 10 من البروتوكول، مع الأخذ في الاعتبار تحليل المعلومات وتجميعها من أجل التقييم والاستعراض الثاني للبروتوكول (انظر المقرر NP-5/7).

[90] تنص المادة 10 على أن "تنظر الأطراف في الحاجة إلى آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع وأساليب هذه الآلية لمعالجة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية التي تحدث في حالات عبور الحدود أو التي لا يكون من الممكن منح الموافقة المسبقة عن علم أو الحصول عليها. وتستخدم منافع الموارد الجينية التي يتقاسمها المستخدمون والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية من خلال هذه الآلية لدعم حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته على المستوى العالمي".

[91] للاطلاع على ملخص للأعمال المُنجَزة في هذا الشأن منذ اعتماد البروتوكول، انظر www.cbd.int/abs/art10.shtml.

[92] CBD/NP/MOP/5/10.

طاء- التقدم المحرز في تنفيذ المادة 23، بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون[93]

1- التقدم المحرز في التنفيذ وبيانات المؤشرات المُحدَّثة

239- كما يتضح من المؤشر الوارد في الجدول 17 أدناه، فقد أُحرز تقدم معقول فيما يتعلق بنسبة الأطراف التي تآزرت وتعاونت في برامج البحث والتطوير التقني والعلمي كوسيلة لتحقيق هدف البروتوكول على النحو المنصوص عليه في المادة.

240- وأبلغت الأطراف عن مجموعة متنوعة من أساليب التعاون ونقل التكنولوجيا.[94] وقد تم نقل التكنولوجيا داخل وخارج سياق الحصول وتقاسم المنافع، غالبا من خلال توسيع نطاق التعاون البحثي ومبادرات بناء القدرات والشراكات التقنية. وفي الحالات التي ارتبط فيها نقل التكنولوجيا تحديدا بالحصول على الموارد الجينية أو المعارف التقليدية المرتبطة بها في إطار بروتوكول ناغويا، فإنه اعتُبر في الغالب منفعة غير نقدية يتم التفاوض عليها بشروط متفق عليها بصورة متبادلة. وفي هذه الحالات، شكّلت ترتيبات نقل التكنولوجيا جزءا من شروط تقاسم المنافع المرتبطة بالحصول، إلى جانب منافع غير نقدية أخرى مثل التدريب والبحوث المشتركة والحصول على المعلومات العلمية.

الجدول 17

مؤشرات قياس التقدم المحرز بشأن نقل التكنولوجيا

إطار المؤشرات	*النقطة المرجعية (حتى 22 فبراير/شباط 2018)*	*التقدم المحرز حتى 9 مارس/آذار 2026*
عدد ونسبة الأطراف التي تآزرت وتعاونت في برامج البحث والتطوير التقني والعلمي كوسيلة لتحقيق هدف البروتوكول على النحو المنصوص عليه في المادة 23	46 (44 في المائة)	66 (47 في المائة)

2- التحديات وأسبابها الجذرية والسبل الممكنة لتعزيز نقل التكنولوجيا والتعاون لدعم تنفيذ البروتوكول

241- تضمنت التحديات المذكورة حقيقة أن بعض الأطراف لديها قدرة محدودة على تلقّي أو استيعاب التكنولوجيات المتقدمة، والحاجة إلى توضيح العلاقة بين أنشطة البحث الوطنية والحصول وتقاسم المنافع بشكل أفضل، والنُهج القصيرة الأجل لتمويل البحوث، ونقص القدرة على التفاوض بشأن الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة ورصدها.

242- وقد وُجد أن وضع رؤية سياساتية واضحة قبل صياغة التشريعات يدعم إنشاء إطار قانوني أقوى وأكثر اتساقا. ويمكن أن تساعد صكوك السياسة العامة على توضيح أولويات البلدان فيما يتعلق بالحصول وتقاسم المنافع. ويمكن أن

[93] للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-طاء.

[94] شملت هذه الأساليب تحديث المختبرات وإنشاء مرافق لحفظ التنوع البيولوجي/لمصارف الجينات، وتوفير المعدات، والمشروعات البحثية المشتركة، وعمليات التبادل العلمي، ونقل المعارف والمهارات، والمنشورات ذات التأليف المشترك، ونقل التكنولوجيا من خلال شروط أو تصاريح متفق عليها بصورة متبادلة، والشراكات المنظمة، والمنصات الرقمية للتنوع البيولوجي. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في هذا الشأن في الوثيقة CBD/SBI/7/INF/2، القسم الثالث-طاء.

يكون تعزيز القدرات على إجراء أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالتنوع البيولوجي على المستوى المحلي من أجل إضافة قيمة إلى الموارد الجينية،[95] بما في ذلك نقل التكنولوجيا كأولوية، من بين أهداف هذه السياسة.

243- ويمكن أن يساهم إدراج عناصر نقل التكنولوجيا في اتفاقات الحصول وتقاسم المنافع المُتفاوَض عليها في تنمية القدرات على المدى الطويل وتحقيق نتائج أكثر توازنا بالنسبة لتقاسم المنافع، ولا سيما عندما يتماشى ذلك مع الأولويات الوطنية وقدرات التنفيذ. ويمكن أن تدعم تدابير الحصول وتقاسم المنافع، أو الصيغ النموذجية أو البنود التعاقدية النموذجية، إدراج أحكام نقل التكنولوجيا في اتفاقات الحصول وتقاسم المنافع، بما يعكس الأولويات الوطنية واحتياجات التنفيذ.

---

[95] على النحو الذي تم النظر فيه في إطار مجال النتائج 5 من خطة عمل بناء القدرات وتنميتها من أجل بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، والذي تم اعتماده في المقرر NP-5/3.